



أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان

2011-1970

**The Effects of Geographical Location on the Foreign Policy of
the Sultanate of Oman 1970-2011**

إعداد الطالب

حمود بن عبد الله بن حمود الوهبي

إشراف

الدكتور محمد جميل الشبخلي

خطة رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول 2011-2012


ب

التفويض

أنا الطالب حمود بن عبد الله بن حمود الوهبي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: حمود بن عبد الله بن حمود الوهبي

التاريخ: 2012/6/10

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة

عمان (1970-2011)" وأجيزت بتاريخ: 2012/6/10

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة:

- 1- الدكتور غازي بني ملحم، رئيساً
- 2- الدكتور محمد جميل الشبخلي، مشرفاً
- 3- الأستاذ الدكتور سعد أبو دية، ممتحناً خارجياً

الشكر والتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم الأنبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور محمد جميل الشبخلي - أستاذي ومعلمي لإشرافه على رسالتي، وسعة صدره معي إذ كان نعم العالم ونعم الموجّه.

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة أساتذتي الأستاذ الدكتور سعد أبو دية، والدكتور غازي بني ملحم اللذين شرفاني بقبول مناقشة الرسالة.

وأتقدم بالشكر الموصول إلى أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط على كل ما قدموه من جهود طيلة فترة الدراسة.

الإهداء

إلى

من علماني الصدق والحب والتسامح والإخلاص إلى روح أبي الطاهرة وإلى أمي الغالية أطال

الله في عمرها

من ضحّت لأجلي بوقتها وجهدها إلى رفيقة الدرب وعامل النجاح.... زوجتي

من تكاتفت أيدينا دوماً لنكون جسداً واحداً.... إخوتي وأخواتي

أبنائي الغاليين... أحمد وعمر ووقاص ومريم وعبد الله

إلى من شجعني وحفزني وساندني....

سعادة السفير الشيخ مسلم بن بخيت بن زيدان البرعمي وزملائي في السفارة

الباحث

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الانجليزية
	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	تمهيد.
3	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.
4	أهداف الدراسة.
4	أهمية الدراسة.
5	فرضية الدراسة.
5	حدود الدراسة.
5	محددات الدراسة.
6	مصطلحات الدراسة ومفاهيمها.
7	الإطار النظري والدراسات السابقة.
14	منهجية الدراسة.
	الفصل الثاني الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان
15	تمهيد.
17	المبحث الأول: أهمية الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان.
20	المطلب الأول: طبيعة الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان.
27	المطلب الثاني: أثر الموقع الجغرافي في سلطنة عُمان عبر التاريخ.

30	المطلب الثالث: أثر المتغيرات الديموغرافية (الموقع والسكان والاقتصاد والجيش) على السياسة الخارجية العمانية
38	المبحث الثاني: النظام السياسي العُماني.
39	المطلب الأول: نظام الحكم في سلطنة عُمان.
43	المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في سلطنة عُمان.
	الفصل الثالث السياسة الخارجية لسلطنة عُمان
49	تمهيد.
55	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.
56	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.
58	المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الخارجية.
61	المبحث الثاني: توجيه السلطان قابوس للسياسة الخارجية العمانية.
63	المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.
79	المطلب الثاني: دور السلطان قابوس في توجيه السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.
	الفصل الرابع أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العمانية
84	تمهيد.
85	المبحث الأول: المتغيرات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية العمانية.
87	المطلب الأول: مرتكزات وثوابت السياسة الداخلية في سلطنة عُمان.
93	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تشكيل متغيرات السياسة الداخلية.
100	المطلب الثالث: تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.
107	المبحث الثاني: أثر المتغيرات والتطورات الخارجية على السياسة الخارجية العمانية.
109	المطلب الأول: متغيرات السياسة الخارجية العمانية الإقليمية والدولية.
114	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية العمانية.
117	المطلب الثالث: تطبيقات السياسة الخارجية العمانية.

الفصل الخامس الخاتمة والنتائج والتوصيات	
132	الخاتمة.
134	النتائج.
138	التوصيات.
139	المراجع.

أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان

2011-1970

إعداد الطالب

حمود بن عبد الله بن حمود الوهبي

إشراف

الدكتور محمد جميل الشخلي

الملخص

تختلف البلاد في مواقعها الجغرافية من مكان إلى مكان، وتبعاً لهذا الموقع أو ذلك تزداد أهمية البلد أو تقل، فقد يكون الموقع على مفترق طرق تجارية أو في منطقة ذات ثروات معدنية أو نفطية وقد يكون على خلاف ذلك، وتبعاً لذلك تزداد الأخطار المحيطة بالمكان أو تقل أيضاً مع الظروف المحيطة، وهنا تبرز أهمية التعامل مع الآخرين من غير سكان المنطقة، هذا التعامل الذي ينبغي بالضرورة أن يكون متوازناً وحكيماً وينعكس بالخير وتبادل المنفعة مع الجميع، وهذا بدوره ما يُسمى بالسياسة الخارجية.

وقد هدفت هذه الدراسة بدورها إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية، في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وأثر هذه السياسة في جعل سلطنة عُمان بلداً مستقراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والتعرف إلى ملامح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس وأثر الموقع الجغرافي على هذه السياسة، وإبراز التحديات والعقبات التي تواجه سياسة عمان الخارجية، ودراسة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية العُمانية، وتحديد التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي ضمن سياق الجغرافيا السياسية.

قامت الدراسة باستخدام المنهج الوظيفي الذي يركز على سياسة الدولة من خلال الوظائف التي تقوم بها الإدارة. والمنهج التحليلي وهو أهم المناهج كونه يركز على تحليل عناصر قوة الدولة وبالتالي تقدير قوة خططها المستقبلية لبناء وزنها الدولي. ونتيجة للموقع الجغرافي لسلطنة عمان ظهرت خلافات حدودية مع الدول المجاورة لها، واستطاع السلطان قابوس بحكمته أن يحل هذه الخلافات بفكر وديّ وسلميّ مستند إلى الحوار والتفاهم وهما من سمات النظام العالمي الجديد.

قامت السياسة الخارجية العمانية بتعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا التي اتسمت بالهدوء والتأني والموضوعية، كما أدركت سلطنة عمان أن موقعها الجيوستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في حماية مدخل الخليج العربي الذي يعدّ من أهم خلجان العالم، كما كان للتاريخ أثر بيّن في بناء نمطية السياسة الخارجية العمانية، ولقد رأينا أثر ذلك في عهد السلطان قابوس الذي أفاد من كل الاختلالات التي شهدتها بلاده، فتولدت لديه مبادئ وأفكار ورؤى سارت عليها الدولة الحديثة، ورسم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، سياسة عمان الخارجية، التي تركز على مبادئ متجذرة وراسخة تقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم وحسن الجوار، وعدم التدخل في شئون الآخرين الداخلية، وإيجاد علاقات طيبة مع مختلف الدول في العالم، بدءاً من انطلاق مسيرة النهضة المباركة.

وفي ضوء النتائج نوصي بالعمل على تطوير المؤسسات والأجهزة المتعلقة بتنفيذ السياسة الخارجية العمانية وعلى رأسها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومنحها صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار المتعلق بالدول المعتمدة لديها، وضرورة اهتمام وزارة الخارجية العمانية بتزويد مراكز مصادر التعلم بالكتب المتخصصة بعلاقات سلطنة عمان الخارجية في القرن الواحد والعشرين.

The Effects of Geographical Location on the Foreign Policy of the Sultanate of Oman 1970-2011

Prepared by: Hmood Ben Abd Allah Al-Whaibi

Supervisor: Dr. Mohammad Jameed Al-Shaikhli

Abstract

Countries differ in their geographic location from place to place, and according to this or to that location the importance of this country increases or decreases. The location might be at the commercial cross road or in a region rich in oil or mineral wealth, or the opposite. As a result the surrounding conditions, from this point emerges the importance of dealing with residents from other regions, this dealing should be balanced and wise that will reflect on mutual benefit for everyone, this is in turn called the foreign policy.

This study aimed to know the effect of the geographic location on the Omani foreign policy in the era of Sultan Qabus Bin Said and the effect of this policy on making Sultan of Oman a stable political, social and economical state, also to know the Omani foreign policy aspects in era of Sultan Qabus, and the effect of the geographic location on this policy, highlighting the challenges and the obstacles facing Oman's foreign policy, and to study the role that the geographic location plays in directing the Omani foreign policy, to determine the future orientation for the political decision maker within the geopolitical context.

The operational method was used that based on the State's policy through the functions performed by the administration, and the analytical method which is the most important method since it is based on analyzing the state's strengths elements, so assessing the power at its future plans to build its international weight.

The result of the geographic location of Sultan of Oman revealed boarders' disputes with its neighboring countries.

Sultan Qabus with his wisdom was able to solve these problems with a peaceful and friendly through based on understanding and dialogue because it is part of aspect of the new world order.

The Omani foreign policy has addressed the imposed issues within the geographic constant that characterized by calm, taking time and objectivity, because the Sultanate perceived that its geo-strategic location made it holding great responsibility represented in basically contributing to secure the Arab Gulf gate that considers one of the most important gulfs in the world.

Also the Omani foreign policy, we have seen the reaction to it in the era of Sultan Qabus that he benefited from all the distortions that his country witnessed, as a result created for him the visions, ideas and principles that the modern state followed.

Sultan Qabus Bin Said the Sultan of Oman has drawn the foreign policy of Oman based on rooted and strong principles built on peaceful living between the world's nations and the good neighboring, without interfering in others' internal affairs, and establishing good relations with the different countries in the world, starting from the emergence of the blessed restructuring.

In the light of the results we recommended the work to develop the institutions and the departments related to implementing the Omani foreign policy, on the top of them the diplomatic and councils delegations, granting them the wider authorities to make the decision regarding the countries in which they operate, and the necessity that the Omani foreign ministry to care about providing the learning sources with the specialized books in the foreign relations of Sultanate of Oman in the twentieth first century.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

إن الموقع الجغرافي لأي دولة من دول العالم يؤثر سلباً أو إيجاباً في سياستها الخارجية، ويكون هذا التأثير سلبياً إذا كانت الدولة تتمتع بموقع مغلق لا يطل على بحار، أو لديها شواطئ قصيرة لا تفي بحاجة الدولة، ولا تتناسب مع حدودها البرية، ويكون التأثير إيجابياً إذا كانت الدولة تتمتع بموقع جغرافي مفتوح يطل على بحار وشواطئ طويلة، ومن هنا لا بد من الوقوف على طبيعة الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، من أجل معرفة إيجابيات هذا الموقع، ومدى التأثير الذي يلعبه في السياسة الخارجية للسلطنة، والوقوف على السلبيات أيضاً لمعرفة كونها تشكل محددات من محددات هذه السياسة.

وإذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا أنها في الجانب الآخر تمثل حوار الطبيعة والإمكانات المتاحة وكيفية التعامل الإنساني معها، ليس فقط للتغلب على مشكلاتها، ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة مضافة للإنسان في تعامله مع البيئة من حوله، وتمتلك سلطنة عمان موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية كان له دوماً صدق قوي في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع الكثير من القضايا والتطورات، وجعل هذا الموقع سلطنة عمان تسيطر على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وجنوبها وشمالها، وتبلغ مساحة سلطنة عمان 309.500 ألف كيلو متر مربع، وتقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتطل على ساحل يمتد 3165 كم يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي

حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز الإستراتيجي حيث مدخل الخليج، وترتبط حدود سلطنة عمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً، ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة.

وعُمان واحدة من الدول التي يصعب فهم سياستها خارج إطار جغرافيتها، لأن إمكانيات الموقع لا تحقق نفسها بنفسها بل من خلال الإنسان، ولأن هذه الإمكانيات لا تظهر كاملة طفرة واحدة، وإنما تنمو، وتبرز وتتطور في عملية حركية، إذ تتفاعل العناصر الجغرافية، والتاريخية بحركة منتظمة أحياناً، وعشوائية في بعض الأحيان، وهكذا اكتسب موقع عُمان أهميته عبر قرون وحقب تاريخية من خلال مراحل محددة، وتميزة كل مرحلة تنكشف فيها طاقات جديدة، محصلتها في النهاية رصيد ضخم من الرصيد الحضاري، وإذا كانت عُمان تتميز بموقع جغرافي فريد، بحكم تميز حدودها الجغرافية الطبيعية، فإن هذا الموقع قد حفظ لها شخصيتها المستقلة، وأصبح اتصالها بالبحر من سماتها الواضحة، وكان تنوع أقاليمها الجغرافية في مقدمة العوامل التي جعلت من جغرافيتها رصيذاً قومياً.

وإذا كانت الجغرافيا وراء السياسة فلعلها تتفق بشكل لافت مع سلطنة عُمان التي تعكس شخصيتها الإستراتيجية ملامح سياستها الخارجية والداخلية بدقة متناهية، وبما يؤكد مقولة الرئيس الفرنسي شارل ديغول الشهيرة (الجغرافية هي قدر الأمم)، بل هي العامل الثابت في صناعة التاريخ، لذا فقد قُدِّرَ لعمان أن تكون قوة برمائية تضع قدماً على اليابسة وأخرى على الماء، وتجمع بذلك بين ضفتي قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف إلى مفهوم الجغرافيا السياسية (Geopolitics)، وتحليل معناها لغة واصطلاحاً، إضافة إلى عرض المقومات الأساسية التي يركز عليها هذا المفهوم، ومجالاته التي يتحرك ضمنها.

وتعمل الدراسة على مناقشة هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال السياسة الخارجية العمانية في الفترة (1970-2011)، وهي جزء من مرحلة حكم السلطان قابوس بن سعيد، وبيان أثر هذه السياسة في جعل السلطنة بلداً مستقراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ومعرفة كيفية تعامل النظام السياسي العماني مع متغيرات السياسة الخارجية العمانية، وكيفية تعامله مع مجمل التطورات والأحداث محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما يتركه الموقع الجغرافي لسلطنة عمان من تأثيرات في سياسة الدولة الخارجية حيث تتميز سلطنة عُمان بموقع جغرافي مميز، وكانت الصحراء دائماً من ظهر عُمان تدق باستمرار على بابها الخلفي، منذرة بالخطر، كما أن بحر عُمان وتحدياته كان يدق من الجانب الآخر، الأمر الذي جعل سلطنة عُمان تعيش دائماً في حالة من الخطر تتناسب طردياً مع أهمية موقعها الجغرافي، ، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى ما يتركه الموقع الجغرافي لسلطنة عمان من تأثيرات في سياسة الدولة الخارجية، وحتى يتسنى معالجة هذه المشكلة يتوجب طرح مجموعة من الأسئلة التالية:

1. ما أثر الموقع الجغرافي لعُمان في توجيه سياستها الخارجية، وكيف تعاملت هذه السياسة مع الخارج بما يتناسب مع أهمية الموقع ومع الإمكانيات المتاحة؟
2. ما العقبات والتحديات التي تواجه سياسة عُمان الخارجية؟

3. ما التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي في توجيه السياسة الخارجية العمانية ضمن

سياسة الموقع الجغرافي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف إلى أثر الجغرافيا السياسية (جيوبولتيكا) على السياسة الخارجية العمانية، في عهد

السلطان قابوس بن سعيد، وأثر هذه السياسة في جعل سلطنة عُمان بلداً مستقراً سياسياً

واجتماعياً واقتصادياً.

2. التعرف إلى ملامح السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس وأثر الموقع

الجغرافي على هذه السياسة.

3. إبراز التحديات والعقبات التي تواجه سياسة عمان الخارجية، ودراسة الدور الذي تلعبه

الجغرافيا السياسية في توجيه السياسة الخارجية العمانية، وتحديد التوجهات المستقبلية لصانع

القرار السياسي ضمن سياق الجغرافيا السياسية.

أهمية الدراسة:

تلعب الجغرافيا السياسية دوراً مميزاً عند تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة، فهي

تشكل حافزاً أو محدداً لصنّاع القرار في الدولة عند اتخاذهم قرارهم السياسي، ولا بد من إبقاء

العوامل البيئية المتعلقة بالجغرافيا السياسية حاضرة في الأذهان عند صياغة القرارات واتخاذ

المواقف الدولية، والتعامل مع مواطني الدولة إذا أرادت الدولة أن تتعامل بشفافية مع المعنيين

بذلك، وبقدر ما تكون الدولة ناجحة في هذا الاتجاه، تكون متفوقة في الإفادة من الإمكانيات

المتوفرة في إدارة سياستها الخارجية.

وتكمن أهمية الدراسة في إفادة صانع القرار السياسي من حساسية الموقع الجغرافي لسلطنة عمان؛ إذ يُعدُّ بحرُها هي وجمهورية إيران الإسلامية البوابة الرئيسية للخليج العربي، وكذلك الأخذ بالاعتبار أن هناك تصادماً ما بين الأيديولوجية الفارسية والأيديولوجية العربية، مما يجعل العامل الجغرافي أو البيئة بكل مكوناتها أهم متغير يجب أن تأخذه السلطنة في حساباتها ضمن معادلة السياسة الخارجية لسلطنة عمان.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية القائلة بأهمية الجغرافيا السياسية لسلطنة عُمان وما يترتب على هذا العامل من تأثير في المواقف السياسية تجاه القضايا المحلية والعربية والعالمية. وقد تناولت الدراسة إمكانيات السلطنة المادية والبشرية وحجم الدولة وطبيعة النظام السياسي الذي اتسم بالاعتدال والوسطية، ومناصرة القضايا وبما يتلاءم مع المواقف الإقليمية والدولية، واقتضت هذه الدراسة التركيز على العامل الجغرافي، لكنها لم تغفل عوامل أخرى ذات علاقة وأهمية وارتباط أيضاً بالعامل الجغرافي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** لقد تم تحديد الدراسة من الناحية الزمنية بالفترة الممتدة من عام (1970-

2011) إذ يعد 1970 بداية تسلّم السلطان قابوس سلطاته الدستورية.

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على سلطنة عمان.

محددات الدراسة:

- صعوبة الاطلاع على الكثير من الوثائق التي توجد في وزارة الخارجية العمانية.
- صعوبة أخذ المعلومات من صناع السياسة الخارجية العمانية لسرية هذه المعلومات.

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

هناك ثلاثة مصطلحات في هذه الدراسة يجب إبراز ما تذهب إليه، على النحو التالي:-

1- **الجغرافيا السياسية:** تعرف الجغرافيا السياسية بأنها: "دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظواهر سطحها (حمودي، 1997: 83) وتعرف الجغرافيا السياسية إجرائياً بأنها الدور الذي لعبه الموقع الجغرافي لسلطنة عمان سلباً أو إيجاباً في سياستها الخارجية، وكيف انعكس ذلك على جعل سلطنة عمان بلداً مستقراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

2- **السياسة الخارجية:** اختلف أهل الاختصاص فيما بينهم في تعريف السياسة الخارجية، كل حسب وجهة نظره فقد عرفها الرمضاني بأنها: "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول" (الرمضاني، 1991: 26-27)، ويُعرف الدكتور محمد السيد سليم السياسة الخارجية (بأنها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي) (السيد، 1984: 16)، كما تعرف أيضاً بعدّها: "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، كما أنها محاولات الدولة لتحقيق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضاً رد فعل للمؤثرات الخارجية" (ميريل، د.ت: 3). وتعرف السياسة الخارجية إجرائياً بأنها كل عمل أو إجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية، أو لتجنب ما يمكن أن يضر بها، أو على الأقل تخفيف أضراره؛ لذا فإننا سوف نعد كل سلوك أو إجراء أو فعل له علاقة بسلطنة عمان خارج حدودها عملاً من أعمال السياسة الخارجية.

3- **سلطنة عُمان:** تشغل سلطنة عُمان الركن الجنوبي الشرقي في شبه الجزيرة العربية ويحدها بحر عُمان من الجانب الشمالي الشرقي، والمحيط الهندي من الجانب الجنوبي الشرقي. ترتبط السلطنة في حدودها البرية مع المملكة العربية السعودية من الغرب والجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي، بينما تحدها من الشمال دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبلغ المساحة الإجمالية للسلطنة نحو 309.500 كم²، وتضم نماذج متعددة من أشكال الأرض تتباين ما بين السهل والنجد والجبل، وتطل على ساحل يمتد أكثر من 3165 كم، يبدأ من بحر العرب ومدخل المحيط الهندي ويمتد إلى بحر عُمان حتى مضيق هرمز عند محافظة مسندم شمالاً.

4- **الجيوپولتيك:** هي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الأمم والشعوب (سلطان، 2007: 30).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

تندرج الجغرافيا السياسية تحت لواء الجغرافيا البشرية التي تتكوّن بدورها من أربعة فروع هي: جغرافية السكان، جغرافية مكان العيش، جغرافية الاقتصاد، وأخيراً الجغرافية السياسية، وهذه لها فروع أيضاً، وتتناول الجغرافيا السياسية العوامل الطبيعية التي تتبع من الموقع الجغرافي وتتفاعل مع كل المظاهر البشرية السياسية وتنتج بدورها ظاهرات سياسية متنوعة ومتباينة.

ونظراً لما سبق أخذ الجغرافيون في بدايات القرن العشرين يُؤلّون الجغرافيا السياسيّة الكثير من اهتمامهم، وفي هذا الجزء من الدراسة نشير إلى أهم هذه النظريات للتأكيد على أهميّة الجغرافيا السياسية وعلاقتها الوطيدة بالدولة وسياساتها.

نذكر أولاً العالم الألماني (هنتر) الذي يعدُّ من أبرز العلماء في أواخر القرن التاسع عشر وهو الذي أرسى دعائم هذا العلم واستكمل لها صفتها العلمية، ثم العالم الجغرافي (ريتر) وهو أول من وضع أسس الأقاليم الطبيعية لتحديد الأقاليم البشرية ثم (فردريك راتزل) الألماني وهو أول من أوجد الدراسات البشرية في الجغرافيا من خلال كتابه Anthropogeography وأكد أن الدولة لا تثبت حدودها السياسيّة مهما اتسعت، ومن ثمّ نشير إلى (كارل هوسهوفر) الألماني وكان مستشاراً لهتلر، وقد استغل علمه في الجغرافيا لتأييد النازية وتبرير أهدافها في الاحتلال والسيطرة (دوراتي، 1985: 50).

وبعد هذه الدراسات ظهرت دراسات (الجيوبوليتيكا) علماً جديداً يركز على مبدأ أنّ لكل حيّز أرض أهمية نسبيّة في تحديد مغزى النظام السياسي لأي دولة وأن ثمة علاقة تبادليّة بين الموقع الجغرافي وإمكانية التوسّع والامتداد (الجباوي، 1990: 16).

وقد توالى النظريات والآراء حول هذا الموضوع، فثمة علماء أكدوا على مبدأ الحتميّة التي تعني أن المكان لا بدّ أن يؤثر على الإنسان من مختلف الجوانب، بينما عارض آخرون هذا المبدأ ورأوا أن الإنسان هو الذي يخضع المكان لخدمته ولمصالحه، فكان العالم الفرنسي (فيدال دي لابلاش) من الذين لم يوافقوا على النظرية الحتميّة، وعلى خلاف ذلك كان العالم البريطاني (هالفورد ماكندر) صاحب النظرية الشهيرة (الأرض القلب) الذي يؤيد النظرية الحتمية ويعطي المكان دوراً بالغ الأهميّة، فمن يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية، ومن يتحكم في القلب يتحكم في الجزيرة (جزيرة العالم أفروا أوراسيا) ومن يتحكم بالجزيرة (أفروا أوراسيا) يتحكم في العالم (دوراتي، 1985: 49).

وهكذا تباينت النظريات وجاءت نظريات أخرى تؤمن بقدرة الإنسان على تغيير بيئته أو تعديلها لمصلحته، وقد أطلق على هذه المحاولة في التوفيق اسم (النظرية التوافقية)؛ لأنها تحاول التوفيق بين من جعلوا للمكان الأهمية القصوى وبين من جعلوا للإنسان الأهمية القصوى كذلك. ومن استعراض هذه الآراء والنظريات نلاحظ أن الموقع الجغرافي لدولة ما قد يكون عاملاً مساعداً لصانع القرار السياسي وقد يكون عاملاً غير مساعد، وهكذا لا بد أن تكون السياسة الخارجية لأي دولة متأثرة بالعامل الجغرافي، وهذا العامل يوفر قاعدة صلبة للدولة لبلورة أهدافها الخارجية واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها.

وهذا لا يعني إلغاء دور الإنسان في التعامل مع الموقع، فهو (الإنسان) الذي يستطيع الاستفادة من مقدراته وذكائه في اختيار أمثل الطرق للتعامل مع المكان وفق حاجاته وإمكانياته. وستبين هذه الدراسة أثر الموقع لسلطنة عُمان وكيف تمّ التعامل مع أهمية هذا الموقع وكيف انعكس تأثير الموقع على السياسة الخارجية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تعاملت بصورة أو بأخرى مع مضمون هذه الدراسة بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة وسنتعرض لبعض هذه الدراسات:-

- دراسة الشنفري، (1990)، والموسومة بـ: (الخطاب السياسي عند السلطان قابوس بين الفكر، والتطبيق) عبارة عن قراءة سياسية تحليلية حول هذا الخطاب في الفترة من (1970-1989م) وقد استهدفت في طياتها عملية تحليل المضمون للخطاب السياسي الخاص بالمجتمع العماني، ومن خلال هذا التحليل ركزت الدراسة على جوانب ثلاثة أساسية هي (الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والجانب السياسي).

وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان اتسمت بمجموعة من الصفات التي فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية. وقد جاءت، في المجمل، سياسة هادئة، ومعتدلة، ومتوازنة، وحيادية. وكانت مؤثرة على المستويات: الخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية، وموضع احترام وتقدير من جميع الدول، وأن الخطاب السياسي للسلطان قابوس تميز بأنه خطاب عميق في مضمونه، وكان شاملاً في محتواه لجميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، كما تميز الفكر السياسي للسلطان قابوس بالوعي وبعد النظر في التعامل مع القضايا والمستجدات الداخلية والخارجية.

- دراسة حمودي، (1992)، والموسومة بـ: (الفكر السياسي العُماني من الثوابت إلى المتغيرات) قدم للفكر السياسي العُماني من الثوابت إلى المتغيرات، وركز على تحليل الفكر السياسي في المجتمع العُماني من خلال الخطاب السلطاني، ومن خلال تحليل أطر هذا الفكر، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

اتضح من خلال الدراسة أن الفكر السياسي للسلطان قابوس تميز بأنه فكر مستنير يأخذ بأبعاد السياسة الداخلية والخارجية، كما أن هذا الفكر يعتمد على عدد من الثوابت التي تعدّ من مقومات السياسة العُمانية الضاربة عبر الجذور ومن خلال القيادة الواعية والحكيمة استطاعت أن تتعامل مع جميع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية بحكمة ووعي.

- دراسة زاده (1996)، والموسومة بـ: (العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الواقع الذي تعيشه العلاقات العربية الإيرانية وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل نتيجة حساسية علاقات الجوار.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن العلاقات العربية-الإيرانية لا تستقر على حال، وأنها تتأثر بسبب احتلال إيران للجزر العربية، وأن هذه العلاقات تتأثر بواقع السياسات الدولية وأطماع الدول ذات المصالح بالمنطقة، وأما توصيات الدراسة، فقد قامت على أساس اللجوء إلى لغة الحوار وسيلة مهمة في نزع فتيلة التوتر من هذه العلاقات، وإبقاء باب المنذب مفتوحاً وعدم تأثره بالعلاقات بين الدول التي تقع على جانبي الخليج من خلال هيئة تتكون من الدول التي تتأثر في حالة إغلاقه. وقد وجد الباحث في هذه الدراسة العديد من الإيحاءات التي تشير إلى محددات صناعة القرار في التوجه لتأطير العلاقات في الصورة الإيجابية أو التنافر، واستخلاص كيفية تأثير العامل الجغرافي في بناء حالة من الاستقرار والرضا بالأمر الواقع لدول الخليج في علاقاتها مع إيران.

- في كتابه أبو دية،(1999)، والموسوم بـ: (السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس للفترة ما بين 1970-1999) والصادر عن دار البشير في عمان، الأردن، قدم الكاتب دراسة عن السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس بن سعيد. وقد تمثلت مشكلة الدراسة بالبحث عن ملامح السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، والتحديات والعقبات التي تواجهها. وأتبع الباحث المنهج التاريخي في عرضه. وتوصل إلى أن السياسة الخارجية العمانية تؤثر إيجابياً في المحيط العربي والمحيط الداخلي للسلطنة؛ نتيجة النضج الفكري المتبع في فهم التأثير الجيوسياسي على الدولة.

- دراسة السويدي،(2005)، والموسومة بـ: (تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان (1970-2000م)، تناول في دراسته تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، واستندت الدراسة إلى الطريقة الاستقرائية لمعالجة المشكلة من خلال المعطيات التي أفرزتها تجربة كل من الإمارات العربية المتحدة

وسلطنة عُمان في مجال العلاقات الثنائية السياسية وكذلك الاقتصادية والثقافية، كما تمّ الاعتماد على الطريقة الاستنتاجية ومنهج تحليل النظم لاستخلاص نتائج من الافتراضات والحقائق الأساسية تضمنتها بعض جوانب العلاقة بين الدولتين، وتمّ تحليل البيانات ومن ثمّ تقويمها بما يفيد تسليط الضوء على أهم معالم تلك العلاقات وسنن تطورها. إن محاولة عرض طبيعة العلاقات بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وأسلوب التعاطي مع الملفات المشتركة والفاعلة بين الطرفين يوضح كيفية بناء القرار السياسي نحو التعاون بين الدولتين، ويستطيع الدارس أن يتعرف إلى آلية صناع القرار في الاتحاد والتعاون ورغبتهم على المستوى الإقليمي.

- دراسة مقبيل،(2010)، والموسومة بـ: (أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية 1970-2008)، قدم لملاح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس، وأثر هذه السياسة في جعل عُمان بلداً مستقراً سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وكذلك التعرف إلى توجيه السلطان قابوس للسياسة الخارجية العُمانية، ومعرفة كيفية تعامل جلالتهم مع التطورات والأحداث عربياً وإقليمياً ودولياً. وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، ومنهج النظم حيث يستند نظام السياسة الخارجية العُمانية إلى منهج تحليل النظم الذي يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين. وقد توصلت الدراسة إلى أن شخصية السلطان قابوس كانت عاملاً أساسياً في صنع القرارات العُمانية.

- دراسة (Jack Donnelly,1982) بعنوان "Human Rights And Foreign Policy" (حقوق الإنسان والسياسة الخارجية)، التي يقوم فيها باختبار أحد أوجه الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان في إطار السياسة الخارجية وتحديداً الأمريكية، من خلال تركيزه على ثلاثة محاور: الأول: تعريف مفهوم حقوق الإنسان من حيث طبيعتها وأنواعها، والثاني: الصعوبات السياسية

والعملية لتطبيق سياسة حقوق الإنسان الدولية، والثالث: الصعوبات القانونية والأخلاقية للتدخل باسم حقوق الإنسان.

- دراسة (Peter R. Baehr, 1994) والموسومة بعنوان: **The Role Of Human Rights In Foreign Policy** (دور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية)، ويوضح فيها طبيعة دور الدول الذي تفرضه قضايا حقوق الإنسان في توجيه السياسات الخارجية للدول، من خلال وجود خيارات سياسية تملئها التزامات محددة، وتفرض عليها اتباع أدوات سياسية لتنفيذها، ويقوم باختبار ذلك في عدد من الدول الغربية بينها الولايات المتحدة، حيث يحلل الموضوع من زوايا محددة وبشكل مختصر، ويقارن بإيجاز بين سياسات كارتر وريجان وبوش تجاه قضايا حقوق الإنسان الدولية.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها تحاول تقديم تحليل معمق ومفصل لكل العناصر التي تتدخل في صناعة السياسة الخارجية العُمانية، من الموقع الجغرافي، وأعداد السكان، والنظام السياسي، وسياسة السلطان قابوس، والمحاور التي يستند عليها صناع القرار في صياغة السياسة الخارجية للدولة، والمخرجات التي تستند إلى كل هذه العوامل مع بعضها بعضاً لغاية الوصول لمميزات السياسة الخارجية العُمانية، إضافة إلى عرض بعض القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية العمانية من وزارة الخارجية العمانية، وكذلك عرض لبعض النماذج الحية لموقف سلطنة عمان حيال القضايا العربية والإقليمية والدولية، وأخذ آراء بعض المتخصصين في السياسة الخارجية عن مدى قدرة صناع القرار السياسي في عُمان على التعامل مع مجمل التطورات الداخلية والخارجية، ومحاولة دراستها وتحليلها لتبيان كيفية تأثر هذه القرارات بالموقع الجغرافي السياسي للسلطنة وتأثير دول الإقليم عليه، وهذا ما لا يوجد في معظم الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة:

ستقوم الدراسة باستخدام المنهج الوظيفي الذي يركز على سياسة الدولة من خلال الوظائف التي تقوم بها الإدارة. والمنهج التحليلي وهو أهم المناهج كونه يركز على تحليل عناصر قوة الدولة وبالتالي تقدير قوة خططها المستقبلية لبناء وزنها الدولي.

وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوظيفي وهو جزء من منهج النظم في العلاقات الدولية ثم المنهج الوصفي التحليلي فالأول يهتم بدراسة الدولة والأسباب المؤدية لاستمرارها محلياً وإقليمياً ودولياً؛ وأثر العوامل الجغرافية الطبيعية كالتضاريس والمناخ، وأيضا أثر تعدد القوميات داخل حدودها السياسية على توجهات الدولة السياسية وعلى أنماط العمران والإفادة من موارد الدولة وتطويرها ونموها في المجالات الاقتصادية، كما سيتم دراسة أثر العوامل الجغرافية على المشكلات التي تعاني منها الدولة مع دولة الجوار الجغرافي التي تحيط بها. ويفيد هذا المنهج (منهج تحليل النظم) كذلك في تبيان كيفية استخدام النظام السياسي لكافة الموارد المتعلقة بالجغرافيا السياسية وتحويلها إلى مخرجات لها تأثيرها على: المجتمع العُماني وعلى البيئة السياسية الخارجية لسلطنة عمان.

الفصل الثاني

الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان

تمهيد:

الجغرافيا في أبسط تعريف لها هي "وصف الأرض"، وهذه الكلمة "جغرافيا geography" مستمدة أساساً من الكلمتين اليونانيتين "جه" وتعني الأرض، و"غراف" وتعني الوصف، وقد ظل هذا المدلول شائعاً بدلالاته على الجبال والسهول والأنهار وما إليها حتى اكتسب أهمية متزايدة مع تقدّم البشرية وأصبحت له علاقات عديدة بكل ما يحيط به سواء بالإنسان أو غيره. وأصبحنا في هذا العصر نلاحظ الأهمية المتزايدة للجغرافيا وما يمكن أن تمارسه في حياة الأفراد والدول.

ونسنشهد هنا بما ذكره رينوفان حول هذه العلاقة المتبادلة بين الموقع وبين سياسة الدول الخارجية إذ يشير إلى أن ثمة دولاً ذات رقعة صغيرة لكنّها لأهمية موقعها تركت أثراً لم تخلّفه دولٌ أكثر اتساعاً وأكثر موارد، وهذا ما يؤكده جوتمان بأن التلاؤم بين الجغرافيا وبين السياسة الخارجية لدولة ما أمر لا يقبل الجدل.

والموقع الجغرافي المحدّد بخطوط الطول والعرض، والمتاثر بمنافذ بحرية ميسورة يفرض أهميته كما نلاحظ، على سبيل المثال، موقع البحر الأبيض الذي احتل قلب العالم أيام رُوما وظلّت أهميته تتصاعد حتى عصرنا بتأثير قناة السويس وغيرها ممّا جدّ من وسائل المواصلات.

تتبع دراسة الموقع الجغرافي لبلد ما من أهمية هذا الموقع التي يفرضها في بناء الدولة والحفاظ على وحدتها السياسية، ثم الدور الذي تؤديه في الحفاظ على كيانها الذاتي وعلى علاقاتها الخارجية بما يحفظ مصالح الشعب الذي يسكن هذا المكان.

ويمكن القول أنه من الصّعب فهم سياسة الدولة الخارجية في عُمان خارج إطار جغرافيتها، فقد تميزت عُمان عبر التاريخ باتّصالها بالبحر، كذلك وبامتداد سواحلها لمسافات

واسعة وطويلة، كذلك تميّزت بكثرة خلجانها وجبالها وأوديتها وصحاريها، وقد أملى هذا التنوع والاتساع الكثير من المتطلبات على كل من يتولّى إدارة هذا البلد وبخاصة في سياسته الخارجية. وهذا يعني أن سلطنة عُمان لموقعها على مياه بحر عُمان وبحر العرب اكتسبت أهمية تاريخية ذات ارتباطات تاريخية بشرق أفريقيا بالهند ومنطقة جنوب شرق آسيا بسبب التوجه البحري لسلطنة عُمان.

لقد حدثت في عُمان حالة يمكن وصفها بـ(الاستنفار الدائم) لدى سكانها وذلك بحكم ارتباط اليابس بالبحر، فقد شكّل البحر خطراً ومطمعاً للآخرين بعلاقته باليابس، كما شكّلت الصحراء باتساعها مصدراً آخر للخطر، وهكذا عاش سكان عُمان في حالة من الخطر تتناسب طردياً مع أبعاد المكان وأهميته.

وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول الخليج العربي من حيث المساحة، وتأتي سلطنة عُمان في المرتبة الثانية إذ تبلغ مساحتها (309.500) ألف كم²، وتقع سلطنة عُمان في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض (16.40) و(26.20) درجة شمالاً، وخطي طول (51.20) و(59.40) درجة شرقاً (مقبيل، 2010، ص14)، وتمتلك سلطنة عُمان سواحل طويلة تقدر بحوالي (3165) كم، وتحيط المياه العُمانية بالكثير من الجزر التي يبلغ عددها (293) جزيرة، منها مصيرة والحلايبات، ومحوت، وأم الغنم، والديمانيات.

ولمزيد من التفصيل سيتم تناول الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أهمية الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان.

المبحث الثاني: النظام السياسي العُماني.

المبحث الأول

أهمية الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان

الجغرافيا السياسية فرع من فروع الجغرافيا البشرية، وقد قطع الفكر الجغرافي شوطاً طويلاً من الأزمان وطرأت عليه مراحل حاسمة اقتضت التمييز بين دراسات تتناول الظواهر الطبيعية ودراسات تتناول الظواهر البشرية، ومن ثمَّ جاءت الجغرافيا السياسية لتكون فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية.

ولكنَّ هذا كلُّه لا يعني الفصل والانقطاع ما بين المكان والإنسان، فقط ظلَّت هذه العلاقة قائمة حتى في أفكار الأقدمين إلى أن أصبحت اليوم بهذا المُسمَّى "الجغرافيا السياسيَّة" علماً قائماً بذاته يهتم بالوجود الفعلي للوحدات السياسية وللدول، ويتناول بالدراسة العلاقة بين المكان والإنسان من مختلف النواحي.

وقد برز مصطلح "الجيوبوليتكا" إلى الوجود قبل الحرب العالمية الأولى، وامتد خلال كل أوروبا فيما بين الحربين، ليشمل العالم تقريباً مع الحرب العالمية الثانية، وفي الواقع ليس هناك تحديد واحد مقبول لدى الجميع لهذه الكلمة، فكثيراً ما تستعمل عوضاً عن عبارة الجغرافيا السياسية، والواقع أن كل المعاني، التي استعملت فيها كلمة "الجيوبوليتكا" تعود إلى استعمال الجغرافيا علماً في خدمة الحكومات أو الدول، وضمن هذا الإطار تستعمل عبارة "الجيوبوليتكا" بثلاثة معانٍ:

الأول: بمعنى مركز قوة الدولة، والمستمد لحد بعيد من الظروف الطبيعية.

الثاني: بمعنى مرادف للجغرافيا السياسية التطبيقية.

الثالث: بمعنى السياسة الوطنية المتأثرة بالوسط الطبيعي.

إنّ جوهر "الجيوپولتيكا" يكمن في تحليل العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع الجغرافية، وليس ذلك فحسب وإنما متابعة ما يطرأ من أهمية متزايدة على الوضع الجغرافي بسبب التقدّم التكنولوجي وما يفرضه من آراءٍ وسياساتٍ جديدة.

والجغرافيا في جانبها المهم تقوم على معطيات التضاريس والحدود ولكنها في جانب آخر تحاور الإنسان وتتعامل معه، والإنسان بدوره مُطالب بتحويل عناصر المكان الجغرافية لتكون قوةً مضافةً له.

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن سلطنة عُمان اختارت التعاون الإيجابي والمفيد مع معطيات المكان، وبناءً على ما سبق كانت سياسة عُمان سياسة "متوازنة" مع الدول التي تحيط بها، ومع الدول العربية وغيرها.

انتهجت عُمان سياسة متعاونة ومتوازنة في دول مجلس التعاون الخليجي ولم تقاطع أيّاً منها، وقامت بتحديد حدودها مع اليمن والسعودية والإمارات العربية، كما أقامت طريقاً دولياً بين ظفار وجنوب اليمن.

وخارج نطاق المنطقة أيدت معاهدة كامب ديفيد عام 1979، ولم تكن هذه "السياسة المتوازنة" بالسهولة التي تبدو عليها من الوهلة الأولى، لكنها رغم المصاعب أثبتت جدواها وواقعتها فيما بعد كما لاحظنا بالنسبة لما حدث إزاء اتفاقية كامب ديفيد.

وتمتلك سلطنة عُمان مساحة من الأرض تبلغ (309.500) كم²، ولها حدود معترف بها، ويعيش على أرضها شعب منسجم، وحكومة تمثل نظاماً سياسياً ومدنياً يكتسب شرعيته من الشعب عن طريق الانتخابات الشرعية لمجلس الشورى العماني حيث أتيح للشعب تحمل المزيد من المسؤولية من خلال الأفراد الذين تم انتخابهم ممثلين عن الشعب في توجيه عملية التنمية والإسهام في صنع القرار، والفضل في ذلك يعود إلى رؤى القائد السلطان قابوس الذي قال:

"إني أعددكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية، وأول هدفي أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي تترزون تحت وطئتها".

لقد أتاح الموقع المترامي الأطراف جغرافياً لسلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وبإحاطتها ببحرين هما بحر عُمان وبحر الخليج العربي والصحراء من الجهة الشرقية، مما أوجد لسلطنة عُمان حماية طبيعية متميزة، ناهيك عن أن منافذها البرية المتاحة تمر عبر كتل من السلاسل الجبلية الوعرة، مما زاد من مناعة الدولة.

إنَّ جُلَّ ما أرادته سلطنة عُمان كان يتمثل في سعيها الدؤوب إلى تحقيق الأمن الداخلي والحرص على تماسك الدولة سياسياً واجتماعياً دون السماح لأي دولة باستغلال التركيبة العرقية أو الاختلافات المذهبية لإحداث أزمة في الوضع الداخلي.

وقد أمّلت هذه السياسة التي لم تسع إلى مدّ النفوذ أو التوسّع الحيوي طابعاً من الاحترام المتبادل ومكنت الدولة من الحفاظ على الاستقرار والتماسك والأمان.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: طبيعة الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان.

المطلب الثاني: أثر الموقع الجغرافي في سلطنة عُمان عبر التاريخ.

المطلب الثالث: أثر المتغيرات الديموغرافية (الموقع والسكان والاقتصاد والجيش) على

السياسة الخارجية العمانية

المطلب الأول

طبيعة الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان

لإلقاء الضوء على موقع سلطنة عُمان لابد من التعرف إلى عدد من الأمور كالموقع

الفلكي والموقع البري والبحري وموقع دول الجوار .

أولاً: الموقع الفلكي لسلطنة عُمان:

تقع سلطنة عُمان بين خطي عرض (16.40) و(26.20) درجة شمالاً، وخطي طول

(51.20) و(59.40) درجة شرقاً (مقيلاً، 2010: 14) والموقع له تأثير واضح في مناخ

السلطنة، فموقع عُمان وإطلالته البحرية كان له دور فاعل في تلطيف الجو في الصيف وخاصة

منطقة السواحل، ودفئها في الشتاء، وكان للموقع الفلكي لسلطنة عُمان وراء ظهور إقليمين

مناخيين هما: إقليم عُمان الشمالي وإقليم ظفار، وينقسم إقليم عُمان الشمالي إلى ثلاثة مناخات

متداخلة، ويختلف المناخ في الإقليم من منطقة لأخرى، ففي السواحل يكون حاراً ورطباً أما

الداخل فيكون حاراً وجافاً، بالإضافة إلى المرتفعات التي يكون الجو فيها معتدلاً وتسقط الأمطار

في فصل الشتاء (الهيبي، 2000: 33).

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه، فتنتهي بذلك إلى المناطق الحارة

الجافة، ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي، ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان

على أقدم الطرق التجارية البحرية وأهمها في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط

الهندي، ومن هذا الموقع أيضاً اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين

غربها وشرقها وشمالها وجنوبها، وتتميز جغرافية عُمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من

منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم إلى رأس الحد، أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها

الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي

للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له 3000 متر (ثلاثة آلاف متر) في منطقة الجبل الأخضر (وزارة الإعلام، عُمان، 2011/2012، ص38).

وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال نحو 1800 متر فوق سطح البحر، حيث يقع مضيق هرمز بين الساحلين العُماني والإيراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة الدولية يقع في الجانب العُماني، ويسمى العُمانيون المنطقة التي تقع على بحر عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، كما يطلق العُمانيون على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها يقع الجبل الأخضر وولايات الرستاق ونخل والعوabi وغيرها، والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي، وفيها تقع ولايتا سمائل وبدبد وغيرهما. وأعلى قمة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في محافظة الداخلية إذ يبلغ ارتفاعه نحو ثلاثة آلاف متر فوق سطح البحر (الهييتي، 2000: 33).

ويضيق الساحل العُماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ صخريا مليئا بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد، ومن رأس الحد إلى فيلم على الشاطئ في خليج مصيره تمتد رمال الشرقية بطول حوالي مئة وستين كيلو متراً، وإلى الجنوب من جزيرة مصيره تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من رمال الشرقية أراضٍ منبسطة صخرية واسعة تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين، وعلى ساحل بحر العرب يمتد الشاطئ العُماني - محافظة الوسطى ومحافظة ظفار - مسافة (560 كم)، وتضم سهلاً ساحلياً تقع فيه ولاية صلالة، وغيرها من الولايات مثل سدح ومرباط وغيرها، وتزخر الشواطئ العمانية الساحلية بمحافظة ظفار بثروة سمكية وافرة منها الروبيان وسمك السردين، أما منطقة جبال

ظفار فتتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي (400 كم)، وتمتاز هذه المنطقة بهبوب الرياح الموسمية الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تتفجر منها عيون الماء على مدار العام (وزارة الإعلام، عُمان، 2011/2012، ص39).

ويتشكل المناخ الموسمي في إقليم المنطقة الجنوبية (ظفار) في فصل الخريف، وتكون أمطارها صيفية ذات كميات غزيرة، كما أن للموقع الفلكي لعُمان تأثيراً مباشراً في جيولوجيتها التي تشكلت على أساس قدرها الموقعي، فهو المسؤول عن ما تحويه في جوفها من مياه، ومما يدل على الأهمية الموقعية الفلكية العُمانية، وقوعها في منتصف المسافة ما بين طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب وهذا ما أعطاها مميزات كانت سبباً في جلب أنظار الدول الكبرى إليها، سيما وأنها تحتل موقعاً إستراتيجياً بالنسبة للخليج العربي الذي يعد أغنى حقول النفط في العالم (جرجيس، 1997: 40).

ثانياً: الطابع الديمغرافي لسلطنة عُمان:

تستخدم سلطنة عُمان عملة الريال، ونظام الحكم سلطنة وراثية، ويتكلم السكان اللغة العربية، وغالبية السكان مسلمون (90%)، والباقي من الهندوس والأديان الأخرى، وأهم مدنها مسقط ونزوى، وهي عضو في الأمم المتحدة إذ انضمت لها في العام (1971)، وجامعة الدول العربية التي انضمت لها في العام (1971)، ومجلس التعاون الخليجي التي انضمت له في عام (1981)، وتشتهر بوجود العديد من المنتجات الزراعية كالخضار والبقوليات، والعديد من الصناعات كصناعة الألمنيوم والأسمدة مما يدل على أن سلطنة عُمان تتكامل فيها المقومات الاقتصادية المختلفة كالنفط والزراعة والصناعة (مقبيل، 2010: 16).

ثالثاً: الموقع البري والبحري:

تقع سلطنة عُمان على عدد من المسطحات المائية متمثلة ببحر عُمان، والبحر العربي، ومضيق هرمز، وقد كان للموقع البحري أثر في توجيه علاقاتها الدولية، والأهمية الموقعية البحرية لعُمان لا تأتي من كون السلطنة تشرف على عدة بحار، وإنما من خلال سواحلها التي تمتد إلى (3165) كم ابتداءً من مضيق هرمز، حتى حدود جمهورية اليمن في الجنوب، كما تتمتع سلطنة عُمان بسواحل دافنة وواجهات صالحة لرسو السفن، مما أدى إلى انتعاش التجارة فيها بشكل كبير (العزيري، 2003: 54)، وتجاور عُمان ثلاث دول ترتبط معهم بحدود برية وهي: الجمهورية العربية اليمنية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمتع السلطنة بعلاقات طيبة مع جيرانها.

رابعاً: التقسيمات الإدارية:

تقع سلطنة عُمان بين الدول متوسطة الحجم كالإمارات العربية المتحدة التي تبلغ مساحتها (83.600 كم²)، والدول كبيرة الحجم كالمملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحتها (2.149.690 كم²)، إذ تبلغ مساحة السلطنة (309.500 كم²)، وتتميز سلطنة عُمان بأن مواردها كثيرة، وقد رفعت الموارد الاقتصادية من شأنها السياسي والعسكري، وهياً لها فرصاً إنتاجية واسعة وبالتالي تكون مهياً لاستيعاب أعداد كبيرة من السكان، لذلك لا تواجه السلطنة مشكلة سكانية حتى في المستقبل وذلك لاتساع مساحتها وتوفر الموارد الاقتصادية فيها (العزيري، 2003: 66).

وتتكون سلطنة عُمان من إحدى عشرة محافظة هي: (المرسوم السلطاني رقم

(2011/114)

- محافظة مسقط: وتعد هذه المحافظة المنطقة المركزية لسلطنة عمان سياسيا واقتصاديا وإداريا، وتقع فيها مدينة مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري لسلطنة عمان، كما تمثل مركزا رئيسيا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري، وتقع على بحر عمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب محافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب محافظة الداخلية، وتتكون من ست ولايات هي: مسقط، مطرح، العامرات، بوشر، السيب وقريات.
- محافظة ظفار: وتكتسب هذه المحافظة أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العماني، فمن صلالة انبلج فجر النهضة العمانية الحديثة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، وقد كانت هذه المحافظة بوابة عُمان على المحيط الهندي، ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، وتقع في أقصى جنوب سلطنة عمان، وتبعد عن مسقط حوالي 1000 كم)، وتتصل من الغرب بمحافظة الوسطى ومن الجنوب الشرقي ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية، ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي، وتضم عشر ولايات هي: صلالة، طاقة، مرباط، رخيوت، ثمريت، ضلكوت، المزيونة، مقشن، سليم، جزر الحلايبات، سدح.
- محافظة مسندم: وتتمتع هذه المحافظة بأهمية استراتيجية إذ تطل على مضيق هرمز الذي يعدّ البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة، وإلى الدول المطلة على الخليج، وتقع محافظة مسندم في أقصى شمال السلطنة، وتضم أربع ولايات هي: خصب، دبا، بخا، مدحا.

- محافظة البريمي: وقد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (2006/108) وذلك في إطار الاهتمام بتحقيق المزيد من تنشيط مختلف مجالات التنمية والتطوير، إذ تم إعطاء الأولوية لمحافظة البريمي في مشروعات الخطة الخمسية السابعة (2006/2010)، وتشتهر المحافظة بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي، إذ تقع في الشمال الغربي للسلطنة، وتتكون من ثلاث ولايات هي: البريمي، محضة، السنية.
- محافظة الداخلية: وتعد واحدة من أهم محافظات سلطنة عمان، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة، ويوجد فيها الجبل الأخضر، وتشكل مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، وتضم ثماني ولايات هي: نزوى، بهلاء، منح، الحمراء، ادم، ازكي، سمائل، بدبد.
- محافظة شمال الباطنة: وتعد من أهم محافظات السلطنة جغرافيا واقتصاديا، وتضم ست ولايات هي: صحار، شناص، لوى، صحم، الخابورة، والسويق.
- محافظة جنوب الباطنة: وتتكون من ست ولايات هي: الرستاق، العوابي، نخل، وادي المعاول، بركاء، المصنعة، وتوجد فيها العديد من المناطق والمواقع السياحية، بما في ذلك العيون الطبيعية كعين (الكسفه) بالرستاق، وعين (الثواره) بولاية نخل.
- محافظة جنوب الشرقية: وتمثل الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عمان وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبمحافظة الداخلية من ناحية الغرب، وتضم محافظة جنوب الشرقية خمس ولايات هي: صور، الكامل والوافي، جعلان بني بو حسن، جعلان بني بو علي، ومصيرة.
- محافظة شمال الشرقية: وتطل على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بها من ناحية الشمال محافظة مسقط، ومن الغرب محافظة الداخلية، ومن الشرق والجنوب محافظة

جنوب الشرقية وتتكون من ست ولايات هي: ابراء، المضبيبي، بديه، القابل، وادي بني خالد، دماء، الطائيين.

- محافظة الظاهرة: وهي من المحافظات الغنية بإمكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وهي عبارة عن سهل شبه صحراوي وينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب، وتضم ثلاث ولايات هي: عبري، ينقل، ضنك.

- محافظة الوسطى: وتقع جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي وتتصل جنوبا بمحافظة ظفار وتتميز بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام، وتضم المحافظة أربع ولايات هي: هيماء، محوت، الدقم، الجازر.

المطلب الثاني

أثر الموقع الجغرافي في سلطنة عُمان عبر التاريخ

اشتركت عوامل عديدة في إبراز الأهمية الإستراتيجية لموقع عُمان، فعند شواطئها تنتهي الحدود الشرقية للوطن العربي، وموقعها يمثل عقدة الالتقاء عند مدخل الخليج العربي حيث تشترك في التحكم فيه إيران وسلطنة عُمان في أغنى مناطق إنتاج البترول التي يتحكم بنقلها مضيق هرمز الذي تمر به أكثر من 60% من إمدادات العالم النفطية، ونحو 90% من واردات اليابان النفطية، و70% من واردات السوق الأوروبية المشتركة، و50% من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط (حسين، 1976: 323).

يعود التاريخ العُماني إلى ما قبل الألف الثاني عشر قبل الميلاد، أي في أواخر العصر الجليدي، وعرفت عُمان بأسماء مختلفة على مرّ التاريخ، وكان لكل اسم بعده الحضاري أو التاريخي المحدد في دلالاته، وعُرفت بـ(مجان) مرتبطة من خلال هذا الاسم بصناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين الذين ارتبطت معهم عُمان، وعرفت أيضاً بـ(مزون) ذات الدلالة على وفرة الموارد المائية وما رافق ذلك من ازدهار وحضارة. كما ورد اسم (عُمان) في هجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن (العبري، 2007: 39).

فرضت تناقضات الموقع الجغرافي حالة فريدة من التكيف على الإنسان العُماني، فثمة بر، وبحر، وجبال، وسهول، وواحات وصحراوات، هذه الثنائيات المتناقضة ولدت لدى الإنسان العُماني حافزاً قوياً للحركة والتفاعل على مدى التاريخ حتى يحافظ على وجوده وأمنه ضمن هذه الثنائيات المتناقضة (أبو العلا، 1988: 40).

إن موقع عُمان المتميز على مدخل الخليج العربي والمحيط الهندي وإشرافه على الشق الغربي من مضيق هرمز أكسبها أهمية كبيرة واقتضت هذه الأهمية ممارسة خطاب سياسي

أمني دولي يتّصف بخصوصية وحساسية بالغة، وكان من سمات هذا الخطاب السياسي احترام دول الجوار وعدم التورط في المنازعات ثم التزام الحياد وعدم التسرع في اتخاذ القرارات (الحضرمي والقطاطشة، 2007: 207).

لقد حملّ الموقع الجغرافي الاستراتيجي عُمان مسؤولية كبرى، مسؤولية جسيمة في حماية مدخل الخليج العربي الذي تتزاحم عليه القوى الكبرى، وتقوم حوله مذهبيات بدأت تؤثر في سياسات دولها، وكانت الأولوية لدى عُمان هي المحافظة على أمن منطقة الخليج حتى وإن أدى ذلك أحياناً إلى قرارات منفردة لكنها في المحصلة تنسجم مع مصلحة الأمة العربية التي كانت دولها تعود غالباً إلى ما رأته واختطته السياسة العُمانية (الموافي، 2002: 117).

وتبني سلطنة عُمان علاقاتها مع العالم الخارجي على أسس وثوابت رئيسية ترسخت عبر مئات السنين انطلاقاً من أن دولة عُمان تضرب بجذورها في التاريخ وتقوم بأدوار إقليمية ودولية مهمة ومؤثرة تتفق مع الوزن الاستراتيجي والجيوبوليتيكي الكبير لها، وقد عبّر السلطان قابوس عن هذه الثوابت والمرتكزات في خطابه أمام الدورة السنوية لمجلس الشورى العُماني في 2002/11/4 عندما قال: "نحن دائماً إلى جانب الحق والعدالة والصدقة ندعو إلى التعايش السلمي بين الأمم وإلى التفاهم بين الحضارات وإلى استئصال أسباب الكراهية والضعينة التي تتولد في نفوس من يعانون الظلم وعدم المساواة. ففي ذلك الخير كل الخير للبشرية جمعاء" (أبو دية، 1998: 28).

ويلاحظ أنه مع تولي السلطان قابوس بن سعيد حكم بلاده في يوليو 1970 اتخذه سياسة نشطة تمثلت في نوع من التوازن بين الظروف الخارجية والداخلية لبلاده، فقد تفاعل إيجابياً مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا، كما اتخذ موقفاً إيجابياً مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكانت أهداف هذا التعاون والتفاعل الإيجابي تتلخص في تأمين السواحل البحرية،

والدفاع عن مضيق هرمز، وساحل بحر العرب، وبحر عُمان مع العزوف عن الانخراط في صراعات المنطقة (ثابت، 2007: 225).

وهكذا نلاحظ أيضاً أن الموقع الجغرافي لعُمان وتفاعلات المسارات التاريخية كان لها وجودها المميز لكن السلطان نهج ببلاده سياسة حكيمة في سبيل بناء الدولة الحديثة (الحضرمي والقطاطشة، 2007: 211).

المطلب الثالث

أثر المتغيرات الديموغرافية (الموقع والسكان والاقتصاد والجيش) على السياسة الخارجية

العمانية

إن قوة أية دولة من الدول إنما تقاس قدرتها من خلال توظيف الموارد المتاحة المادية وغير المادية، وتحويلها إلى قدرات ملموسة، والقوى ليست فقط موارد طبيعية أو بشرية بل هي طريقة تنظيم واستخدام تلك الموارد للحصول على الأهداف التي تضعها الدولة.

أولاً: الموقع الجغرافي:

إن سلطنة عُمان تمتلك موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية كان له أثر واضح في سياستها الخارجية وفي التعامل مع الكثير من القضايا والتطورات، وتتفاوت درجة تأثير الموقع الجغرافي تبعاً للقيمة الفعلية لذلك الموقع، إن ما يمتلكه الموقع الجغرافي من مواقع طبيعية تعطي القوة لصانع القرار السياسي عند تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية كونها توفر البدائل لصانع القرار، كما أنها تدفعه إلى تبني توجهات خاصة تستمد من الموقع الجغرافي كل مقوماتها.

ثانياً: العامل السكاني:

يبلغ عدد السكان في سلطنة عُمان (2.773.479) نسمة، منهم (1.957.336) عُمانياً، و(816.143) وافداً، يتواجد (62.299) عُمانياً في العاصمة مسقط، (58.693) وافداً بينما يوجد (2.696) عُمانياً في المنطقة الوسطى، مقابل (1.264) وافداً (التعداد، 2010 : 5).

لقد عدّ أساتذة الشؤون الدولية المتغير السكاني عاملاً قد يؤثر سلباً أو إيجاباً على تحقيق أو عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية، من خلال تقديم الدعم أو إعاقة القرار السياسي الخارجي، وعليه كان التجانس السكاني والكم الكبير والنوعية الجيدة كلها عوامل تساعد في خدمة التنمية

الوطنية الشاملة ورفد القوات المسلحة بعناصر قتالية جيدة وعكس ذلك قد يؤثر سلباً على صانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة من الدول (نهار، 1984، ص35).

ونلاحظ أن سلطنة عمان قد قامت بخطوات واضحة في الإفادة من الموارد البشرية، إذ قامت بجهود ملحوظة في سياستها نحو التعمين، والذي جاء لمبررات عديدة منها: التدفقات الهائلة من العمالة الوافدة الأجنبية، وتزايد حجم التحويلات النقدية للخارج، والتداعيات الاجتماعية المحتمل حدوثها من قبل الباحثين عن العمل نتيجة اليأس والإحباط، كما تهدف سياسة التعمين إلى تحقيق الاستخدام الفعال لقوى العمل الوطنية بما يسهم في تحقيق رؤى وتطلعات السلطان قابوس وبما يحقق رفعة الشعب العماني، وبالرغم من الصعوبات التي واجهت سياسة التعمين كمحدودية العرض من القوى العاملة الوطنية ذات المستوى المهاري، وعزوف الشباب العماني عن العمل المهني، وإحجام بعض أصحاب العمل عن تشغيل العمانيين إلى أن الواقع يشير لوجود خطوات جادة ومدروسة نحو تحقيق الأهداف الطموحة وبما يتناسب مع إمكانات ومقدرات الدولة العمانية الحديثة (وزارة التعليم العالي، 2010، ص47).

وهذا يشير إلى أن جهود التنمية البشرية ارتكزت على تأكيد مبدأ الاعتماد على الذات، في تحقيق تطلعات الشعب العماني، وقد عبر الخطاب الذي أدلى به السلطان قابوس في العيد الوطني العشرين على أن: "الطموحات العظيمة للأمم والشعوب لا تتحقق صدفة أو بالاعتماد على الآخرين، وإنما تتحقق بالاعتماد على النفس والعمل الدؤوب والجهد الخلاق والمبدع، والعطاء الصادق والإخلاص، والمشاركة الواعية والمسؤولة، ولقد ظل مبدأ الاعتماد على النفس ركيزة أساسية في جهود التنمية تمثلت فيما يلي:

1- الحرص على بناء القاعدة الاقتصادية وتنويع أنشطتها، وتنويع مصادر الدخل مع

التركيز بشكل خاص على الدخل المتولد من القطاعات الإنتاجية.

2- العمل على تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى المشاركة الوطنية في قوة العمل بصورة مضطربة والحد من استخدام العمالة الوافدة بشكل تدريجي.

3- اعتماد تمويل الإنفاق العام على الموارد الحقيقية، والاعتماد أيضاً على حصيلة سندات التنمية متوسطة وطويلة الأجل التي تمولها المدخرات المحلية في تغطية عجز الموازنة.

4- تقليص الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل الاستثمار (العنسي، 1994، ص 172).

يمكن القول بأن العامل السكاني يعد من أهم المؤثرات في السياسة الخارجية، إذ ينبع هذا التأثير من طبيعة العلاقة القائمة بين هذا العامل وبقية العوامل الأخرى، كالعوامل الاقتصادية، وبشكل عام فإن التأثيرات السياسية إنما ترتبط بعوامل متعددة كحجم السكان، والتركيب العمري له، ومستوى التعليم، والتجانس المذهبي والعرقي، إذ تعد جميعها عوامل مؤثرة في قوة الدولة الداخلية والخارجية، إن العامل السكاني يعد عنصراً مؤثراً يساعد على بقاء الدولة إذ يمكن توظيف السكان في الجوانب العسكرية زمن الحرب، وفي الجوانب التنموية زمن السلم، لكن هذا لا يعني أن حجم السكان يعد مؤشراً كافياً لقوة الدولة، كما أن قلة السكان لا تعد مؤشراً كافياً أيضاً لقوة الدولة، إن الأهم من كل ذلك أن يكون هناك أثر لتركيب السكان، وأن يكون هناك تماسك اجتماعي وثقافي وارتفاع المستوى التعليمي والتي تعد ذات أهمية في بناء قوة الدولة (نعمة، 1979: 73-76).

ثالثاً: العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمة التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي في الدول، لذلك فإن توفر الإمكانيات الاقتصادية الوطنية من جهة، والقدرة على استثمارها، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتنفيذ خطط التنمية، وكل ذلك قد يؤدي إلى توفير الظروف المناسبة لإعداد جيش قوي من حيث الكم والنوع، وبالشكل الذي يتناسب مع

حجم الأخطار التي تواجهها الدول، كما يلعب الاقتصاد دوراً مهماً في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، مما يعني أن العامل الاقتصادي يعد أحد العوامل المهمة في السياسة الخارجية لأي دولة، من خلال التوظيف الأمثل لها (نهار، 1997، ص28).

ويمكن إبراز نبذة عن الاقتصاد العماني:

1. قطاع الثروة النفطية والغاز الطبيعي: يعد النفط عاملاً مهماً في موازنة سلطنة عمان، إذ يشكل ما نسبته (76.4%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة، أما قطاع الغاز الطبيعي فقد شهد نمواً ملحوظاً في حجم الإنتاج، وتصل مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي ما نسبته (9.2%).
2. قطاع التجارة: ازدهرت التجارة في سلطنة عمان بحكم موقعها الجغرافي المتميز من خلال تحويل سلطنة عمان إلى مركز إقليمي للتجارة والخدمات وإعادة التصدير، وتتمتع سلطنة عمان بعلاقات تجارية مميزة مع غالبية البلدان والمجموعات الجغرافية.
3. قطاع الصناعة: ويعد هذا القطاع ركيزة مهمة من ركائز الإستراتيجية طويلة المدى، وتبلغ مساهمة هذا القطاع ما نسبته (14%) من الناتج القومي الإجمالي.
4. قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية: وتعد من القطاعات المهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لارتباطهما بالأمن الغذائي من ناحية، وارتفاع عدد العاملين فيه من ناحية أخرى.
5. قطاع السياحة: أولت سلطنة عمان قطاع السياحة أهمية ملحوظة في الآونة الأخيرة وذلك بسبب توفر المقومات الطبيعية كالجبال والشواطئ، مما دفع السلطنة لإنشاء المشاريع العديدة

في سبيل تطوير القطاع السياحي، كمشروع تلال الخوير، ومشروع السيفة السياحي وغيرها من المشروعات المهمة (وزارة التعليم العالي، 2010، ص45).

إن علاقة أي دولة بالدول الأخرى إنما تتركز على ركيزتين هما: العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، وهما يعكسان مدى قوة الدولة سياسياً واقتصادياً، فالدول التي تتصف بالقوى الاقتصادية تستطيع تحديد أهدافها السياسية الخارجية، إذ يشكل العامل الاقتصادي حجر الزاوية في بنية النظام السياسي للدولة بشكل عام، والسياسة الخارجية بشكل خاص، إن موارد سلطنة عُمان تلعب دوراً بارزاً في مجال السياسة الخارجية للدولة، إذ تسهم الموارد الاقتصادية في إعطاء القوة لصانع القرار لاتخاذ القرارات المناسبة، ولعل النفط يلعب الدور الأبرز في هذا الإطار وذلك بسبب درّه لعائد مالي عالٍ من النقد الأجنبي، كما أن الموارد الأخرى لا تقل أهمية في تقوية مركز الدولة الاقتصادي والذي له أثر واضح في دعم السياسة الخارجية وتطويرها في سلطنة عُمان، وفي هذا الجانب اتبعت سلطنة عُمان سياسة خارجية نشطة اقتصادياً ارتكزت على ما يلي (طنيجي، 2010: 129):

1- إقامة علاقات تعاون تنموية مع بقية دول الخليج العربي، كما عملت على إيجاد نوع من التكامل الشامل مع الدول الخليجية الأخرى.

2- العمل على الاستفادة من الفائض النقدي من الصادرات النفطية في دعم مشاريع التنمية، ودعم دول العالم الثالث بالهبات والقروض.

3- استخدام جزء لا بأس به من المواد النفطية في دعم السياسة الخارجية من خلال تأمين وسائل الدعاية الضرورية وتأمين مستلزمات البعثات الدبلوماسية في الخارج.

مما سبق يتبين لنا أن سلطنة عُمان قد استثمرت الإمكانيات الاقتصادية ضمن خطوات مدروسة واستطاعت من خلال هذه الإمكانيات من تحقيق أهداف السلطنة مما جعل السياسة

الخارجية لسلطنة عُمان أكثر مصداقية وتأثير على الصعيدين القومي والدولي على حد سواء، كما أن العامل الاقتصادي ساعد السلطنة في اتساع تمثيلها السياسي الخارجي وذلك من خلال وجود بعثات لها في معظم أقطار العالم، كما أن سلطنة عُمان حققت خطوات حقيقية في تحقيق هيبة الدولة في المجال الخارجي وذلك من خلال التواجد الدائم للسياسة الخارجية العُمانية في كل نشاط سياسي دولي، الأمر الذي جعل سلطنة عُمان تتبوأ مكانة متقدمة نتيجة لتحملها الكثير من التبعات والمسؤوليات الناتجة عن الأحداث التي تقع في المحيط الدولي، كما أن سلطنة عُمان استطاعت أن تبني شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع معظم الدول التي تنتمي إلى هيئة الأمم المتحدة، وهذا يؤكد أن الموارد الاقتصادية لسلطنة عُمان ساعد في إعطاء السياسة الخارجية للسلطنة خصوصية واضحة تمثلت باستمرارية حضورها وتأثيرها في كثير من الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية.

رابعاً: الجيش:

من المعلوم أنه في الوقت الحالي يلعب الجيش دوراً مهماً في السياسة الخارجية للدول، من خلال المشاركة في التخطيط والتنفيذ أو من خلال استخدامه كأداة تنفيذ فقط، وللجيش دور فاعل في دول العالم الثالث ومنها سلطنة عمان في تخطيط السياسة الخارجية للدولة، أو تنفيذها (نهار، 1997، ص40).

إن الجيش العُماني يسهم في تنفيذ خطط التنمية وذلك بسبب توافر الإمكانيات الهندسية والتقنية، التي تعد نموذجاً حياً في تكامل المهمات والإمكانيات العسكرية والمدنية، والذي يعد أمراً مهماً في دعم وتوجيه السياسة الخارجية العُمانية (حمودي، 1993: 263).

ومن المهمات التي ينفذها الجيش العُماني تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها سلطنة عُمان بالدفاع المشترك، وكذلك المشاركة في التدريبات المشتركة (المناورات

(الدولية)، كما أن جهاز المخابرات العامة في سلطنة عُمان له دور بارز في السياسة الخارجية العُمانية وذلك من خلال تزويد صانع القرار السياسي الخارجي بالمعلومات الأساسية لاختيار وصناعة القرار المناسب لذلك، كما تم إنشاء مجلسين يختصان بالنظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والأمن الوطني وهما مجلس الدفاع الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (105) لسنة 1996 ومجلس الأمن الوطني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (63) لسنة 2003، ولهذين المجلسين مساهمة واضحة في تنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية العُمانية من خلال توجيهات السلطان قابوس بن سعيد، وهذا يؤكد أن للجيش العُماني والمخابرات العامة دوراً كبيراً في تنفيذ السياسة الخارجية العُمانية وتزويد صانع القرار السياسي بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار السليم (الجزائري، 1997: 13).

ويتمثل دور القوات المسلحة وأجهزة المخابرات فيما يلي:

- 1- تقوم القوات المسلحة العُمانية في الإسهام في تنفيذ خطط التنمية (عُمان، 1997: 96).
- 2- يقع على عاتق القوات المسلحة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم السلطنة بمقتضاها بالدفاع المشترك (حمودي، 1993: 263).
- 3- يؤدي جهاز المخابرات دوراً مهماً في السياسة الخارجية من خلال تزويد صانع القرار السياسي الخارجي بالمعلومات الأساسية لاختيار وصناعة القرار المناسب لذلك.
- 4- تحتل القوات المسلحة والمخابرات العامة مكاناً مهماً بين أجهزة الدبلوماسية العُمانية بما تلعبه من دور في تنفيذ السياسة الخارجية العُمانية، ومد صانع القرار السياسي بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار السليم (الجزائري، 1997: 12).

ومن المعلوم أن سلطنة عُمان تحتل المرتبة الأولى عالمياً بنسبة الإنفاق العسكري قياساً بالنتائج القومي الإجمالي، إذ تشير المؤشرات إلى أن الإنفاق العسكري في سلطنة عُمان ارتفع

بين عامي 1988-2009 من (2.11 مليار دولار) إلى (4.58 مليار دولار)، وبنسبة (10.4%)، بينما بلغت في البحرين (3.2%)، وفي المملكة العربية السعودية (9.2%) وهذا يؤكد على أن سلطنة عُمان تولى الجيش أهمية بالغة في خططها التنموية وبما يساعد على تنفيذ السياسة الخارجية لسلطنة عُمان كما أن ذلك يؤكد على أن الجيش هو رمز قوة الدولة للوظائف الكثيرة التي يقوم بها ولارتباط الجيش بالسياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً (Sipry Yearbook, 2010).

ونخلص إلى أن الجيش يعد أحد أدوات السياسة الخارجية في أي دولة من الدول، كما أن الجيش يسهم في حماية الدولة وترابها الوطني بعامة، وتراب دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى، وصد الهجمات التي قد تخترق أمنها الداخلي، كما أن الجيش يهدف إلى المحافظة على كيان الدولة السياسي وصيانة استقلالها مما يؤكد على أهمية الجيش في تنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة من الدول.

المبحث الثاني

النظام السياسي العُماني

للدولة مفهومان متميزان، الأول، هو مفهوم الدولة التاريخي التقليدي؛ والثاني، هو مفهوم الدولة الحديثة بالمعنى القانوني والدستوري، وقد ظهرت الدولة الأباضية في بداية القرن السادس عشر، وإن دولة الإمامة، تأخذ، استثنائياً، من المفهومين أعلاه. فعلى الرغم من أن مؤسساتها لا تعمل، مثلاً، بموجب نصوص دستورية أو قوانين مكتوبة، فإنها مع ذلك، تقوم وتعمل طبقاً لقواعد دستورية وأعراف تقليدية، بل شبه مقدسة لا يمكن تجاوزها أو اختراقها، ولقد ضمنت هذه المؤسسة، كما هي، عبر قرون، الاستقرار والأمن الاجتماعي، كما ضمنت علاقات انسجام وتعاون بين الشعب وحكامه، وأكثر من ذلك، فقد ضمنت هذه المؤسسات، دوام نظام الإمام واستمراره لأكثر من ألف عام.

أما الدولة الحديثة فقد بدأت مع بداية أسرة آل سعيد في حكم عُمان عام 1741م، عندما عين أحمد بن سعيد آل سعيد لحكم صحار، وما زالت الأسرة مستمرة في الحكم حتى جاء عهد السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد عام 1970، الذي يعدّ بداية عهده بداية التغيير نحو الأفضل وازعاً السلطنة على درب التقدم والبناء.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: نظام الحكم في سلطنة عُمان.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في سلطنة عُمان.

المطلب الأول

نظام الحكم في سلطنة عُمان

جاء في النظام الأساسي للدولة في الباب الأول من الدستور العُماني (الدولة ونظام

الحكم) ما يأتي:

مادة (1): سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

مادة (2): دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

مادة (3): لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة (10): المبادئ السياسية:

- المحافظة على الاستقلال والسيادة.
- صون كيان الدولة وأمنها واستقرارها، والدفاع عنها ضد كل عدوان، وتوثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة الموائيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب بصورة خاصة.
- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابغة من الشريعة الإسلامية ومن تراث الوطن وقيمه، ومعتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته.
- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن .

وينم تاريخ عُمان وثقافتها عن أصالة وعراقة وتميز، فلقد التصق هذا التاريخ، منذ القرن الثاني (هجري) ولفترة تزيد على ألف عام في جوهره بتاريخ حركة فريدة نشأت وازدهرت على خلفية المذهب الأباضي، وتطبعت هذه الحقيقة بالسعي إلى تشييد إمامة عادلة وفق الأنموذج الأباضي للدولة الإسلامية (غباش، 1997: 11).

وترجع جذور الأباضية إلى الإمام عبد الله بن أباض التميمي الذي عرف بورعة وتقواه، ويعد المؤسس الأول لفقهِ هذا المذهب بين عامي 22/18 هجري، وهو من بلدة (فرق) في ولاية نزوى، وقد انتشر المذهب الأباضي في العديد من الدول كاليمن، والمغرب وليبيا، وغيرها من البلاد وذلك من خلال الجهود التي قام بها دعاة هذا المذهب والذين قاموا بواجبهم في نشر تعاليم المذهب الأباضي ومبادئه، ومن المعلوم أن الأباضية كمذهب إنما تستند على تعاليم الكتاب وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد أطلق على أتباع هذا المذهب عدة مسميات كجماعة المسلمين، وأهل الاستقامة، وهذا ما دفع العُمانيين إلى اعتناق هذا المذهب والذي كان حافزا لهم في كفاحهم لنيل الاستقلال.

ونجد أن أساس الحكم عند الأباضية يقوم على عدة مصادر لعل من أهمها الكتاب والسنة والإجماع، ويقوم مذهبهم على حقيقة أن الإمام قول وعمل واعتقاد، وقد ذهب الأباضيون إلى أن أحق الناس بقيادة المسلمين هو الإمام، فإذا أخل بشروط العقد فإنه يعزل، واختلفوا بذلك مع كل من الأمويين والعباسيين، وقد ظهرت جهود الأباضيين واضحة في القرنين الأول والثاني الهجريين في تأسيس دولة أباضية في كل من الجزيرة العربية ودول المغرب العربي، والتي كان لها دور كبير في التاريخ الإسلامي، وقد عمل الأباضيون على نشر الإسلام في أماكن كثيرة، وكذلك كانت لهم جهود واضحة في إثراء المكتبة الإسلامية من خلال العديد من المؤلفات التي يظهر من خلال التدقيق فيها أنه من أكثر المسلمين اتباعا للسنة الشريفة والافتداء بها، ومن

أشهر علمائهم أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وموسى بن جابر الأزكوي (الصباغ، 1993، ص:166).

ويعد السلطان قابوس بن سعيد وارث هذه الزعامة الدينية، ومن أحفاد الإمام أحمد بن سعيد الذي انتخب إماماً عام 1744م (جابر، 1994: 115).

ولهذا الإمام يعود الفضل في تأسيس سلالة جديدة (البوسعيد) اعتماداً على وحدة الشعب العُماني، تلك الوحدة التي أثمرت استقلالاً داخلياً، ومجداً اقتصادياً في المحيط الهندي (السعيدين، 2007: 139).

وقد تمكن أحمد بن سعيد من إجلاء الفرس حتى خضعت له البلاد وبويع بالإمامة سنة 1176هـ وحكم مسقط وعمان (جابر، 1994: 115).

والسلطان قابوس هو الحاكم الثاني عشر لهذه الأسرة التي أضافت الكثير لما قام به الجد الأول المؤسس (أبو دية، 1998: 27).

وقد حكم فكرة الإدارة السياسية لسلطنة عمان أمران مهمان؛ أولهما الكاريزما الشخصية للسلطان قابوس بن سعيد، وثانيهما ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع الممارسات السلطانية التي دفعت بالبلاد نحو التحديث والتطوير والدخول في سياق المجتمع الدولي المتحضر، وقد انتبه الباحثون منذ فترة إلى أثر عامل الشخصية في صناعة الدولة وخاصة في إدارة السياستين الخارجية والداخلية، لذا فإن دراسة شخصية القائد تعد ركناً من أركان الدولة وأصبح أمراً مسلماً به نظراً لما أنت عليه الدراسات من رصد واضح للتأثير الكاريزمي لشخصية رئيس الدولة (فضة، 1973: 54).

يبدو النظام السياسي ظاهرياً محكوماً بالفرد، لكنّه في داخله يبدو وبوضوح نظاماً حكيماً في سياسته المتأثرة بقوة شخصية القائد وقدرته الفائقة على إدارة أجهزة الدولة بصورة متكاملة متوافقة (الحضرمي والقطاطشة، 2007: 212).

ومن هنا نجد أن سلطنة عُمان قد انتهجت نهجاً واضحاً ومدرّساً منذ القدم سواء في فترة الزعامة الدينية (الإمامة) التي استطاعت أن تؤسس سلالة البوسعيد الذين كان منهم السلطان قابوس بن سعيد الذي استطاع بحنكته ومهارته أن يوجّه السياسة الخارجية العُمانية لتتفاعل مع معطيات السياسة الخارجية للدول الإقليمية والدولية الأمر الذي دفع بسلطنة عُمان نحو التحديث والتطوير والدخول في سياق المجتمع الدولي المتحضر كما كان للحضور الشخصي للسلطان قابوس في الكثير من المحافل المحلية والإقليمية والدولية الأثر الكبير في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لسلطنة عُمان.

المطلب الثاني

المؤسسات السياسية في سلطنة عُمان

تمارس الدول دورها ضمن بنية المجتمع الدولي باعتبارها من أشخاص القانون الدولي من خلال أجهزتها ومؤسساتها الدبلوماسية، التي تستند إلى قواعد القانون الداخلي والقانون الدولي ينظم ويضبط صلاحيات واختصاصات تلك الأجهزة والمؤسسات.

لقد أشعلت الحركة الإباضية في عُمان عام 750م، ثورة على الدولة الأموية أدت إلى إعلان أول إمامة مستقلة وقد امتدت هذه الإمامة من عُمان إلى حضرموت واليمن، ولكن الإمامة خضعت للحكم العباسي عام 752م، لمدة أربعين عاماً، وقد استعاد الإباضيون نشاطهم في عُمان من خلال المتعلمين منهم، وكان مركز هذه الحركة الجديدة مدينة نزوى، وفي عام 793م نودي بمحمد بن عفان الأزدي إماماً لعُمان، وقد أرسى الأئمة خلال قرن نظاماً موحداً للإمامة امتدت حدوده من البحرين إلى اليمن، وبشكل عام فلم تتوحد عُمان كلياً ولم تستعد إمامتها ولا قوانينها إلا في عهد الإمام اليعربي ناصر بن مرشد عام 1624 (غباش، 1997: 45).

أولاً: مؤسسات الإمامة:

لقد ضمت الإمامة المؤسسات التالية:

1- العلماء والمجلس:

يستند نظام الإمامة إلى مؤسسات أساسية، هي مؤسسة "أهل الحل والعقد" وهي مكونة من علماء أباضيين يمثلون السلطة التشريعية العليا والمرجع الحقوقي والمذهبي والسياسي، ويساعد الإمام في ممارسة سلطته مجلس شورى عدده (15) عضواً يرأسه الإمام، وأعضاؤه إما وزراء أو مستشارون (غباش، 1997: 79).

2- الولاية:

إن الإمام يدير دفة الحكم في البلاد بواسطة الولاية ورؤساء العشائر أو الولاية فيسميهم الإمام بمشورة مجلس الشورى، وعندما يسمى الوالي فإن سكان منطقته يوافقون على تسميته أو يقومون برفضها، ويحاط الوالي بوجهاء محليين وعلماء ورؤساء قبائل، ويؤلف مجلساً استشارياً تقليدياً، ولكن لا صفة رسمية له، ومع ذلك فهذه الجماعة تلعب دوراً رائداً في إدارة شؤون المنطقة أو القرية وهي تساعد في معظم الأحوال الحكومة في مهماتها، ويحق للسكان رفض الوالي الذي يعين عليهم شريطة أن يكون الرفض معللاً بأسباب مناسبة ومقتنعة للإمام ولمجلس الشورى، ويجري تعيين الولاية على نمط بيعة الإمام (القاسمي، 1989: 40).

3- القضاة:

القاضي في عُمان، هو مرجع مؤسسي من الدرجة الأولى، يتم تعيينه من جانب الإمام دون بيعة أو احتفال خاص، وتوزيع الصلاحية القضائية نسبي بين الإمام والقاضي، فالعلاقات بين الأفراد تنظر من جانب القضاة، أما الخلافات بين القبائل فهي من اختصاص الإمام، ويستطيع القضاة الحكم بالموت، ولكن التنفيذ لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الإمام، ويتم تعيين القضاة من جانب الإمام دون بيعة أو احتفال خاص، ومن المحتمل أن توصي جماعة من العلماء المحيطة بالإمام بفلان أو فلان قاضياً ولكن القاضي واجتهاده يتمتعان باستقلال واضح لأن القضاة يختارون غالباً بين صفوف العلماء الذين يتمتعون بسلطات تشريعية وقضائية مستقلة ويبقى الرجوع إلى الإمام بالتأكيد واجباً ولكن ذلك يكون في القضايا ذات الأهمية الخاصة (غباش، 1997: 80).

4- الجيش:

لقد رفض الأباضيون على الدوام وجود جيش محترف خشية أن تتجاوز الإمامة مهمتها الرئيسية، وأن يتحول الإمام المنتخب إلى حاكم مستبد، وعلى الرغم من أن عُمان كانت موضع اعتداءات متكررة خلال سياستها، فإن الأباضيين حاولوا دائماً المحافظة على الطابع السلمي للإمامة، وكان يحق للإمام أن يطلب من القبائل العُمانية إذا لم يمكن تجنب الحرب الإسهام في الدفاع عن الإمامة سواء تعلق الأمر بخطر داخلي أو بعدوان خارجي، وقد جاء في الدستور الأباضي الذي صدر في العام 642م على أنه "إذا ثبتت الإمامة للإمام وقام بالحق فعليهم (أي رعاياه) إجابته إذا دعاهم، ونصرته إذا استنصرهم"، وفي مادة أخرى ينص الدستور نفسه على أن "طاعة الإمام فرض على رعاياه، وأن من عصى الإمام ارتكب كبيرة من الذنوب" (الكندي، 1983: 127).

5- بيت المال:

بشكل عام كانت مصادر خزينة الإمام هي:

أ- رسوم صادرات المنتجات العُمانية، كالتمور والفواكه، والرسوم التجارية على الواردات من الهند وفارس وغيرها.

ب- الزكاة وكانت تشكل عند الأباضيين مطلب مساواة اجتماعية ويُوكل إدارة أموال الزكاة إلى العلماء.

ج- ضريبة تفرض على التجار غير المسلمين والأقليات غير العُمانية (غباش، 1997: 82).

6- العلاقات الخارجية:

كان هناك مبدأ في الدستور الأباضي يذهب إلى ضرورة أن تحترم الإمامة مبدأ الاعتدال وترفض مبدأ الخروج، فلا هجوم ولا حرب ضد طرف آخر ما لم تتعرض الإمامة للهجوم،

وبشكل عام فقد عملت السياسة الخارجية للإمامة على ثلاثة أبعاد أساسية هي (الكندي، 1983 : 219):

- أ- البعد الديني (المذهبي) وكان أكثر حضوراً في علاقات عُمان مع شرق إفريقيا.
- ب- البعد التجاري.
- ج- البعد السياسي.

وبشكل عام كان المبدأ الثابت لدى الأباضيين هو الحد من التعاون مع القوى الأجنبية وعدم اللجوء إلى مساعدين من غير المسلمين.

ثانياً: مؤسسات السياسة في الدولة العُمانية الحديثة:

تدخل الدول في علاقات متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويتم تنفيذ هذه العلاقات من خلال أجهزة مختصة يطلق عليها مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية التي يوكل إليها مهمات القيام بقيادة وصناعة وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة (إبراهيم، 1997: 7).

وكنظرية عامة تقسم هذه الأجهزة إلى قسمين: المؤسسات والأجهزة المركزية وتتمثل في رئيس الدولة ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والسلطة التشريعية والقوات المسلحة، أما الأجهزة الفرعية فتمثلها الدبلوماسية والبعثات القنصلية والبعثات الخاصة والمؤتمرات الدولية والبعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية (خلف، 1998: 3).

1- أجهزة الدولة الرئيسية لتنفيذ سياسة عُمان الخارجية: بشكل عام تتحدد الأجهزة الرئيسية كما يلي:

ب- رئيس الدولة السلطان قابوس بن سعيد: تسلم السلطان قابوس مقاليد الحكم في 23 يوليو عام 1970م، واستطاع السلطان أن يشكل عناصر قوة لدولة عصرية، وتخطى سنوات العزلة

وفجوات التخلف، وأن المادة (41) من النظام الأساسي لسلطنة عُمان قد حدّدت الرئيس الأعلى للدولة، إذ نصت على أن السلطان هو رئيس الدولة (المشاقبة، 2007: 108).

ج- مجلس الوزراء: يقوم مجلس الوزراء بمساعدة السلطان في رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة، استناداً للنظام الأساسي للدولة يقوم مجلس الوزراء بما يلي (العبري، 2006 : 6):

- 1- قسم اليمين أمام السلطان قابوس للقيام بمهامهم على أكمل وجه.
- 2- تنفيذ كل ما التزمت به الدولة وتنفيذ التشريعات والمراسيم والمعاهدات.
- 3- الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة.
- 4- التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة.

د- السلطة التشريعية: يطلق على السلطة التشريعية في سلطنة عُمان مجلس عُمان ويتكون من مجلسين هما: مجلس الشورى ومجلس الدولة، ويتكون مجلس الدولة من عدد من الأعضاء لا يجوز بأي حال أن يتجاوز عدد أعضاء مجلس الشورى (المادة 58 من النظام السياسي العماني).

هـ- القوات المسلحة والمخابرات العامة: يقول المفكر الفرنسي ديمون أدون "إن للسياسة الخارجية للدول أداتين تنفيذيتين هما العسكرية والدبلوماسية (خلف، 1998: 134).

و- وزير الخارجية: يقوم وزير الخارجية نيابة عن رئيس الدولة بإدارة الشؤون الخارجية، وفقاً لما جاء في قانون السلّكين الدبلوماسي والقنصلي العماني يعدّ وزير الدولة للشؤون الخارجية هو الرئيس الأعلى للممثلين الدبلوماسيين، ومن اختصاصاته العمل على تقوية الروابط بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة، وتحضير مشروعات الاتفاقيات والمعاهدات، والمحافظة على الوثائق الدبلوماسية، وإجراء المحادثات الدبلوماسية... الخ (العبري، 1996 : 147).

2- الأجهزة الفرعية لتنفيذ السياسة الخارجية العُمانية:

أ- البعثات الخاصة والمؤتمرات الدولية: وهي ذات أهمية للدولة إذ تحقق منافع ومكاسب كبرى

وهي ضرورة للتفاعل مع المجتمع الدولي (العبري، 1996: 147).

وقد أدركت الدولة أهمية المشاركة بالمؤتمرات فشكّلت لجنة خاصة بها بالمشاركة مع

أجهزة الدولة بما يخدم المصلحة الوطنية وسميت هذه اللجنة بـ(اللجنة العليا للمؤتمرات الدولية)

(المشاقبة، 2007: 117).

ب-البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية: يعكس النشاط الواسع والدور المتنامي للسلطنة في

هذا المجال الزيادة الكبيرة لعدد المنظمات التي تشترك السلطنة في عضويتها والبالغ عددها

(105) منظمة وهيئة خليجية وعربية وإسلامية ودولية، وتعتبر السلطنة اهتماماً كبيراً لهذا

الجهاز لما يلعبه من دور مهم في مجال السياسة الخارجية العُمانية (زهران وآخرون،

2003: 274).

ج-البعثات الدبلوماسية والقنصلية: منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم أعطى

الأهمية الكبرى لبناء العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى ويعكس ذلك العدد الضخم

للدول التي تقيم السلطنة معها علاقات دبلوماسية إذ تبلغ أكثر من 140 دولة (زهران

وآخرون، 2003: 80)

الفصل الثالث

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

تمهيد:

ظلت عُمان عبر التاريخ دولة عربية موحدة بامتدادها الجغرافي وبإمكانياتها المتنوعة، فهي الدولة العُمانية تارة، والإمبراطورية العُمانية تارة أخرى، ومع التغيرات السياسية التي شهدتها العالم لم تفقد جوهرها بكونها دولة عربية.

وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بقيت عُمان مركزاً حضارياً وتجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي، ومن هذا التاريخ انطلقت مسيرة عُمان الحديثة بما اجتمع لها من مقومات ضرورية لبناء الدولة الحديثة، هذه المقومات التي يمكن تلخيصها بوجود تاريخ مشرف وقيادة تاريخية واعية وموقع جغرافي مميز وشعب عُماني يصنع ويبادر إلى حياة كريمة وحضارة تليق به وتليق بتاريخه.

ويبدو واضحاً أن معطيات الجغرافيا تلعب في هذا المجال دوراً واضحاً وأن لها تأثيرها الكبير على أفعال النخبة السياسية صاحبة القرار السياسي التي تدرك أهمية هذا العامل الجغرافي وتعاون صاحب القرار الأول في الدولة.

ويمكن للمعطيات الجغرافية في أي دولة أن تكون مندرجة في تأثيرها على السياسة الخارجية تحت عوامل داخلية وأخرى خارجية. من العوامل الداخلية: الموقع الجغرافي للدولة وما يتبع ذلك من موارد طبيعية متنوعة، ثم الجانب الكمي والنوعي للسكان بما يعنيه من خصائص قومية ومشكلات اجتماعية ومستويات متنوعة في التطور القومي والتكوين الاجتماعي، ثم العامل الفردي الداخلي الذي يتعلق في التحليل النهائي بصانع القرار السياسي المتأثر بما سبق كلاً إضافة إلى خصائص الشخصية وتصوراته الذهنية الخاصة.

وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية وهي بطبيعتها تتصل بالمعطيات الجغرافية فيقصد بها النسق الدولي والتفاعلات الدولية والموقف الدولي. إن جميع هذه العوامل الداخلية والخارجية تتفاعل معاً لتؤثر على صانع القرار الذي يهدف إلى العمل بما يخدم مصلحة الوطن ويجنبه المشكلات، ويحافظ على تماسكه واستقراره وتقدمه.

وقد رسم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان، سياسة عُمان الخارجية التي تركز على مبادئ متجذرة وراسخة وتقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم، وحسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، وإيجاد علاقات طيبة مع مختلف الدول في العالم، وبدءاً منذ تسلم السلطان قابوس للحكم عام 1970، ومما له دلالة عميقة في خطاب السلطان أثناء الانعقاد السنوي لمجلس عُمان في 2007/11/6 إذ قال: "إن معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة المستدامة في الداخل ومع الصداقة والسلام، والعدالة والوئام، والتعايش والتفاهم والحوار الإيجابي البناء، في الخارج، وهكذا بدأنا، وهكذا نحن الآن وسوف نظل - بإذن الله - كذلك راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار، والأمن والاستقرار، والتعامل على إقامة ميزان الحق والعدل" (موقع وزارة الخارجية العمانية على الانترنت www.mofa.gov.om).

تميزت السياسة الخارجية لعُمان بالحكمة والوسطية والاعتدال منذ تولّى السلطان قابوس ابن سعيد، وذلك بما يمكن أن نسميه بـ(الخصوصية العُمانية) التي تتمثل في المحافظة على علاقات ودية مع دول الجوار والابتعاد عن الخوض في القضايا الساخنة مثلما حدث في أحداث الخليج (الجالودي والمقداد، 2007: 5).

لم يكن قبل عام 1970 في سلطنة عُمان ما يسمى بسياسة خارجية بالمفهوم المطلق والمركزي؛ بل وأنه لم يكن أصلاً دولة بمفهومها العصري. إضافة إلى أن نمط الإدراك لطبيعة

العلاقات الدولية لدى السياسة العُمانية ما قبل مجيء السلطان قابوس كان يستند إلى مخرجات صراع القوى في الخليج العربي وفي المحيط الهندي الذي كانت عُمان طرفاً فيه بصورة مستمرة. لذا فإن الخبرة المستمدة من هذا الارتباط وهذا الاندماج قد شكلا معظم مكونات الفكر السياسي لدى القيادة العُمانية آنذاك. وكان من مظاهر هذا الفكر أنه لم يعط أهمية أو أي اعتبار للمعطيات العربية أو الخليجية، التي كانت في تلك المرحلة تسعى جاهدة لتشكيل نظام إقليمي عربي يكون مرتكزاً للعمل العربي المشترك الساعي إلى تحرير الدول العربية من الاستعمار أو من التبعية للغرب أو الشرق، وكان يعمل على إقامة نظام سياسي عربي له مضامينه ورموزه وله آليات عمله التي جاءت جامعة الدول العربية في مقدمتها.

ودخلت سلطنة عُمان في التفاعلات العربية ولكن بصورة ممنهجة وأخذة في الاعتبار

ذلك التمايز بين خصيصتين رئيسيتين في الطابع العام للنظام العربي:

- شهدت فترة السبعينات من القرن العشرين حالات استقلال واسعة لدول منطقة الخليج العربي فتعزز النظام الإقليمي العربي، خاصة وأن عدداً من هذه الدول قد شهد تدفقات نفطية وضعتها على خارطة الاستراتيجيات الدولية.
- شهد النظام الإقليمي العربي تمزقاً بين مفهوم "الوطنية" مقابلاً لمنطق "الدولة" والمنطق القطري الذي يستند إلى واقع التجزئة العربي، وبين منطق الإسلام السياسي الذي وجد دعماً من داخل النظام العربي ومن خارجه، خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وبعد ازدياد التوجهات التركية إلى مزيد من "التعريبية".

كما دخلت السياسة الخارجية العُمانية مرحلة التكوين القائم على فهم محددات هذه

السياسة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها وأدوات تنفيذها، ومن أهم هذه الاعتبارات والفواعل

إدراك أن السياسة الخارجية لأي دولة قائمة على أساس الارتباط المباشر والمعق بينها وبين

السياسة الداخلية ومؤسسات الحكم المحلي. لذا فقد بدأت السياسة الخارجية العُمانية تؤكد في أسلوبها ما يأتي: الأخذ بالحدثة ولكن مع عدم إغفال الموروث الثقافي، والبعد عن إقحام الذات في شؤون الآخرين. وخلق دوائر متقاطعة بين البعد المحلي وبين كل من البعدين الإقليمي العربي والدولي، واعتماد منهجية التخطيط بإتقان، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والانحياز إلى الحلول السلمية في المنازعات، والواقعية والحياد، وانتهاج سياسة حسن الجوار، واحترام القوانين والأعراف الدولية.

لقد أدركت عُمان أن التخطيط والتنظيم هما أساس صياغة إستراتيجيتها الخارجية على أن يتم ذلك عبر بناء خطاب سياسي يلتزم بما يتفق والثابت للدولة ويتوافق مع إمكانياتها وقدراتها (الشنفري، 1989-1990: 201)؛ وذلك حتى يأتي القرار السياسي منسجماً مع ذاته وأن يكون متسقاً على صورة واحدة يحكمه "الثابت" ولا تحكمه الآنية والمرحلية".

وبناء على هذا التوجه، جاء الإطار النظري للسياسة الخارجية العُمانية محددًا تمامًا للمنهجية المعتمدة على فكرة التخطيط المسبق والقائم على الواقع التاريخي وموروثاته وعلى الواقع العلمي التطبيقي المعاش.

وعرفت عُمان بعد تولّي السلطان قابوس مقاليد الحكم "ثورة" حقيقية في كل مكونات الدولة، ومن خلال ما شهدته مجالات السياسة الخارجية والدبلوماسية العُمانية من تقدم وإعادة صياغة، إذ بدأت الدولة الجديدة بتهيئة نفسها للتعامل مع المجتمع الدولي والانخراط فيه؛ ولكن على أسس من العقلانية والانفتاح والاعتدال. كما بدأت السياسة الخارجية العُمانية في بناء ثوابت جديدة ومركزية كان أهمها الاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ومد يد الصداقة والتعاون للجميع دون تمييز أو استثناء (وزارة الإعلام، 2001: 95). ومنها أيضاً الانحياز التام إلى استخدام الوسائل السلمية في حل النزاعات حتى إذا ما استنفذت

تماماً، فإنه يجوز عندها اللجوء إلى الوسائل الأخرى على أن يكون الهدف من استخدامها (الوسائل الأخرى) صيانة السلم والأمن أو إعادة الحق إلى نصابه، وليس تحقيق مكاسب ذاتية أو قطرية. كما انتهجت السياسة الخارجية العُمانية مبدأ الحياد الإيجابي ومبدأ الانفتاح على كل المجتمعات الدولية.

وفي هذه المرحلة تمكنت عُمان من رسم سياسة متحررة إلى حد كبير من مشكلات المسار الإقليمي الصعبة، وبدأت بقراءة مستجدة لقواعد وإيقاعات الواقع الداخلي لعُمان ذاتها وهي حالة منفردة، أثرت بصورة مباشرة في السياسة الخارجية العُمانية ورسمت ملامحها (وزارة الإعلام، 2001: 50-52) ومن هذه الوقائع والإيقاعات ذلك الاستقراء بعد أن استطاعت عُمان أن تتحلل من كل القضايا التي أربكتها وعقدت أوضاعها، فأنجزت موقفها مع قضية ظفار، وحلّت جميع إشكالياتها الحدودية. وفي هذا السياق مرت السياسة الخارجية العُمانية في أربعة مفاصل انتقالية:

- التوحيد: فالسياسة الخارجية العُمانية، كما هي سياسات الدول الحديثة قامت على الفعل الجمعي لما يحدث في الداخل والخارج في حالة تكاملية لا تسوّق أمراً في خدمة آخر.
- التحوّل: فبعد أن كانت جهود الدولة صادرة بسبب اضطرابات الجنوب وكانت منعزلة بسبب الفكر الذي كان يحكم قادتها، انطلقت في مسيرة تحويلية ضخمة استغرق الإعداد لها وإنجازها حوالي خمس سنوات (1970-1975) (كيشيشيان، 1996: 30).
- الانفتاح: استطاعت السياسة الخارجية العُمانية بعد فترة قصيرة من إنهاء مشكلاتها مع الجنوب، وحل بعض قضايا الحدود أن تخرج من عزلتها التي فرضتها على نفسها قبل تولّي السلطان قابوس الحكم. وسعت السلطنة لإقامة علاقات أوثق مع دول الجوار ومع بقية دول

العالم. واتسمت هذه المرحلة بالجدية والإعداد للانخراط في استحقاقات الفترة التحولية على صعيد المنطقة والعالم (كيشيشيان، 1996: 30).

- التطوير: فبعد أن أنهت السلطنة البنية التحتية السياسية والأمنية والاجتماعية، وبعد أن نضج إدراكها واستقامت قدراتها واتضحت سبلها، أخذت تصوغ سياستها الخارجية على قياسات الواقع والممكن والحياد والمشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية كافة. وأخذت تلعب دوراً بارزاً في معالجة القضايا الخليجية والعربية والإفريقية وقضايا الدول النامية. فبادرت بالتعامل مع معطيات الأحداث بكل حيادية إيجابية، فلم تنكسر على مصر كامب ديفيد ولكنها أكدت أنها ستقف مع الحق العربي كيف استدار. وفي حروب الخليج لم تكن السياسة العُمانية تشتت ولكنها عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع، العراق ودول الخليج والولايات المتحدة للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به مقدرات الأحداث.

في الحرب العراقية الإيرانية نهجت السياسة الخارجية العُمانية مسلكاً توفيقياً فلا هي وقفت مع إيران كلية بالرغم من خصوصية العلاقة الجيوستراتيجية والإثنية معها، فرفضت دعوات القطيعة مع طهران. ولا هي تخلت عن العراق فاستمرت في الوقوف معه للخروج من المأزق، ويعد ذلك تصرفاً مقبولاً إذ إن موقع عُمان الاستراتيجي على مضيق هرمز من جهة وإيران من جهة أخرى، وكذلك موقعها على الخليج العربي بالقرب من العراق أدى إلى انتهاج الوسطية في التعامل مع كل من إيران والعراق.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: توجيه السلطان قابوس للسياسة الخارجية العُمانية.

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية

في قواعد السياسة الدولية وتقاليدها ثمة ثوابت دولية تعارفت عليها دول العالم مهما اختلفت سياساتها وميولها الأيديولوجية، وقد أقرّ العرف الدولي والقانون الدولي العام ومبادئ الأمم المتحدة هذه التقاليد والأعراف.

وفيما يتعلق بعُمان فقد انطلق في سياسته الخارجية من هذه الأعراف والتقاليد. والسياسة الخارجية تتمثل في سلوك الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في العلاقات الخارجية، وهذه السياسة أصلاً هي المبادئ والأهداف التي يعتمد تنفيذها على القائد السياسي في ضوء عقائده وأهدافه.

من أهم الواجبات والأهداف التي تقوم بها السياسات الخارجية للدول: المحافظة على الاستقلال والأمن، وحماية المصالح الاقتصادية للدولة، وحيازة المكانة والاحترام بين الدول. وحتى يتم القيام بهذه الواجبات والأهداف تلقي السياسة الخارجية هذه المسؤولية على الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية لتقوم بدورها، ومن ثم تأتي قوة هذه السياسة تبعاً لقوة الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والانسجام بين السكان وشرعية نظام الحكم. وقد تناول العديد من الباحثين وأهل الاختصاص مفهوم السياسة الخارجية كل حسب وجهة نظره، الأمر الذي أدى إلى بروز اتجاهات مختلفة في تعريف السياسة الخارجية، مما يدل دلالة واضحة على وجود تعريفات مختلفة تستند أساساً إلى وجهة النظر الفلسفية والأكاديمية التي يتبناها هؤلاء الباحثون.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الخارجية.

المطلب الأول

تعريف السياسة الخارجية

يلاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية قد أخذ اتجاهاً مهماً وبارزاً في بداية القرن العشرين مع وجوده منذ نشأة الدول.

هذه السياسة تعالج مشكلات ما وراء الحدود انطلاقاً من موقع الدولة ضمن نطاقها الإقليمي والدولي، وتسعى هذه السياسة لتحقيق أهدافها وغاياتها التي يفرضها النطاق الجغرافي على صانعي القرار بما يتوافق معها ويحقق أهدافها (العلايا، 2009: 1).

وقد أورد العديد من المهتمين بالسياسة الخارجية تعريفات عدة لها انطلاقاً من وجهة النظر التي يتبناها أو المذهب الذي يعتنقه ومن ذلك فقد عرفَ الرمضاني (1991: 25-26) السياسة الخارجية بأنها "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول".

كما عرفها سليم (1998: 16) بأنها "برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".

كما عرفها الهزايمة (1994: 13) بأنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى".

وعرفت بأنها: "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، كما أنها

محاولات الدولة لتحقيق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضاً رد فعل للمؤثرات الخارجية" (ميرل، د.ت: 3).

كما عرفها الخزرجي (2005: 19) بأنها مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما اتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً إلى الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة.

ويخلص الباحث إلى تعريف السياسة الخارجية على أنها: كل عمل أو إجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية، وهي ساعية لتحقيق أهدافها، أو لتجنب ما يمكن أن يضر بها، أو على الأقل لتخفيف أضراره.

المطلب الثاني

اتجاهات السياسة الخارجية

حتى لا يحدث لبس بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية ينبغي أن نتذكر أن الدول هي اللاعب الأساسي في السياسة الدولية، وصنّاع القرار هم العناصر الفاعلة في السياسة الخارجية لكنّ هذا لا يعني التركيز على البعد السيكولوجي لصانع القرار، إذ ينبغي دراسة البيئة الداخلية والدولية المحيطة بصانع القرار إضافة إلى دراسة الشخصية والذهنية لدى شخصية صانع القرار (نعمة، 1979: 18).

وتتلخص السياسة الخارجية بصياغة المصالح بصورة متناسقة تشمل الحياة العامة والنظرة الاستراتيجية بما يحقق منافع الأمة، أو بصهر تلك المصالح في أهداف يمكن تحقيقها بإدراك العلاقة بين ما هو موجود وما يمكن إنجازه (بوعشة، 1999: 129).

وحول محتوى هذه المصالح فإنها تصنّف حسب الأهميّة، ويدرس أثرها على مصالح الدول الأخرى ثم تدرس مدى قدرة الدولة على تحقيقها دون المساس أو الإضرار بمصالح الدول الأخرى تجنباً للحروب أو التوتر (سامي، 1997: 18).

وبشترك في عملية اتخاذ القرار الخارجي عدد من الأجهزة الفرعية سواء بالتنفيذ أو الاستشارة أو توزيع الأدوار أو تفويضها إلى مستويات مختلفة.

ورغم هذا التنوع في اتخاذ القرار يبقى صانع القرار الرسمي هو المسؤول الأول عن أي قرار يُتخذ.

أولاً: السلطة التنفيذية:

تعدّ العنصر الرئيسي في عملية اتخاذ القرار الخارجي إذ يترأسها رئيس الدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أو رئيس الوزراء مثل بريطانيا، والذي ترتبط به مجموعة

صلاحيات مهمة في مجال السياسة الخارجية، ويبرز ضمن هذا السياق دور وزير الخارجية في اتخاذ القرار الخارجي الذي يتفاوت بين الدور المؤثر الفاعل وبين الدور المحدود لعدة اعتبارات منها؛ دوره حزبياً في النظم الحزبية ومدى رغبة الرئيس بالقيام بالشؤون الخارجية، إذ تتجدد صلاحيات وزير الخارجية، ومدى نفوذ وزير الخارجية وتأثيره قياساً بنفوذ الأجهزة الأخرى المتصارعة على سلطة اتخاذ القرار إضافة إلى مدى خبرته الشخصية وإدراكه ومعرفته (الحسان، 1985: 63).

هذا وتوضح أهمية السلطة التنفيذية في عملية اتخاذ القرار في النواحي التالية:

1- أنه في الشؤون الخارجية خصوصاً في أوقات الأزمات تكون الحاجة ملحة إلى مركزية اتخاذ القرار لما لهذه الشؤون من أهمية، وجديتها من ناحية، ولامتلاك الممثلين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين في الخارج الذين يقدمون تقارير عن الأوضاع الخارجية لرئيس السلطة التنفيذية.

2- أن بعضاً منهم يرى أن رسم السياسة الخارجية من قبل رئيس السلطة التنفيذية يكون بصورة أفضل مما لو وضعت من قبل هيئة جماعية كبيرة مثل البرلمان.

3- أن تقدم وسائل المواصلات ساعد على التقاء رؤساء السلطة التنفيذية ضمن لقاءات قمة (السيد، 1998: 20).

ثانياً: السلطة التشريعية

ليس لها دور كبير في مجال السياسة الخارجية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية وهذا لا ينفي مشاركتها في بعض الشؤون الخارجية مثل التصديق على المعاهدات ورسم الميزانية والاشتراك في إعلان الحرب... الخ.

ففي بريطانيا يشارك البرلمان في مناقشة الأمور الخارجية دون أن يشارك في وضعها، ويقبل دوره في حال تمتع رئيس السلطة التنفيذية بأغلبية برلمانية، وكذلك الحال في فرنسا حيث أنه بعيد عن المفاوضات وله حق المناقشة دون التصويت على السياسة الخارجية وإن كانت المناقشة لا تخلو من انتقادات لاذعة، وتبلغ حجم اهتمامات كل منهما بالشؤون الخارجية 5% من المناقشات، ويتمتع الكونجرس الأمريكي بصلاحيات أوسع من السابقين، فالرئيس يجد نفسه في موقف صعب إذا لم تدعمه أغلبية برلمانية حتى أنه في بعض الأحيان يعارض من قبل أعضاء حزبه نتيجة للطبيعة اللامركزية للأحزاب الأمريكية، ومن صلاحياته التصديق على المعاهدات، وله حق الموافقة على تعيين الممثلين الدبلوماسيين، ويستطيع استخدام صلاحياته في تقرير الاعتمادات المالية وبقطع الطريق أمام الرئيس في سياسته الخارجية (مهنا، 1998: 77).

وهناك رأي لمن يقول: "إن السياسة الخارجية لا تهم البرلمان وإظهار بعض الاهتمام بالسياسة الخارجية ليس رد فعل سياسي جيد، فهذه أفضل وسيلة لأن يخسر الإنسان مقعده ولذا فإن مناقشات السياسة الخارجية لا تثير أي اهتمام، وأعضاء البرلمان أنفسهم غير منجذبين بقضايا السياسة الخارجية" (محمد، 1996: 161).

ثالثاً: الجهاز البيروقراطي

أعضاء هذا الجهاز هم المستشارون والخبراء، ويقوى دور هؤلاء عندما تكون القيادة ضعيفة، وتختلف مشاركة هؤلاء حسب قدراتهم الذاتية. وتتميز هذه الفئة بحجمها الهائل إضافة إلى ثقلها وزيادة عنصر التخصص عندما تتسم السياسة الخارجية بالتعقيد، ولا تخفى خطورة هذه الفئة عندما تؤثر مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة، أو تغدو عامل ضعف يسبب تشتت السياسة الخارجية بحيث تنتشر معلومات لا تطابق الواقع وخلاف ذلك من أخطاء بسبب صعوبة الترابط أو إثارة المصالح الخاصة أو ضعف الوعي السياسي.

المبحث الثاني

توجيه السلطان قابوس للسياسة الخارجية العُمانية

السلطان رمز الوحدة الوطنية والمسؤول عن الرعاية وحمايتها، وذلك بحكم كونه رئيساً للدولة وقائداً أعلى لجيشها. وقد حددت المادة (42) من النظام الأساسي للدولة المهمات التي يقوم بها، وتلعب الكاريزما دوراً كبيراً في قدرة صانع القرار في التأثير الفعال لكل صغيرة وكبيرة، ولبسطة المرونة في التكيف أيضاً، فإذا كان القائد مرناً فإن الاستجابة تكون أسرع، وقد ولد السلطان قابوس بن سعيد في (18 نوفمبر 1940) في مدينة صلالة بمحافظة ظفار، حيث تلقى تعليم اللغة العربية والمبادئ الدينية على أيدي أساتذة متخصصين اختارهم والده، كما درس المرحلة الابتدائية في المدرسة السعيدية بصلالة، وفي عام 1958 أرسله والده إلى بريطانيا حيث واصل تعليمه في إحدى المدارس الخاصة في "سافوك" وفي عام 1960 التحق السلطان بالأكاديمية العسكرية الملكية في "ساند هيرست" إذ أمضى فيها عامين، وهي المدة المقررة للتدريب، درس فيها العلوم العسكرية وتخرج برتبة "ملازم ثان" ثم انضم إلى إحدى الكتائب العاملة في ألمانيا الاتحادية آنذاك لمدة ستة أشهر مارس خلالها العمل العسكري، بعدها عاد جلالته إلى بريطانيا حيث تلقى تدريباً في أسلوب الإدارة في الحكومة المحلية هناك، ثم قام بجولة استطلاعية في عدد من الدول استغرقت ثلاثة أشهر عاد بعدها إلى البلاد في عام 1964. وعلى امتداد السنوات الست التالية تعمق السلطان قابوس في دراسة الدين الإسلامي وكل ما يتصل بتاريخ وحضارة عُمان دولة وشعباً وعلى مر العصور.

وقد أشار السلطان قابوس في أبريل عام 1995 إلى إصرار والده على تعليمه الديني والتاريخي والثقافي لبلاده لما له من عظيم الأثر في توسيع مداركه ووعيه بمسؤولياته تجاه شعبه والإنسانية عموماً. وكذلك استفدت من التعليم الغربي من حيث اكتساب اللغة والمعارف الجديدة،

وخضعت لحياة الجنديّة. وأخيراً كان لدي الفرصة للاستفادة من قراءة الأفكار السياسيّة والفلسفيّة للعديد من مفكري العالم المشهورين".

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجيّة لسلطنة عُمان.

المطلب الثاني: دور السلطان قابوس في توجيه السياسة الخارجيّة لسلطنة عُمان.

المطلب الأول

ثوابت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

عند استعراض مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية نجد تساؤلاً مطروحاً ومشروعاً هو: هل تستطيع أي دولة في هذا العالم الذي اختلطت أحواله وتعقدت اتصالاته أن تنهج سياسة خارجية ثابتة وملتزمة؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من وضع إطار نظري للثوابت في اتجاهات الدولة، ومن ثمّ نبدأ بالدراسة والتحليل لجملة من الأوضاع لنلاحظ كيف تم التعامل معها.

من أهم الثوابت في سياسة عُمان الخارجية مبدأ "التوازن" والحفاظ على "علاقات حسن الجوار" و"مراعاة القوانين الدوليّة" والحرص على مصلحة الوطن ومصالح الأمة العربية. وانطلاقاً من هذه الثوابت كان تدخّل عُمان لحل المشكلة بين الكويت والعراق فيما يتعلّق بالحدود، ومعروف ما نجم من حروب إزاء الرفض أو التقليل من هذه التوجهات العُمانية. ومن لوازم هذه الثوابت اللجوء إلى الحوار المثمر الإيجابي، هذا الحوار الذي يجب أن يكون عربياً - عربياً يتلوه أو يرافقه حوار عربي - دولي في إطار القانون الدولي والقراءات الدولية.

وكانت قراءة الموقف العُمانى من النزاعات العربية - العربية، والعربية - الدولية ترتكز إلى ضرورة وجود التوازن مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظة مدى القدرة المقاتلة ومدى القدرة للدفاع عن الحقوق العربيّة.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت السياسة الخارجية ذات بعد شمولي ومتطور.

لقد تميزت هذه السياسة بما يسمّى بضرورة "الاعتماد المتبادل" (سليم، 1988: 44) بين الدول لحفظ المصالح المشتركة، ولم تُعدّ هذه السياسة مرتبطة بأبعاد خارجية فقط بل أصبحت

تتأثر بأوضاع الدول الداخلية التي تُوجب نوعاً من التناسق والتكيف بين متطلبات الوضع الداخلي والخارجي، وهذا كله اعتماداً على مخرجات التخطيط المسبق الذي يقوم على أسس علمية موضوعية مع ملاحظة ودراسة ما يطرأ على البُعد الخارجي من تطورات وتغيرات مفاجئة.

ولا يمكن أن ننكر أن هذه الأمور ليست جديدة في عالم السياسة ولكنها في عصرنا أخذت أبعاداً أعمق وأكثر تعقيداً لأسباب كثيرة فرضتها طبيعة التكاثر البشري، وتعدد المصالح واختلاطها واختلاف الشعوب وتنوعها وخلاف ذلك (الرمضاني، 1978: 21).

لقد قامت السياسة الخارجية العُمانية على المرتكزات والثوابت الآتية:

أولاً: الاستفادة من التاريخ:

إن تاريخ أي دولة يؤثر بصورة مباشرة في تشكيل نمط سياساتها الخارجية. وذلك تأثراً بالأفكار والقيم والمعتقدات الموروثة التي تظهر في فترة تاريخية ما، والتي تمد الدول بدوافع تشكل بعض خطوطها الرئيسية التي تعتمدها في صياغة سياساتها الخارجية (Blak and Thomason, 1963, p8). وفي منطقة كالمناطق العربية تعد قراءة التاريخ والموروث التاريخي شرطاً أساسياً في فهم سلوك الدول (الشنفري، 1995: 54).

وقد رصد تاريخ عُمان تحضراً رجع إلى اثني عشر قرناً قبل الميلاد. كما جعل موقعها الجغرافي جزءاً من حضارة واسعة امتدت حتى فارس وأفغانستان، والتقت مع حضارة بلاد ما بين النهرين والهند (النفيسي، 1975: 23). وفي عهد السومريين أطلق عليها اسم "مجان" أي أرض النحاس أو "هيكل السفينة" وهذا يعني أن عُمان اشتهرت بصناعة السفن. وقد عاصرت مملكة "مجان" مملكة "دلمون" البحرين اليوم وحضارة "مالوخا" في الهند (وزارة الإعلام العُمانية، 1995: 69). أما الفرس فقد أسموها "مزون" ويعني السحاب والماء الغزير المتدفق، وهذه دلالة

على كثرة مياها الظاهرة التي تصاحبها عادة مظاهر حضارية متقدمة. كما أطلق عليها الكلدانيون اسم "ابليتا" (السيابي، 1980: 45 : 72).

وقد ارتبطت سلطنة عُمان كما أثبتت البحوث الأثرية ببلاد مصر وسوريا وذلك خلال الألف الثالثة قبل الميلاد، وذلك لكونها قوة اقتصادية مهمة، وامتهن كثير من أهلها التجارة (وزارة الإعلام العُمانية، 1995: 81).

كما ذكر ابن هشام في كتاب السيرة النبوية: أن حاكمي عُمان عبد وجيفر ابني الملك الجندي المعولي اللذين كانا يحكمان عُمان قد استجابا لرسالة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم واعتنقا الإسلام، وكان عمرو بن العاص عاملاً على عُمان حتى وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم (السالمي، د.ت : 40).

استمرت عُمان بتعاملها القوي مع الخلافة الراشدة، واشترك العُمانيون في العديد من الفتوحات الإسلامية الكبرى. وفي خطاب الخليفة أبي بكر رضي الله عنه لوفد عُمان الذي كان برئاسة عبد بن الجندي، قال: يا معاشر أهل عُمان، إنكم أسلمتم طوعاً، لم يظأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ساحتكم بخف ولا حافر، ولا عصيتموه كما عصاه غيركم من العرب" (الازكوي، 1986: 216).

لم يكن للأمويين شيء من الشأن أو السلطة في عُمان حتى إنهم لم يرسلوا والياً عليها (بن رزيق، 1984: 213). بل إن بعض المؤرخين العُمانيين قالوا إن بلادهم قد عارضت الحكم الأموي وأنها ناهضت بعض السياسات التي انتهجها الحجاج بن يوسف الثقفي بشكل خاص (السيابي، 1980: 185).

أما العباسيون (749م) فقد اقتربوا من عُمان إذ أرسل أبو العباس (السفاح) أخاه أبا جعفر المنصور والياً عليها، إلا أن العلاقة مع الدولة العباسية لم تكن ودية إذ شهدت هذه الفترة

سلسلة من الاضطرابات كان من أهمها معركة "جلفار" التي قتل فيها عدد كبير من المحاربين العُمانيين نتيجة حيلة قتالية لجأ إليها العباسيون. (ابن الأثير، د. ت: 343).

استمر الوضع في عُمان بالتدهور حتى حكم بنو نبهان، الذين استمر حكمهم خمسة قرون لم تخل من النزاعات على السلطة خاصة بين بعض القبائل الطامحة في الحكم، إلى أن جاءت القوات البرتغالية واحتلت جزءاً كبيراً من الساحل العُماني عام 1508 (وزارة الإعلام العُمانية، 1995: 165).

في عام 1624م قامت دولة اليعاربة في عُمان، واستطاع ناصر بن مرشد توحيد البلاد واستيعاب جميع القبائل العُمانية (السيار، 1975: 49). وتمكن من طرد البرتغاليين.

بعدها مرت عُمان بفترة جديدة من الاضطراب توالى إلى الحكم عليها وجرى تداول للسلطة التي ارتكزت على الإمامة والبيعة، إلى حوالي عام 1729م إذ استولى الفرس عليها، الأمر الذي شقّ على العُمانيين فتوحدوا ثانية وأجمعوا أمرهم على أحمد بن سعيد البوسعيدي الأزدي الذي بويع عام 1744م واستمر حكمه لأكثر من عشرين عاماً.

بدأت الدولة العُمانية بالظهور وأخذت مؤسساتها تتبلور وشكل فيها جيش وأعيد النشاط إلى الحركة التجارية الدولية. (نورس، 1982: 56).

استمر الحكم في عُمان بين مد وجزر حتى عادت التدخلات الخارجية تؤثر في الوضع فيها، حين حاول الوهابيون الاستيلاء على واحة البريمي كما حاول الفرس انتزاع ميناء بندر عباس: ظلت هذه الاضطرابات تتوالى حتى عام 1856م إذ بدأت بريطانيا في التدخل بين العُمانيين وخلق الشقاق بينهم عن طريق الإيقاع بين ثويني وماجد ابني السلطان سعيد بن سلطان. وبالفعل انقسمت الدولة عام 1853، ولكنها عادت إلى التوحد عام 1891 (العقاد، 1974: 116).

استمر الوضع المضطرب يسيطر على عُمان حتى عام 1932م إذ تنازل السيد تيمور ابن السيد فيصل بن تركي عن الحكم لابنه السيد سعيد الذي بدأ بمعالجة الاختلالات في عُمان ومنها الاقتصاد والعلاقات الدولية. ولكن ذلك لم يكن على مستوى عالٍ من الاقتدار خاصة بعد أن اكتشف النفط وبدأ تصديره عام 1968م. فبدأت الدولة بالتراجع إلى أن تولى السلطان قابوس ابن سعيد مقاليد الأمور في 23 تموز عام 1970م، وبدأ بوضع أسس الدولة العصرية من كل النواحي، وهكذا فقد كان للتاريخ أثر بيّن في بناء نمطية السياسة الخارجية العُمانية رأينا ردة الفعل عليها في عهد السلطان قابوس الذي أفاد من كل الاختلالات التي شهدتها بلاده، فتولدت لديه مبادئ وأفكار ومرتكزات سارت عليها الدولة الحديثة حتى الآن.

ثانياً: التخطيط المدروس:

تقوم السياسة الخارجية العُمانية على عنصر التخطيط، ففي حديث للسلطان قابوس في 1988/11/18 قال: "إننا نحرص على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية طبقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية بكل الإيجابية والوضوح" (حمودي، 1992: 411)، وذلك ضمن أسس اتبعت من الالتزام بما رسمته الدولة لنفسها من خطط وضعتها منذ اليوم الأول الذي تسلم فيه السلطان قابوس السلطة؛ ومن أهمها ضرورة التوجه نحو التعاون وبناء علاقات صداقة مع الدول العربية ودول الجوار الجغرافي وبقية دول العالم، وعلى صعيد آخر، فقد وضعت سلطنة عُمان منهجاً يؤكد الالتزام بالموضوعية والإيجابية وعدم الانجراف نحو القرارات المتسارعة غير المدروسة. ومن مبادئ السياسة الخارجية العُمانية أيضاً عدم الانحياز، والالتزام بالحيادية والأخذ بالحوار وذلك بعد أن رأت أن معظم التوترات الدولية والنزاعات العالمية بل والحروب في جميع حالاتها قد جاءت نتيجة الابتعاد عن التروي والحكمة، وتمسكت السلطنة في كل حراكها

السياسي الخارجي بضرورة الوصول إلى حلول لكل القضايا على وجه يؤمن السلامة لكل الأطراف السياسية ذات العلاقة مع السلطنة.

ثالثاً: الالتزام بتعاليم الإسلام وحضارات الأمم.

تلتزم سلطنة عُمان الإسلام ديناً للدولة وعليه يعتمد تشريعها، وأنه يعود إليه الإلتباع، ومنه يكون الاستنباط، مع الإلتزام بالنص التشريعي ومن ثم اللجوء إلى الاجتهاد، ومن خلاله استطاع السلطان قابوس في الخروج بمعادلة واعية ومدركة لكل ما يستجد في العالم دون المساس بالثوابت والمرتكزات. وفي ذلك قال السلطان قابوس في 18/11/1980 "وعلينا أيضاً واجب الحذر من أولئك الذين يشوّهون تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف لخدمة أغراضهم السياسية". وهكذا فقد آمن الفكر السياسي العُماني بأن القوة هي الوسيلة الأهم لتحقيق أمن المجتمع وبالذفاع عن عقيدته، وفي 18/11/1973 قال السلطان قابوس: "بني ونعمر، نرفع صرح العمران شامخاً، ونشيد لعُمان".

ولكي توضع الأمور في مسارها الصحيح، فقد بدأ المسؤولون العُمانيون بعد عام 1970 بدراسة الهياكل التنظيمية للدولة ونظام الحكم والمجالس المساندة وعملية صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية. فقد أقيمت مجموعة من المناهج العلمية التي ساعدت على بلورة وظائف السلطة وطرق ممارستها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً وثقافياً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر منهجية الشورى والبرلمان المفتوح، والتقدم نحو مواقع جديدة من العمل الثقافي والفكري (العريمي، 2002: 99-100)، وهذا ما أكده السلطان قابوس إذ قال: "سوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعها العُماني وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا جاعلين نصب أعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائماً" (النطق السامي 1970-1995، 1995: 30).

رابعاً: الاعتزاز بالعروبة:

نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للدولة والصادر بمرسوم سلطان في 1996/11/6 على أن "سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط". لذا فإن الممارسة السياسية الخارجية العُمانية في كل توجهاتها تلتزم بالعمل داخل الدائرة العربية، التي هي جزء من التاريخ العربي الإسلامي.

ففي 26 أيلول 1971 انضمت عُمان إلى جامعة الدول العربية، ومنذ ذلك الحين وهي تحرص على المشاركة الفعالة والمستمرة في كل الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة، كما أكدت اتصالاتها وتواصلها على قيام علاقات عربية-عربية قوية. ومن هذا المنطلق فقد أقامت السلطنة سلسلة علاقات مع الدول العربية على المستوى العام والخليجي والثنائي تميزت بالمرونة، إيماناً منها بأهمية التضامن العربي وأهمية العمل العربي المشترك في سبيل خدمة القضايا العربية والمصيرية. وقد تميزت كل هذه العلاقات بالمرونة وبالتفهم الكبير والواعي للأحداث على أسس واقعية ونظرة متوازنة بعيدة عن الانفعال. لذا فقد رأت عُمان أن واجبها الوطني يحتم عليها الالتزام بالوقوف مع كل قضايا العرب والدفاع عن مصالحهم، ففي خطابه في العيد الوطني الثالث 1973 قال السلطان قابوس: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح ولا لبس فيه ولا غموض، وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله".

خامساً: الموقع الجغرافي المتميز:

لقد أتاح موقع سلطنة عُمان على الطرف الأقصى الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وإحاطتها ببحرين وبصحراء، حماية طبيعية متميزة، (قاسم، 1968: 6). ناهيك عن أن منافذها البرية المتاحة تمر عبر كتل من السلاسل الجبلية الوعرة (في الشمال جبال الحجر وفي الجنوب جبال ظفار) من مناعة الدفاع عن الدولة. وبذا أصبح وصول القوى إلى عُمان أمراً محفوفاً بالمخاطر (نوار، 1982: 25).

يتضح لنا أن طابع الهدوء والتأني والتحلي بالموضوعية هي كلها من أهم السمات التي ميّزت السياسة الخارجية العُمانية في تعاملها مع القضايا المفروضة، وذلك بما يتناسب مع وضعها الجغرافي، وأحوالها الداخلية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيوستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في تأمين حماية مدخل الخليج العربي الذي يعدّ من أهم خلجان العالم. فعلى شواطئه تقوم دول نفط وعليه تتزاحم دول القوة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وتقوم حوله مذاهب دينية بارزة كالمذهب الوهابي، أصبحت تأخذ دوراً مهماً في صناعة العديد من جوانب السياسات الخارجية لدول المنطقة.

سادساً: صانع القرار السياسي في سلطنة عُمان:

يلاحظ الباحث في الإدارة السياسية لسلطنة عُمان أنها تتضمن أمرين مهمين أولهما: الكاريزما الشخصية للسلطان قابوس بن سعيد وثانيهما ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي من الممارسات السلطانية التي دفعت بالبلاد نحو التحديث والتطور والدخول في سياق المجتمع الدولي المتحضر. وحتى نفهم ذلك لابد من دراسة سريعة للكاريزما الشخصية للسلطان قابوس.

لقد أثر التكوين النفسي والفكري للسلطان في وضع السياسة الخارجية للدولة ومن ذلك مولده في المنطقة الجبلية من عُمان "ظفار" وما يعنيه ذلك من طبع نفسية الشخص بالشجاعة والقدرة على التحمل ورفض الوصاية من الخارج، والنزوع إلى القيادة.

ومن هنا ولما كان يتحلى به السلطان قابوس من اتساع معرفة وتواصل مع أحداث العالم وتطوراتها، فقد جعل من السياسة الخارجية العُمانية سياسة متعلقة حيادية قادرة على الاستشراف.

سابعاً: اعتماد الحوار البناء:

اعتمدت سلطنة عُمان الحوار وتعزيزه بين الأطراف المتنازعة لحل الخلافات بروح الوفاق والتفاهم. والتتكر لفكرة الحرب ومقاومتها وسيلة لفض الخلافات وإنهاء الصراعات بين الدول.

لقد جاء الفهم العُماني للعلاقات الدولية وبالتالي لمفهوم السياسة الخارجية مؤكداً على أن المصالح المشتركة بين الدول هي الأساس الذي يجب أن يُرتكز عليه، إضافة على ضرورة البناء على الإيجابيات. وقد تماشى هذا التوجه مع مكونات النفس العُمانية الجانحة للسلم والتفاهم على الصعيدين العام والخاص (حمودي، 1992: 135)، وذلك حين تبني الفكر السياسي العُماني مذهبية الالتزام بالحوار وسيلة مثلى للحصول على الحقوق المشروعة، على أن يكون هذا الحوار هادفاً وليس من أجل إضاعة الوقت وتوكيد النفاق السياسي وإشغال الرأي العام دون فائدة (صحيفة الأهرام القاهرية يوم 1985/1/20م).

أدى الافتقار إلى لغة الحوار والارتهان إلى حل المشكلات باللجوء إلى لغة الحرب والقتال إلى نتائج مرعبة، خاصة وأن العالم العربي كان يعيش في تلك المرحلة حالة من التمزق والتشرذم والشتات، والعجز عن بلورة موقف موحد، الأمر الذي ظهر للعيان خلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1979 ثم حرب تحرير الكويت عام 1991 وبعدها الحرب الأمريكية

البريطانية على العراق عام 2003 وما تلا ذلك من تداعيات أدت إلى احتلال العراق في التاسع من نيسان 2003م.

في هذه الظروف استطاعت السياسة العُمانية أن تسجل موقفاً يحسب لها حين أقامت حالة حوارية بين إيران والعراق واستطاعت بالفعل أن تهيئ بجمع الطرفين على فكرة بدء مفاوضات مباشرة وذلك عبر تهيئة لقاء قمة بين الرئيسين العراقي والإيراني (صحيفة القدس العربي لندن، 20 أيار 1990، صحيفة عُمان، مسقط، 18/آذار 1991م).

وكذلك فعلت عندما حلت كل قضاياها الحدودية ومن ذلك النزاع حول واحة البريمي وقضية ظفار وقضية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي السابق وعلاقاتها مع إيران.

التزمت عُمان منهجية الحوار حتى في القضايا الحساسة كالقضية الفلسطينية وذلك بالدعوة إلى حوار عربي-عربي ثم حوار عربي-دولي في إطار القانون الدولي والقراءات الدولية، كما حدث في النزاع الذي دار بين الكويت والعراق حول ترسيم الحدود، مما يؤكد قدرة السياسة الخارجية العُمانية على التوفيق بين الأطراف المتنازعة (طويرش، 1989: 11).

ثامناً: الاعتماد على الثوابت الداخلية كمحرك للثوابت الخارجية:

لقد أدركت سلطنة عُمان وهي تصوغ سياستها الخارجية أن بعض الدول عندما تتعاطى مع الشأن السياسي الدولي، فإنها تتوجه إلى الرأي العام الدولي بخطاب سياسي مصاب بالانفصامية الواقعة بين الشأن الداخلي ومعطياته وبين الفهم الدولي للأحداث والتطورات. وهذا يدل على فهم غير ناضج لحركة العالم ولقوانين تلك الحركة، على مستوى العلاقات وعلى مستوى المصالح، ولذا، كما ترى السلطنة، فإن هذا هو السبب الأكثر أهمية في افتقار المشكلات العربية المحلية والإقليمية للتعاطف الدولي المطلوب.

لقد اتخذت السياسة الخارجية العُمانية موقفاً واضحاً من الصراع العربي - الإسرائيلي، اتسم أولاً بالالتزام بالتوجه العربي العام، ولم يظهر الجانب العُماني تمييزاً أو تخالفاً إلا في الجوانب المتعلقة بالآليات التي يجب أن يتم بواسطتها حل الصراع. أما إذا لم يتحقق الإجماع أو شبه الإجماع بين الدول العربية فإن عُمان تميل إلى الأخذ بالمبادرات والحلول السلمية.

في الوقت الذي كان فيه الموقف العربي حتى عام 1973م يميل إلى إعطاء الأولوية للحسم العسكري التزمت عُمان بذلك في حدود الإمكانيات المتاحة لها (خطاب السلطان قابوس في 18/1/1973)، مع احتفاظها بالبحث عن مخارج سلمية للأزمات التي كانت تحيط بالمنطقة العربية. وبعد ذلك بدأ الموقف العربي يتبلور حول رؤى جديدة لحل الصراع العربي-الإسرائيلي بالطرق السلمية وهذا ما قالت به عُمان منذ فترة طويلة. ففي السادس عشر من تشرين الأول عام 1973م دعا الرئيس المصري أنور السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب إلى توجُّهٍ مثَّل الانطلاقة الأولى لمؤتمر جنيف الذي عقد في ديسمبر من نفس العام الذي استند إلى المادة الثالثة من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 التي نصت على "وجوب بدء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم بهدف إقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط".

انعقد المؤتمر تحت رعاية أمريكية سوفياتية مشتركة وحضره عن الجانب العربي كل من مصر والأردن بينما تغيبت سوريا التي رأت أن إسرائيل تناور. وظل الموقف السوري رافضاً للحوار حتى الثمانينيات من القرن العشرين.

وبالرغم من أن المؤتمر لم يستغرق إلا جلستين أسفرتا عن تشكيل لجنة عسكرية للفصل بين القوات المتحاربة إلا أنه شكل أساساً للعديد من المبادرات (خطب رؤساء وفود سلطنة عُمان لدورات الجمعية العامة للأمم المتحدة 1971-1985م : د.ت) التي أيدت في مجملها التوجه العُماني نحو الحل السلمي لحل الصراع العربي الإسرائيلي (حديث صحفي لوزير الدولة المفوض بالشؤون الخارجية العُماني، 7 نيسان 1985م).

لقد بنت عُمان موقفها هذا على "ثابت" التوجه نحو الحلول السلمية وعلى قراءة معمقة للموقف الدولي الضاغط نحو إقرار تسوية سلمية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي، وعلى تحول بعض القيادات العربية الفاعلة في الصراع العربي - الإسرائيلي نحو الحلول السلمية بعد أن أدركت استحالة حسم الصراع بالوسائل العسكرية (حديث صحفي لوزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني لصحيفة الوطن العُمانية، 22، نيسان 1982م).

وفي نفس السياق أيدت سلطنة عُمان مبادرة السلام المصرية انطلاقاً من إيمانها بتسوية الصراعات بالأدوات السلمية إضافة إلى التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبالتالي أقرت بحق مصر في اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات (حديث صحفي لوزير الإعلام العُماني لصحيفة الأخبار القاهرية، 28/11/1982م). كما أعربت عن تأييدها لكل مبادرة سلمية تؤدي إلى استعادة الحقوق العربية (في خطاب السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني التاسع في 18/11/1979).

وعلى الجانب الآخر فقد رفضت عُمان، انطلاقاً من قناعاتها وثوابتها الوطنية، قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني 1978م واتخذ قراراً بمقاطعة مصر وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، وظلت عُمان على موقفها رغم الضغوطات

والتهديدات التي تعرضت لها (حديث صحفي لوزير الخارجية السوري، صحيفة الأحرار اللبنانية في 1 نيسان 1979م).

إلا أن ذلك لم يمنع السلطنة من التحفظ على الجزء المتعلق بالقضية الفلسطينية الذي تضمنته اتفاقية كامب ديفيد لأنه لم يشر صراحة إلى حقوق الشعب الفلسطيني واكتفى بذكر الاعتراف بحكم ذاتي يتعلق بالسكان وليس بالأرض (برج وآخرون، 1979: 86-88).

قادت عُمان خلال الهجمة العربية على مصر، وتخلّي الدول العربية عنها مما أضعف موقفها التفاوضي مع إسرائيل، عبر قنوات دبلوماسية سرية وعلنية جهوداً ضخمة واتصالات مكثفة لتحقيق إجماع عربي حول الحل السلمي وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، عشية الإعداد لمؤتمر قمة فاس (1981م) الذي شهد طرح مبادرة الأمير فهد (ولي العهد السعودي آنذاك) التي جاءت على شكل مشروع سلام عربي قدم للمؤتمر مدعوماً من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (حمودي، 1992: 141)، عكس توجهاً يستبعد الحل العسكري من جهة، كما يستبعد صيغة كامب ديفيد من جهة أخرى.

أيدت السلطنة المشروع السعودي؛ لأنها عدته محققاً للمطالب العربية إلى حد ما وأنه أيضاً جاء متفقاً مع قناعاتها ورؤيتها السياسية بأهمية الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي (حديث صحفي لوزير الدولة المفوض بالشؤون الخارجية العُماني، مجلة النهار العربي والدولي 1982/3/29م: 28-29).

في ضوء التمزق العربي وكننتيجة له تجرأت إسرائيل على غزو لبنان في صيف 1982م هدفتم من ورائه تحطيم المقاومة الفلسطينية، وخلق واقع سياسي جديد يتم على ضوئه التعامل مع أية تسوية مستقبلية للصراع.

لقد أدرك الفكر السياسي العُماني، انطلاقاً من هذه الثوابت، أن ثمة ارتباطاً جدلياً بين المكونات الداخلية والخارجية على مختلف مستويات التنمية والعلاقات الدولية. لذا فقد أحاط الداخل والخارج بكثير من الاهتمام والدراسة والتحليل، وآمن أن التعاطي مع القضايا الدولية المهمة والمتفاعلة يجب أن يرتكز وبصورة جلية ومباشرة على ترصين المعطيات الداخلية. وعلى هذه الأسس جاءت المقاربة العُمانية للقضية الفلسطينية إذ رأت السلطنة أن على العرب قبل أن يبدأوا تداول الأمر مع الخارج أن يتفقوا فيما بينهم وأن يجمعوا كلمتهم، وذلك بنبذ الفرقة وتوحيد السياسات، وعليه فإنه لا يمكن الوصول إلى (العالمي) قبل إنجاز (المحلي)، ومهما يكن من أمر فإن الفكر السياسي العُماني قد طالب وبكل وضوح بضرورة ترتيب البيت الداخلي حتى يمكن تحقيق الطموح الذي يبدأ باكتساب تأييد الرأي العام الدولي (حديث للسلطان قابوس في 18/11/1975م) (العريمي، 2002: 99-100).

تاسعاً : قيام السياسة الدولية على عامل المصلحة:

تجد سلطنة عُمان أن من حق كل دولة أن تبحث عن مصالحها، ولكن دون تجنُّ أو استكبار أو خروج عن مبادئ القانون الدولي، فإن توافقت هذه المصالح وتقاطعت فيجب الذهاب إلى دائرة التعاون لحل كل الأزمات والخروج من كل الاختناقات. وتدرك عُمان أن أية سياسة لأية دولة هي قائمة على أساس المصالح (في مقابلة للسلطان قابوس مع صحيفة البلاد البحرينية في 7/1/1987م). ومن هنا جاءت الدعوة العُمانية للأطراف العربية التي تتحاور مع الغرب أن تستخدم الخطاب السياسي واللغة التي يفهمها الآخر دون استفزازه حتى يصبح من الممكن كسبه إلى الجانب العربي، ومناصرة قضاياها، خاصة وأن كثيراً من أوراق اللعبة بيد هذا الآخر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ومن هنا ترى عُمان أن الدولة الراشدة هي التي تستطيع مخاطبة الرأي الدولي العام بطريقة علمية مدروسة على صعيد الفكر والواقع، مع

الحرص على بناء الثقة مع الآخرين وإشعارهم بأن مصالحهم مصونة إن هم أرادوا التعاون معنا، وأن مصالحنا المشتركة والمتشابكة معهم هي المرجعية التي يجب علينا وعليهم اعتمادها، إلا أن هذا التوجه لم يُخرج السياسة العُمانية عن الضوابط الأخلاقية، إذ وضعت السلطنة جملة من الضوابط التي حكمت مسار الوظيفة السياسية للحكومة وللمؤسسات الوطنية. وتتصرف هذه الضوابط في مجملها إلى الاهتمام ببناء الفكر السليم للمواطن العُماني ومن ثم الانطلاق نحو المشاركة في الصياغة العالمية للحضارة.

إن أهم مكونات هذه الضوابط هي استيعاب العصر مع المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية والاهتمام بمصالح الشعوب على أساس أنها الأطراف الرئيسية المكونة للمنظومة الإنسانية الخيرة.

عاشراً: بناء المجتمع المتناسك:

انخرطت سلطنة عُمان بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، معتمدة على المنطلقات الأساسية التي مثلت ثوابتها ومن ذلك بناء تواصل تعاوني مع جميع الدول (حديث السلطان قابوس في العيد الوطني الخامس عشر في 1985/11/18) (مقبيل، 2010: 82).

لقد انطلقت السياسة الخارجية العُمانية في جميع الدوائر التي تشمل النشاط السياسي والعمل الدبلوماسي عكست تماسك هذه السياسة وثباتها، فهي تعمل بكل جدية على مستوى الخليج العربية وعلى مستوى الدائرة العربية، وكذلك الشأن في الدائرة الإسلامية ودائرة دول عدم الانحياز وضمن المجموعة الدولية. وأكثر ما يبرز هذا التوجه، سلسلة العلاقات التي بنتها السلطنة مع معظم دول العالم ناهيك عن المركز الحضاري الذي احتلته على الصعد كافة، حتى أصبح الموقف العُماني موضع تقدير من الكثيرين، وذلك لما حفظته للدول من احترام وتقدير

لشؤونها الداخلية مع البناء على ما تفرضه المصالح المتبادلة المشتركة من أرضية إيجابية تكون أساساً للعمل الدولي الصالح والفاعل.

وهكذا فقد التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الثوابت والمرتكزات وضعها السلطان قابوس كونه رئيساً للدولة ووزيراً لخارجيتها الأمر الذي أعطى هذه السياسة مصداقية ووضوحاً وقوة مكنتها من الاستمرار في التطور وفق ما هو مخطط له بكل اقتدار ودراية وحكمه.

المطلب الثاني

دور السلطان قابوس في توجيه السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

يمثل السلطان قابوس منذ توليه الحكم في عام 1970 رأس الدولة وأعلى قمة هرم السلطة، فهو الذي يترأس مجلس الوزراء، ويستمدّ المجلس سلطاته من السلطان ويسير شؤون الدولة بعلاقاتها الداخلية والخارجية، ويقوم برفع التوصيات والقرارات إلى السلطان (تقرير جيس موتوغوني، 1985).

لكنّ هذا الأمر ليس على ما يبدو عليه ظاهرياً إذ يُلاحظ أنّ وجود السلطان على أعلى قمة الهرم السلطوي لم يجعل منه سلطاناً مطلقاً وإنما أعطى السلطة احتراماً نظراً لكفاءته وأخذه الأمور في منتهى الجدّية والحزم والموضوعيّة، وقد كتب عن هذا الموضوع كثيرون، ويمكن تلخيص ما كتب بما يلي : "إن السلطان بلا شك هو السلطة العليا المطلقة في البلاد، وهي سلطة محترمة ومبجّلة، وكلمة السلطان هي القانون، وهو مسؤول فقط أمام نفسه ولكنّه يأخذ المسؤولية بجدّية واحترام أكثر من أولئك الذين يخضعون للقانون" (تقرير خلوريان ستمنويل، 1987: 3-14).

ويتبين لنا من خلال متابعة القرارات التي اتخذها السلطان قابوس وخاصة في مجال السياسة الخارجية، حتى الداخلية منها، كانت في غالبها أقرب إلى الصواب وهذا إنّما يعكس البيئة النفسية للسلطان التي ارتبطت بالوعي السياسي العُماني.

وهنا لا بدّ لنا من تحليل مضمون الخطب السياسية للسلطان، بعدّه صانع القرار، ومن ثمّ متابعة ما ترتّب على هذه الخطب والأقوال على صعيد التنفيذ، وهذا ما يتطلّب محاولة فهم البيئة النفسية للسلطان، وذلك لأنّ صحة القرارات والسلوك الذي يتبعها مرتبط بهذه البيئة النفسيّة، وكلّما كان الترابط قوياً بين هذه القرارات وبين البيئة النفسية كانت أمور السياسة الخارجية

وحتى الداخلية أقرب إلى الصواب. وعقائد صاحب القرار مهمة بلا شك في مجال السياسة الخارجية لكنّ الأهم هو القدرة على الالتزام والتنفيذ.

وفيما يلي متابعة لهذه الخطب والأقوال ومتابعة أيضاً لما يتبعها من سلوك.

يلاحظ انتباه السلطان لمسألة التنافر المعرفي وحذره الكبير منها (أبو دية، 1999: 24) والمقصود بهذه المسألة أن لا يقدم السلطان على شيء ثم يتراجع عنه، ومن هنا أكد السلطان على الاتساق المعرفي مؤكداً ابتعاده عن التنافر المعرفي وذلك عندما قال "قمن غير المحمود أن نعمل شيئاً ثم نتراجع عنه، فالواجب أن يمضي الإنسان خطوات إلى الأمام وبثبات، أما أن يمضي خطوة ثم يرجع خطوة إلى الوراء فستكون محسوبة عليه، ونحن لا نريد أن نعمل شيئاً للرياء والسمعة، هذا لا نعمله أبداً، ومن الممكن عمل مثل ذلك من الشكليات لدى من يطبل ويزمّر لها" وقد وصف السلطان نفسه بالواقعية أيضاً إذ يقول "نحن أناس واقعيون ما عندنا لف ولا دوران" (حديث السلطان قابوس مع رئيس تحرير جريدة الخليج، 1986/1/11).

ونجد أن السلطان قابوس كان دائماً يعتمد على الواقعية في اتخاذ قراراته وذلك لأن أمور السياسة الداخلية والخارجية منها لا بد أن تتخذ في إطار خطوات جادة ومدروسة بعيداً عن أي تزييف أو لف أو دوران.

ومما سبق يبدو السلطان على إحاطة بموضوع التنافر المعرفي وضرورة الابتعاد عنه، وهذا ما بدا واضحاً جلياً في تنفيذ سياساته.

ومن السمات المهمة في تفكير السلطان التخطيط والدراسة قبل الإقدام وبهذا الصدد يقول: "ونؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه، نحن لا نخطو خطوة إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة، وحين نمارس العقل فإننا نراقب النتائج" (وزارة الإعلام العُمانية، 2001: 105).

وقد ظهر التطابق ما بين القول والفعل عند شراء الأسلحة، إذ لم يشتر ما ليس له به حاجة واشترى ما يستطيع دفع ثمنه دون اللجوء إلى الديون، كما لم يشتر ما لا يمكن تشغيله في مستقبل منظور مع التركيز على النوعية (العريمي، 2002: 102).

وقد ظهرت لدى السلطان صفات أخرى لاحظها الآخرون ومنها: التعقل والتوازن والحصافة في السياسة الخارجية، ووُصف بأنه حاكم موهوب ومفكر عصري حرّ بلاده في سنوات قليلة من الجهل والمرض والعوز والخوف (تقرير جميس مونتوفتي، 1986/12/27)، كما أنجز لبلاده ما يفوق ما حققه سبعة من الحكام الذين سبقوه (تقرير مايكل يراونبخ، 1986/10/5).

إن اتصاف السلطان قابوس بالعديد من الصفات قد انعكست إيجاباً على فكره السياسي وخاصة فيما يتعلق في مجال السياسة الخارجية، إذ إن هذه الصفات عززت دور السلطان في توجيه السياسة العُمانية بطريقة منهجية وسليمة.

كما يلاحظ أيضاً أن مفردات مثل (التوجه الجاد في الحكم) و(العقلانية) و(الحكمة) قد تكررت في خطب السلطان كما تكررت كلمات (محاسبة النفس والعمل الجاد والخطط المدروسة) (وزارة الإعلام العُمانية، 2001: 14). ويحدّد السلطان بالنصّ ما يعنيه بقوله: "كثير من الناس في عالمنا هذا، والعالم العربي بالذات يستخدمون كلمة الإخوة وكلمة الشقيق، وهذا يعني أنه صار أسلوب كلام، ولكن نحن هنا نعنيه، لأننا عاثشون في منطقة واحدة، وفي محل واحد، فالكلمات ليست جوفاء" (جريدة الخليج، 11 يناير 1986).

وقد اتصف السلطان بالذكاء وهذا تحصيل حاصل كما وصف بأنه صاحب ذوق في فن المعمار (سيوباردي اسحق، 1987/3/25). ووصف بـ "أنه يعد ذا ذكاء سياسي فيما يتعلّق بالشؤون الخارجية أكثر من جيرانه" (تقرير مايكل هانس، 1986/11/18).

إن استخدام الذكاء وكذلك الاعتماد على العقلانية والحكمة التي طالما تكررت في خطاب السلطان قابوس في كثير من المحافل إنما كان لها الأثر الواضح في توجيه السياسة الخارجية العُمانية الوجهة السليمة لأن جميع القرارات التي كانت تتخذ كانت في معظمها لا تجانب الصواب وقد ظهر ذلك في كثير من توجهات السياسة الخارجية العُمانية وخاصة موقف سلطنة عُمان من الحرب الكويتية العراقية.

وعُرف عن السلطان أيضاً اهتمامه البالغ بدراسة تفاصيل أي موضوع مطروح وإشرافه بنفسه على كل شيء، وتجوّله ليلاً للاطمئنان على الأحوال فضلاً عن الزيارات المفاجئة لمتابعة الأعمال حتى وصفه الأوروبيون بـ(سستو) الخامس وشبهوا عمله بما كان يقوم به البابا الأسطوري. وفي متابعة للأعمال انصف بالإحاطة والشمول والتدرّج سواء في العمل الحكومي أو العسكري إذ تأتي القرارات من القمة إلى التنفيذ عبر قنوات رسمية هرمية.

ومع ما يبدو من انفراد في السلطة إلا أنه على خلاف ذلك اعتاد أن يحيط نفسه بالمستشارين بحثاً عن التّضحية، وقد ربط جلّالته ما بين الحرية والوعي واختيار الوقت المناسب وتجلّى ذلك في حديثه إلى المجلس الاستشاري بقوله: "يجب أن أكون صريحاً لأنه لم يحن الوقت بعد لأن السياسة الخارجية تحتاج إلى وعي أكثر، ويجب أن يتوفر وعي أكبر وأن تكون الأمور طبيعية فلا نفرض شيئاً قبل أن يكون الوقت مناسباً والظروف مهيأة" (حديث لجريدة الخليج، 1986/1/11)

من الصفات الأخرى التي تمثلت في السلطان مبدأ الصراحة والمكاشفة حتى وإن كانت جارحة ما دامت لمصلحة الشعب وهذا ما أكده وزير الإعلام العُماني عبد العزيز الرواس (تصريح وزير الإعلام العُماني الأسبق عبد العزيز الرواس في السياسة الكويتية، 1986/11/29).

والتزم السلطان مبدأ الصراحة ليس في مجال السياسة الخارجية فحسب وإنما في جميع المعاملات ولو أدت الصراحة إلى بعض المتاعب، ويقول بهذا الصدد: "إذا كان لي أن أقول الحقيقة فإنني أقول: إن طريقنا هي طريق الصراحة، وهنا في جميع معاملتنا نتوخى ألا نلف وندور، وأن نكون صريحين، ولو أن هذه الصراحة تجلب لنا بعض المتاعب" (صحيفة البلاد السعودية، 1987/1/7). وكان يتجاوز أحياناً الدبلوماسية التقليدية عند اقتضاء المصلحة كما أشار إلى ذلك هو نفسه (صحيفة البلاد البحرينية، 1987/1/7).

مما سبق يتبين أن مؤسسة الحكم في سلطنة عُمان قد أخذت بجميع السبل في توجيه السياسة الخارجية معتمدة على الفكر المستنير للسلطان قابوس والذي يمكن تلخيصه بـ (البعد عن التخبط والانحدار والاعتماد على الذات، والارتكاز على العروبة والإسلام، واحترام المعاهدات، وعدم الدخول في منازعات غير محمودة العواقب، واللجوء إلى الدبلوماسية لغة للحوار والتعامل، ثم التوجه الجاد في الحكم والعقلانية والحكمة، مع الإحاطة الشاملة بشؤون البلاد ثم المصارحة والمكاشفة الصادقة، وقد انعكست هذه الصفات حقيقة كما يظهر في هذه الدراسة، انعكست على الواقع وعادت على الشعب بالخير والنماء، وعليه فليس من المبالغة اللفظية الإشارة إلى ما جاء في هذا الجزء من الدراسة من صفات وأقوال لأنها ترجمت إلى الواقع الملموس الذي يشهد بصحتها.

الفصل الرابع

أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية

تمهيد:

عند الحديث عن الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان في مجال السياسة الخارجية يتبادر للذهن المميزات والقدرات التي يتمتع بها الموقع الجغرافي وتأثيراته، إن موقع السلطنة وما تمتلكه من موارد طبيعية تعطي القوة لصانع القرار السياسي في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، كونها توفر البدائل لصانع القرار، إضافة إلى أنها تدفعه إلى تبني توجهات خاصة تستمد من الموقع الجغرافي بكل مقوماته.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية العُمانية.

المبحث الثاني: أثر المتغيرات والتطورات الخارجية على السياسة الخارجية العُمانية.

المبحث الأول

المتغيرات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية العُمانية

قبل الخوض في دراسة أثر المتغيرات الداخلية على السياسة الخارجية لا بدّ من تعريف السياسة الخارجية، ثمة تعريفات عديدة لكنها تدور حول مضمون واحد.

بعضهم يعرفها بأنها تصرف الدولة خارجياً بصورة عسكرية أو اقتصادية، وبعضهم يرى أن السياسة جملة من المبادئ والأهداف تعمل الدولة على تحقيقها، ويرى آخرون أنها العلم والفن الذي يمثل الدولة بالخارج في كافة أنشطتها.

مما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية هي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود، فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة.

وحول تأثيرات السياسة الخارجية على الداخل نلاحظ في القرن العشرين أن أوضاع سلطنة عُمان كانت حتى نهاية الستينات صعبة ولا تختلف عما كان عليه قبل مئة عام، أي منذ انفصال زنجبار عام 1861 عن الوطن الأم عُمان، كذلك لم يتغير البناء الاجتماعي المعتمد على القبيلة فضلاً عن اقتصاد الكفاف والصناعات التقليدية الذي بقي على حاله منذ ألف عام.

وفيما يتعلّق بعُمان فإنه يبدو من الواضح والجليّ أن سلطنة عُمان كانت حتى نهاية الستينات ذات اقتصاد ضعيف يعتمد على الكفاف والصناعات التقليدية، والبناء الاجتماعي المعتمد على القبيلة. وقد ترتب على ذلك أن عاشت عُمان في عزلة سياسية لم تمكنها من بناء علاقات دولية بالمعنى المعاصر سواء مع الدول العربية أو الإسلامية أو الغربية. هذا رغم أن المنطقة العربية كانت تشهد حركات سياسيّة عديدة ومنفتحة وصل شيء من تأثيرها إلى العُمانيين عن طريق السفر أو العمل في الخارج.

واستمرّ هذا الانغلاق السياسي حتى سنة 1970 عندما تولّى السلطة السلطان قابوس بن سعيد الذي توجّه نحو تغيير السياسة الخارجية والداخلية في سلطنة عُمان ونحو ربط عُمان بدول العالم الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي بما يتوافق مع التوجهات العالمية ويتوافق أيضاً مع الوضع الداخلي.

وما كان ذلك ليتحقق دون العمل على ازدهار الوضع الداخلي وتقدّمه من خلال جملة من الإصلاحات تناولت الوضع التعليمي والزراعي والاجتماعي والإفادة من الثروة بما يخدم الناس، والحفاظ على الوحدة والتناسق بين فئات المجتمع وخلاف ذلك من ضرورات البناء الداخلي.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الداخلية وثوابتها في سلطنة عُمان.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تشكيل متغيرات السياسة الداخلية.

المطلب الثالث: تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

المطلب الأول

مرتكزات السياسة الداخلية في سلطنة عُمان وثوابتها

تستند السياسة الداخلية العُمانية إلى مبادئ واضحة ومحددة أرساها السلطان قابوس، وهي مبادئ ترتبط بشكل وثيق بالتاريخ والتقاليد العُمانية في التعامل مع مختلف القوى والأطراف الدولية، ومعطيات الموقف الجغرافي، والدور والاستقرار والتفاهم بين دوله وشعبه من أجل بناء حياة أفضل لأجياله من ناحية ثانية، إن عقائد صانع السياسة العُمانية السلطان قابوس وبيئته النفسية قد عكست اهتماماً بالغاً بالوضع الداخلي وازدهاره وتقدمه على البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، وهذا يعدّ دليلاً على الاهتمام بالوضع الداخلي أكثر من الوضع الخارجي، وأبعاد متغيرات البيئة العملية، إذ ربط السلطان قابوس بين الوضع الداخلي المزدهر والسياسة الخارجية المتقدمة والمزدهرة، إذ يقول: "إن السياسة الخارجية المتقدمة والمؤثرة تستند إلى وضع داخلي متقدم ومزدهر" (جريدة السياسة الكويتية في 1986/2/1).

وهذا يؤكد أن صانع القرار العُماني السلطان قابوس قد وضع استراتيجية متكاملة بدأ بتنفيذها منذ اليوم الأول لاستلام السلطان قابوس الحكم عبر تأكيد حق المواطنة، ومبدأ المساواة، وإتاحة الفرصة لكل الفئات لتوجيه التنمية الوطنية (السعيدين، 2007: 147).

وهذا ما أكده السلطان قابوس بن سعيد في افتتاح الدورة الثانية لمجلس عُمان في الرابع من نوفمبر 2000، على أن "السياسة الخارجية العُمانية تركز على مبادئ أساسية لا تحيد عنها منذ فجر النهضة المبارك، وهي مبادئ تنبع من قناعتنا بالسعي لما فيه الخير والسلام للجميع، والوقوف إلى جانب القضايا العادلة في المحافل الدولية، وتوطيد التعاون مع أشقائنا في الدول العربية وإخواننا في الدول الإسلامية وأصدقائنا في جميع أنحاء العالم وخصوصية علاقاتنا بدول مجلس التعاون" (وزارة الإعلام، الكتاب السنوي، 2002-2003: 109).

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأهمّ المرتكزات التي انطلقت منها السياسة الخارجية العُمانية، وهي مرتكزات تصدر من حقائق جغرافية وتاريخية وحضارية لها جذورها الممتدة منذ أقدم العصور، وذلك كما يأتي (الريامي، 2007: 28):

أولاً: الموقع المتميز لسلطنة عُمان:

حيث تمثل سلطنة عُمان بوابة الخليج العربي، فهي تشارك إيران الإشراف على مضيق هرمز ذي الأهمية الإستراتيجية، الذي أسهم في تحديد طبيعة العلاقة مع الدول والقوة القومية القريبة والبعيدة التي تستفيد من حركة الملاحة في المنطقة (الرئيسي، 1996: 20).

ويشير السلطان قابوس بن سعيد هنا إلى أهمية الموقع الاستراتيجي لعُمان الذي أسهم في ربطها بدول العالم، هذا ما أكده في خطابه بمناسبة العيد الوطني عام 1996 بقوله: "كان المحيط الهندي دائماً البوابة الرئيسية للعُمانيين، التي انطلقوا من خلالها إلى البلدان التي تقع على شواطئه ثم إلى ورائها من آفاق رحبة وشاسعة، وها نحن اليوم نواصل حاضرننا المشرق بـمـاضينا العريق (وزارة الإعلام، عُمان، 1997: 114).

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن موقع الدولة الإستراتيجي له أثر كبير في توجيه سياستها الداخلية وسياستها الخارجية، إذ إنه كلما كان موقع الدولة متميزاً تطلب منها ذلك تحمل الكثير من الأعباء والقيام بالكثير من الخطوات في سبيل تحقيق الإنجازات القائمة على العقلانية والفهم.

ثانياً: واقع التجربة العُمانية عبر التاريخ:

وقد شكّلت هذه التجربة مرجعاً لسياساتها الراهنة في التعامل مع جل القضايا، فتاريخ سلطنة عُمان شاهد على كفاحها للحفاظ على وحدة ترابها، وكفاح شعبها للدفاع عنها ضد كل أشكال العدوان وعلاقاتها بالعديد من القوى الدولية (وزارة الإعلام، 1997: 114). لذا جاءت

سياسة سلطنة عُمان لدعم مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخر وحسن الجوار وتحقيق المصالح المشتركة.

ونجد أن قراءة التاريخ العُماني يبين أن سلطنة عُمان استطاعت عبر محطات كثيرة أن تحافظ على هويتها وشخصيتها، وكذلك فإن هذا التاريخ حافل بالكثير من المواقف التي كانت تظهر كفاح الشعب العُماني في سبيل الحصول على الحياة الفضلى والابتعاد عن جميع الأمور التي قد تعرقل مسيرة هذا الشعب.

ثالثاً: التمسك بأبعاد الهوية العربية والإسلامية:

تعد سلطنة عُمان من أهم مرتكزات العروبة والإسلام داخل الوطن العربي والإسلامي، فدفاعها عنها مشهود عبر سياستها، ويتجلى ذلك بشكل ملحوظ في نضالها ضد البرتغاليين في القرن السابع وطردهم من العديد من بلاد المسلمين في الساحل الهندي والإفريقي، وقضائهم على هذا الخطر الذي هدد المسلمين ومقدساتهم، والمساهمة في دعم المقدرات الإسلامية والدفاع عنها (الرئيسي، 1996: 20).

رابعاً: دعم مبدأ الأمن والسلم الإقليمي والدولي:

عملت سلطنة عُمان على تحقيق الأمن والسلام ليس في منطقة الخليج وحسب بل في كثير من بلدان العالم، وذلك أن تحقيق التقدم والرخاء لشعوب العالم لا يمكن أن يتم سوى في ظل مناخ من السلام والأمن والاستقرار، ومن الشواهد على ذلك التدخل لحل الخلاف بين العراق والكويت على ترسيم الحدود (وزارة الإعلام، 1997: 115).

خامساً: الدراسة الواقعية للتطورات والعلاقات الدولية:

انتهجت سلطنة عُمان التقدير المبني على أساس الواقعية، والالتزان والحكمة، وبعد النظر وحسن التصرف في اتخاذ القرارات في المواقف السياسية بعيداً عن الانفعالات وردود الأفعال

في المواقف، أي اتباع نهج الدراسة الواقعية من خلال الدراسة المتأملّة والواعية والمتأنية لكل التطورات والأحداث، والعمل على تحليلها وتفسيرها والخروج بتصورات تترجم الواقع، وبناء على ما سبق يمكن الخروج بأهم المبادئ والأهداف التي تقوم عليها السياسة الخارجية العُمانية في القرن الواحد والعشرين في ضوء المرتكزات السابقة (القاسمي، 1989 : 85):

- 1- احترام القوانين والأعراف الدولية، ودعم دور المنظمات الدولية في خدمة السلام والأمن.
- 2- تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي، ومن ذلك الوقوف بشكل حازم ضد المخططات اليهودية لتهوديد القدس.
- 3- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.
- 4- الوقوف إلى جانب القضايا الدولية العادلة، ومن ذلك موقف سلطنة عُمان من قضية كوسوفو.

- 5- دعم وتعميق التعاون بين الخليج العربي والحرص على استتباب الأمن في الخليج العربي. وتتصرف أدوات السياسة الداخلية ومن ذلك الإمامية إلى تلك الموارد والمهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية (Herman, 1966, pp368-381)، أما هذه الأدوات فتتمثل في:

أولاً: الأدوات الاستخباريّة:

ويقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها.

ثانياً: الدعاية:

تعد الدعاية من الوسائل والأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية وبعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت الدعاية أبعاداً جديدة وتتنوع أساليبها بدرجة مذهلة حتى أصبحت إحدى واجهات الحرب الباردة بل وربما كانت أكثر هذه الواجهات أهمية وحساسية وتأثيراً (رواس، 2005: 33).

وكما هو معلوم فإن وسائل الإعلام العُمانية تدار وتوجه سلطنة عُمان بما يخدم أهدافها وسياساتها بشكل تنويري، وترتكز هذه الوسائل على الإذاعات والقنوات التلفزيونية والصحافة والمنشورات المطبوعة في الحصول على الدعم الداخلي ومخاطبة الشعوب العربية والإسلامية والأجنبية لكسب التأييد والدعم لسياسة السلطنة وأهدافها (الريامي، 2007: 279).

ثالثاً: الأدوات العلمية والتكنولوجية:

وتشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تتطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين (رواس، 2005: 34).

رابعاً: المساعدات الاقتصادية:

اهتمت سلطنة عُمان بتسخير قدراتها الاقتصادية والنفعية في خدمة القضايا العربية والإسلامية، وفي تقديم المساعدات الإنسانية للمنكوبين نتيجة الكوارث الطبيعية، أو تقديم المساعدات الاقتصادية للشعوب التي تعاني من ويلات الحرب بما يخدم تخفيف معاناتهم، كمساعدة الشعب الفلسطيني خاصة بعد الانتفاضة الأخيرة التي عانى منها الشعب الفلسطيني

صعوبات عدة، ودعم قضيته، من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية، ودعم أسر الشهداء، وعلاج الجرحى، وإرسال رسائل التأييد والشجب للكيان الصهيوني، ومتابعة جميع تطورات عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وفي ذلك يقول السلطان قابوس: "إن السلام مذهب آمننا به، ومطلب نسعى إلى تحقيقه دون تفريط أو إفراط، وقد تتبعنا جميعاً مسارات السلام المختلفة بشأن قضية الشرق الأوسط، وأن ما تم تحقيقه من خطوات مهمة بالنسبة للمسارين الفلسطيني والأردني قد أعطى العالم مثلاً نموذجياً يستحق الدعم والثناء من الجميع" (خطاب السلطان قابوس، 1998/4/18)، وإغاثة المنكوبين في مناطق عدة مثل موجات تسونامي التي حدثت في أندونيسيا (الريامي، 2007: 279).

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في تشكيل متغيرات السياسة الداخلية

تخضع البيئة العملية للسياسة الخارجية لجملة من العوامل الداخلية والخارجية، وهذه العوامل تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (الرمضاني، 1978: 27).

تضم العوامل الداخلية عدداً من المؤثرات من أهمها: الجغرافيا والسكان والموارد والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، ومهمات الحكومة، وطبيعة السكان ثم صانع سياسة الفرد (الرواس، 2005: 41).

أما المؤثرات أو العوامل الخارجية فيمكن تلخيصها بأنها كافة الظروف الخاصة بالأوضاع والعلاقات والأنشطة خارج حدود أراضي الدولة. وهذا كله يؤثر على موقف صانع القرار السياسي في سلطنة عُمان "السلطان قابوس بن سعيد" (الرئيسي، 1996: 19).

وبشيء من التفصيل نتوقف عند العوامل الخارجية المؤثرة على صناعة القرار السياسي الداخلي (الريامي، 2007: 281).

أولاً: النظام الدولي: ويقصد به طبيعة تفاعلات العلاقات بين الدول العظمى، وتأثيرات ذلك التفاعل على غيرها من الدول الأصغر، وما يترتب على ذلك من ظهور علاقات ثنائية بين عُمان وهذه الدول من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية تتكيف مع النظام العالمي الجديد مع المحافظة على شخصيتها، والقدرة على اتخاذ الخطوات السليمة في إطار السياسة الخارجية (الكيالي، 2008: 40).

ثانياً: النظام الإقليمي العربي الإسلامي: وهو تفاعلات العلاقات بين الدول العربية والإسلامية وتأثيرها في سياسة سلطنة عُمان الخارجية ويدخل في ضوئها العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان وهذه الدول، إذ تقيم سلطنة عُمان علاقات متميزة مع جميع الدول العربية بلا استثناء وخاصة

دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال التواصل مع الجامعة العربية والأشقاء العرب في سبيل اتخاذ خطوات مدروسة؛ لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي لهذه الدول، كما أن سلطنة عُمان تقيم علاقات مميزة مع الدول الإسلامية كباكستان وإيران واندونيسيا وغيرها من الدول في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية (ثابت، 2007: 227).

ثالثاً: عوامل تتعلق بالواقع السياسي داخل سلطنة عُمان: ويتمثل ذلك في الموقع الجغرافي والسكان والاقتصاد، والرأي العام، وتأثير ذلك في السياسة الخارجية، وموقف صانع القرار في سلطنة عُمان.

وبالنظر إلى الأجهزة الحكومية المختصة برسم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان وتنفيذها، فإنها تتركز في رئاسة السلطنة، ومجلس الوزراء، ووزراء الخارجية، والسلطان قابوس بن سعيد هو أعلى سلطة لرسم السياسة الخارجية العُمانية، وهو الذي يضع الخطوط الرئيسية لها، كما أنه يصدر القوانين والمراسيم التي تشمل المجال الخارجي، والمعاهدات الدولية والاتفاقيات والمواثيق، وتعيين وزير الدولة للشؤون الخارجية، وإعفائه من منصبه، كما يعتمد السفراء المعتمدين لدى السلطنة (الرئيسي، 1996: 26).

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فيعدّ أعلى سلطة تنفيذية، ويستمد سلطاته من السلطان قابوس، وهو مسؤول مسؤولية تضامنية أمامه، أما فيما يتعلق بوزارة الخارجية العُمانية فقد تم إنشاؤها عام 1970، بدلاً من مكتب (سكرتارية الشؤون الخارجية) الذي كان يستخدم سابقاً لتنسيق الشؤون الخارجية للبلاد، إذ تعدّ وزارة الخارجية لسلطنة عُمان الإدارة التي تدير وتوجه علاقات الدولة مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي، وتتمثل أهم المهمات المنوطة بوزارة الخارجية بما يأتي (الريامي، 2007: 277):

تلتزم الوزارة في أداء اختصاصاتها بالمبادئ المنصوص عليها في النظام الأساسي

للدولة، خاصة المبادئ السياسية الآتية:

- المحافظة على الاستقلال والسيادة ، وصون كيان الدولة.
- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب.
- وتهتدي الوزارة بوجه عام في تطوير علاقات السلطنة الخارجية وتوطيدها بالفكر السياسي للسلطان المعظم.

تتولى الوزارة مسؤولية إدارة ورعاية العلاقات والشؤون الخارجية، وتعدّ القناة الحكومية الرسمية للاتصالات الخارجية والمرجع الأساسي للحكومة في المسائل ذات الصلة بالعلاقات الدولية. وتختص الوزارة بجميع الشؤون الخارجية للسلطنة بوجه عام، وتتولى على وجه خاص ما يأتي:

- رعاية المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية للسلطنة مع دول العالم.
- بناء وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين السلطنة ودول وشعوب العالم.
- إقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم وإنشاء البعثات الدبلوماسية بما يخدم مصالح السلطنة.
- رعاية شؤون المواطنين العُمانيين في الخارج.

- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية في السلطنة بشأن استطلاع وتطوير أفاق التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الشقيقة والصديقة.
- المشاركة في الإعداد للجان الثنائية والمتعددة الأطراف واجتماعاتها، وفي المفاوضات التي تجري بين السلطنة والدول الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات، وفي المؤتمرات الدولية ذات الصلة بعمل الوزارة.
- تقييم مسار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين السلطنة والدول والمنظمات الإقليمية والدولية.
- تزويد الوزارات والمؤسسات المعنية بالمعلومات والتنسيق معها بشأن صياغة مواقف السلطنة إزاء المسائل ذات الصلة بعملها.
- رصد الأحداث والتطورات السياسية الإقليمية والدولية وجمع المعلومات عنها بما يخدم المصلحة العليا للسلطنة.
- صياغة المواقف السياسية للسلطنة إزاء الأحداث الإقليمية والدولية، وإبراز السياسة العُمانية أمام المحافل الدولية.
- التعاون مع الوزارات والجهات المختصة في الترويج لفرص الاستثمار الخارجي في السلطنة وكل ما من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة ويعزز الشراكة الإيجابية بين السلطنة ودول العالم في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتربوية والثقافية.
- تشجيع الحوار بين الدول وحل المنازعات بالطرق السلمية بما يحقق التعاون والتفاهم البناء، ويخدم الأمن والسلم الدوليين والتنمية الاقتصادية.
- اتخاذ إجراءات استصدار المراسيم السلطانية بالتفويض في التوقيع أو الانضمام أو التصديق على الاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس الوزراء، وحفظ هذه الاتفاقيات.

- إصدار أوراق التفويض للوفود العُمانية المشاركة في المؤتمرات الدولية، ووثائق الانضمام على الاتفاقيات الدولية.
- الإشراف على البعثات العُمانية في الخارج وإدارتها.
- إصدار جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة وجوازات الخدمة، بما يتفق مع أحكام القانون.
- الإشراف على المعهد الدبلوماسي العُماني وإدارته، وتطوير برامج ومناهج العلمية والأكاديمية لتطوير قدرات العاملين بالوزارة ومستوياتهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وزارة الخارجية.
- الإشراف على النادي الدبلوماسي العُماني وفقا للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وزارة الخارجية .
- الإشراف على البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى السلطنة، بما في ذلك الحي الدبلوماسي، والتنسيق مع الجهات المختصة بشأن كل ما من شأنه تسهيل مهمات تلك البعثات.
- التصديق على جميع الشهادات والمستندات والوثائق الصادرة من الوزارات والمؤسسات الحكومية في السلطنة أو المصادق عليها من قبل بعثات السلطنة في الخارج.
- القيام بمهمات أمين السجل المدني من خلال بعثات السلطنة في الخارج وفقا لأحكام قانون الأحوال المدنية.
- تنظيم قواعد إنشاء لجان أو جمعيات الصداقة مع الدول الأخرى، وإصدار التراخيص بإنشائها بقرار من الوزير المسؤول طبقا لما تقرره اللائحة (الريامي، 2007: 277).
- وتمارس الوزارة اختصاصاتها من خلال بعثاتها في الخارج وأجهزتها المحددة في هيكلها التنظيمي.

ويمثل التوجه العربي لسلطنة عُمان بقوة أحد الملامح البارزة للسياسة الخارجية العُمانية التي صاغها السلطان قابوس أساساً، وذلك بعد أن كانت السلطنة تتبع من قبل سياسة عزلة ولا ترحب بالانخراط في المحيط العربي، وكان وراء هذه السياسة عدد من العوامل منها (ثابت، 2007: 229):

أولاً: مؤثرات الخبرة التاريخية المتراكمة للسلطنة، فقد صبت تحركاتها وتفاعلاتها في مواجهة التحديات التي فرضتها مصالح القوى المسيطرة في المحيط الهندي والخليج العربي، وهو الأمر الذي نجم عنه عجز الحكم العُماني السابق طوال الأعوام 1932-1970 عن إدراك أن نظاماً عربياً جديداً قد ولد وخصوصاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وصار هذا النظام يشكل إطار التفاعلات العربية - العربية.

ثانياً: تردد الدول العربية في قبول سلطنة عُمان في النظام العربي وكان وجود قوات بريطانية في سلطنة عُمان أحد أسباب هذا الموقف.

لقد ارتبطت عملية انفتاح سلطنة عُمان على محيطها العربي والخليجي مع مجيء السلطان قابوس إلى الحكم بتفاعل شديد التركيب والتعقيد مع بيئة النظام الدولي وعصر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهة وبيئة النظام العربي التي تميزت باستقطاب سياسي وعسكري تراوح بين الحدة والمرونة على معظم قضايا العلاقات العربية - العربية، والعلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي من جهة أخرى، إذ خيمت على الأجواء العربية تطورات الصراع العربي والإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والمد الوطني الراديكالي العربي (العودة إلى الأصول والجذور والتمسك بها) في مواجهة الدول المحافظة والتقليدية، وكان التنافس السوفياتي الأمريكي على المنطقة العربية وما جاورها يلقي بمضاعفاته الحادة في صورة انقسام وتفاعل صراعي أو تعاوني بين الأقطار العربية، إزاء هذه الأوضاع رسمت

سلطنة عُمان سياساتها الخارجية انطلاقاً من أهمية أن تتأسس علاقاتها مع مختلف القوى والأطراف العربية والدولية، وذلك بصرف النظر عن الأيدلوجيا السياسية لهذه القوى والأطراف وهذا ما عبر عنه السلطان قابوس في العيد الوطني الـ16 بقوله: "هذا البلد يرفض أن تكون صداقته حكراً لأي بلد وكذلك مصالحه، ونحن نمارس سياسة الانفتاح، ولسنا ملزمين أمام أية دولة إلا دولة عُمان" (التقرير الاستراتيجي العربي، 1987).

وبإيجاز يمكن القول بأن طبيعة الشخصية العُمانية قد انعكست على سمات السياسة الخارجية، هذه الطبيعة التي تميزت بالهدوء والتقبل للطابع التحديثي مع المحافظة على الأصالة، ولا ننسى في هذا المجال جهود السلطان قابوس الذي حدد ملامح هذه السياسة في علاقة عُمان بالخارج، تلك العلاقة التي ارتبطت بالدول الغربية الرأسمالية استناداً إلى المصالح النفطية والتبادل التجاري (ثابت، 2007: 230).

وقد أسهم الخلاف العربي حول عدة قضايا منها عضوية سلطنة عُمان في الجامعة العربية والتمرد المسلح في ظفار في تشكيل بعض مدركات السياسة الخارجية العُمانية تجاه النظام الدولي، والحرب الباردة في عقد السبعينات بصفة خاصة. وهو الأمر الذي تجلّى في محاولة سلطنة عُمان إيجاد مبررات لاستمرار الرابطة التقليدية بين بريطانيا سياسياً وعسكرياً، ثم الانفتاح الملحوظ على الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، والترحيب بتعاون أوثق معها يصل إلى حد التعاون العسكري (الشنفري، 1995: 114).

المطلب الثالث

تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

ترتكز سياسة سلطنة عُمان الخارجية على عدة أسس وثوابت رئيسية ترسخت منذ مئات السنين، ومن خلالها استطاعت سلطنة عُمان القيام بأدوار إقليمية ودولية مهمة ومؤثرة تتفق مع الوزن الاستراتيجي والجيوبوليتيكي الكبير لها (ثابت، 2007: 25).

وقد تفاعلت المسارات التاريخية لسلطنة عُمان منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر والتي بنيت على ثوابت راسخة مع المعطيات الجغرافية ومع الحقائق الإستراتيجية من جانب مع المقومات الذاتية لسلطنة عُمان للسياسة الخارجية العُمانية، خصوصاً مع تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام 1970، وتبني سياسة نشطة تمثلت في التفاعل الإيجابي مع النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه، ومع القوى الإقليمية والأقطار العربية وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وإذا كانت السياسة الخارجية العُمانية قد تأثرت بشدة باستكمال التعاون والصراع عبر التاريخ مع القوى الدولية المؤثرة (البرتغال، إيران، انجلترا... الخ) وتعاملت معها بغرض إنجاز أهداف استراتيجية معينة مثل تأمين سلامة السواحل البحرية العريضة، والدفاع عن مضيق هرمز، وساحل بحر العرب، وبحر عُمان، فإن تفاعلات عُمان التاريخية مع شبه الجزيرة العربية اتسمت إلى حد كبير نسبياً بالرغبة في العزوف عن الانخراط في صراعات ومنافسات وتحالفات المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والبحر الأحمر، والتي شكلت بالنسبة لسلطنة عُمان "الداخل" أو المحيط الأرضي المجاور (الريامي، 2007: 282).

أما دور السياسة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية لسلطنة عُمان فيبرز من خلال:

1- الدور المؤثر على المستوى الخليجي:

أدركت سلطنة عُمان بحكم موقعها وخبرتها التاريخية في التعامل مع مجريات الأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية، وبُعد نظر وحنكة السلطان قابوس، طبيعة الوضع في الخليج وتقاطع المصالح فيه، ليس فقط على المستوى الإقليمي ولكن على المستوى الدولي كذلك، حيث سعت ومنذ وقت مبكر، وقبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي وبعده، إلى التوصل إلى صيغ تحفظ الأمن والاستقرار في الخليج العربي وتبتعد به عن الاستقطاب الجاد بين الأطراف المعنية، وعلى أساس أن الأمن في الخليج يقع في المقام الأول على عاتق أبنائه، ومن ثم يتسع ليشمل كل الدول المطلة عليه.

وبينما أكدت مختلف التطورات التي شهدتها منطقة الخليج مصداقية وبعد نظر الرؤية العُمانية، وحيوية المقترحات التي طرحتها السلطنة. استضافت مسقط خمسة مؤتمرات للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هي: القمة السادسة عام 1985، والقمة العاشرة عام 1989، والقمة السادسة عشر عام 1995، والقمة الثانية والعشرين عام 2001، والقمة التاسعة والعشرين عام 2008، وكان لها أثرها القوي في مسيرة المجلس نظراً لما تم إقراره خلالها من إستراتيجيات، وخطط وبرامج لدعم التعاون بين دول المجلس وتطوير أدائه (وزارة الإعلام، 2009: 110). وقد أكد السلطان قابوس في خطابه بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني السادس والعشرين في نوفمبر 1996 "أن بناء الثقة بين دول المجلس وعدم السماح لاختلاف وجهات النظر - الذي قد يحدث من حين لآخر - لن يُحيد بها عن أهدافها الكبرى في الاستقرار والتكافل الاقتصادي والرفاه الاجتماعي اللذين يعدان من أهم العوامل في ترسيخ دعائم الأمن والطمأنينة، وفي استمرار النمو والتطور في هذه الدول" (وزارة الإعلام، 1997 : 258).

أما على مستوى العلاقات الثنائية فقد قدمت السلطنة أنموذجاً يحتذى به في علاقاتها مع الدول الشقيقة أعضاء المجلس، من خلال التوصل إلى استخدام البطاقة الشخصية في تنقل المواطنين بين السلطنة وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، وانضمت إليها لاحقاً كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين عبر كل المنافذ الحدودية. شاركت السلطنة بنشاط في اجتماعات اللجنة الرباعية التي شكلتها قمة الدولة لتتقية الأجواء بين البحرين وقطر (الريامي، 2007: 285).

2- الدور المؤثر على المستوى العربي:

تلعب السلطنة دوراً نشطاً على المستوى العربي، بحكم علاقاتها الطيبة والوثيقة مع مختلف الدول العربية، سواء في تنقية الأجواء العربية أو دعم الجامعة العربية أو تشجيع الحوار البناء بين الأشقاء لتجاوز خلافاتهم. ونفذت هذا الدور ببراعة وحكمة نتيجة لسياستها الخارجية المتوازنة التي رسمها صانع القرار العُماني، للتعامل مع جميع الدول العربية بما يخدم مصالح العرب وقضاياهم، ويوحد صفهم أمام التحديات المحيطة بهم، ونفذت هذه السياسة الهادئة الرصينة كما يأتي (ثابت، 2007: 231):

أ- على مستوى العلاقات العُمانية - اليمنية، فإنها قدمت أنموذجاً يحتذى به في حل مشكلات الحدود بين الأشقاء، وتمكنت الدولتان من تحويل مناطقها الحدودية إلى مناطق للتعاون والتواصل، إذ تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود الدولية في عام 1992.

ب- عملية السلام في الشرق الأوسط: في إطار نهج الإسلام الذي تتبعه السلطنة، وإيماناً منها بأهمية وضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، ساندت السلطنة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك من بداية تلك الجهود على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة واتفاقيات مدريد للسلام عام 1991م والاتفاقيات التي وقعت في هذا

الإطار. وقد أكد السلطان أنه: "فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فنحن ندعو بقوة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للاستمرار في أقرب فرصة، وإلى استعادة الدول العربية أراضيها وسيادتها، وإلى السلام والاستقرار في كل أرجاء العالم"، كما أن سلطنة عُمان كان لها دور بارز في التأكيد على حماية المقدسات الإسلامية وخاصة في القدس من خلال التنبيه لخطورة ما يقوم به الكيان الصهيوني من تهويد للمنطقة، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه السلطنة لرعاية المقدسات الإسلامية وخاصة في القدس (وزارة الإعلام، 1997: 159).

ونددت السلطنة في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالممارسات التعسفية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وطالبت المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته حيال الشعب الفلسطيني، وإفساح المجال لتطبيق خارطة الطريق نحو تحقيق تسوية سلمية تفي باحتياجات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة.

ج- تتمتع سلطنة عُمان بعلاقات دولية مميزة ودبلوماسية متزنة مع كافة الدول العربية، وتقف دائماً بتعقل أمام المنازعات والأزمات التي تنشأ بين الدول العربية، فتكون من الدول المقبولة لدى جميع الأطراف للقيام بالوساطة لحل هذه المنازعات كما حدث في النزاع الذي دار بين الكويت والعراق عام 1990م حول ترسيم الحدود بين البلدين.

د- مساندة جهود تحقيق الاستقرار في العراق: وقفت السلطنة بقوة ضد الاحتلال العراقي للكويت، وشاركت في جهود تحرير الكويت عام 1991، وكذلك حرصت على امتداد سنوات الحصار على الشعب العراقي الشقيق على العمل بكل الوسائل من أجل رفع الحصار، وتخفيف معاناة الشعب العراقي من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996م،

الذي أسهم في إصداره مجلس الأمن الدولي في منتصف التسعينات من القرن الماضي. وكذلك أكدت السلطنة على حقوق العراق القانونية، وتوفير كل عناصر الاستقرار للشعب العراقي، فإنها رحبت بعملية انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، كما أعربت عن تأييدها ودعمها للحكومة العراقية، وإلى تطلعها لتطوير العلاقات الأخوية في كل ما من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة. ويؤدي إلى الاستقرار وإعادة الإعمار والرفاهية للشعب العراقي.

3- التحرك الإيجابي على المستوى الدولي:

خطت السلطنة على المستوى الدولي خطوات إلى جانب كبير من الأهمية ليس فقط للإفادة من موقعها الاستراتيجي، وتحويل السلطنة إلى مركز تجاري إقليمي متطور، وإنما أيضاً لاستثمار علاقات تاريخية ضاربة في أعماق التاريخ لتحقيق مصالحها الوطنية وكما يأتي:

أ- تطوير علاقاتها مع الدول المطلة على حوض المحيط الهندي والدول الآسيوية الأخرى، وليتوازي، وليتكامل في الواقع مع النشاط العُماني والعلاقات والالتزامات القوية للسلطنة في دوائر علاقاتها الأخرى خليجياً وعربياً. ومن ثم لا تتقاطع ولا تتنافس ولا تحول أيضاً، ولكن توفق بين التحركين وعلى نحو يعزز كل منهما الآخر.

ب- لعبت السلطنة دوراً حيوياً في إنشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي التي تم الإعلان عنها في موريشيوس في مارس عام 1997، واختيرت السلطنة نائباً للرئيس، وتتكون هذه الرابطة من (عُمان، موريشيوس، الهند، جنوب إفريقيا، استراليا، سنغافورة، كينيا) التي من مبادئها العمل على تسهيل ودعم التعاون الاقتصادي بين تلك الدول، والتعاون في إطار دول المحيط الهندي بما يكفل الاحترام التام لمبادئ المساواة في السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية والتعايش السلمي، وقد ساعدت عُمان في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية والمساعدة في حل الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ج- وفي الوقت الذي تطورت فيه العلاقات بين السلطنة والدول الأخرى في تلك الرابطة سعت السلطنة إلى دفع وتنشيط علاقاتها على المستوى الثنائي مع عدد من تلك الدول وبخطوات كبيرة.

د- تمثل العلاقات الإفريقية العُمانية حلقة مهمة من حلقات السياسة العُمانية، إذ توطدت هذه العلاقات على مدى قرون عديدة قبل الإسلام وبعده أيضاً من خلال التجارة والهجرات العُمانية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا التي وصلت إلى ذروتها خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (1806-1956) واتخاذه زنجبار عاصمة ثانية لدولته المترامية الأطراف اعتباراً من عام 1932. وقد استمر الوجود العُمني بها أكثر من قرن من الزمن (جابر، 1994: 74-76).

ه- ترتبط سلطنة عُمان بعلاقات دولية قوية وقديمة مع الدول الأخرى منذ فترة قديمة وخاصة مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى القرن الثامن عشر. واتسمت سياسة عُمان بالوضوح والصدق والمصادقية، إذ استطاعت خلال القرون المتعاقبة أن تكون علاقات دولية متوازنة مع مختلف الدول، وعلى كافة المستويات سواء الخليجية أو العربية أو الإسلامية أو الدولية. ويعود سبب ذلك إلى رسم سياسة خارجية ناجحة، وتفهم صانع القرار العُمني لأهمية العلاقات الدولية، وكيفية استغلالها لما يخدم مصالح السلطنة، إذ استطاعت عُمان منذ تولّى السلطان قابوس مقاليد الحكم أن تستعيد مكانتها ودورها النشط في مختلف المحافل الدولية والهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية وذلك عبر علاقات طيبة مع أكثر من (140) دولة في العالم، وأكثر من (105) من المنظمات

والهيئات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار قدمت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيكو) في مارس 2004 درع المنظمة إلى السلطان قابوس عرفاناً لجهود جلالاته الخيرة في تعزيز العمل الإسلامي المشترك. إذ تمكن السلطان قابوس بن سعيد من تحقيق الكثير من التقدم والرقى لسultanته في زمن وجيز، إضافة إلى بناء علاقات دولية مميزة مع دول العالم، وما حدث لم يأتِ اعتباطاً أو مصادفة وإنما جاءت نتيجة السياسة الخارجية الواعية التي استطاعت القيادة تجيئرها بما يخدم مصالح الوطن (وزارة الإعلام، 2004-2005: 112).

المبحث الثاني

أثر المتغيرات والتطورات الخارجية على السياسة الخارجية العُمانية

أكدت الدبلوماسية العُمانية الحديثة على ضرورة الاهتمام بتدعيم التعاون بينها وبين العالم العربي والإسلامي ودول العالم عبر الانضمام للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية منها والعالمية اقتناعاً منها بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات لدعم التعاون بين الدول، فعلى المستوى الإقليمي اهتمت سلطنة عُمان بإرساء قواعد ثابتة وممتينة للتعاون من أجل المصلحة المشتركة بين حكومات وشعوب منطقة الخليج العربي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً، من واقع أهمية منطقة الخليج العربي وثرواتها الطبيعية الغنية بالنفط.

وقد دعمت سلطنة عُمان مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ المشاورات الأولى لإنشائه، وكانت القمم التي عقدت في مسقط - القمة السادسة 1985، العاشرة 1989، السادسة عشر 1995، والقمة الثانية والعشرون 2001، والقمة التاسعة والعشرون 2008 التي كانت بمثابة نقاط تحول في مسيرة المجلس، وإضافة إلى تطلعات شعوب المجلس والمتغيرات الدولية والإقليمية.

وعلى المستوى العربي فقد انضمت سلطنة عُمان إلى جامعة الدول العربية وصادقت على ميثاقها في 29 سبتمبر عام 1971، بعد طول غياب وعزلة عن الساحة العربية، وذلك بوعي منها في الشعور الوطني ورغبة منها في المشاركة البناءة على المستوى العربي والدولي، وعلى ذلك أخذت سلطنة عُمان في الانضمام تدريجياً في كل المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية.

وعلى صعيد العالم الإسلامي فقد انضمت سلطنة عُمان إلى منظمة العالم الإسلامي في التاسع والعشرين من فبراير عام 1972، وذلك استجابة لأهداف المنظمة بالحفاظ على القيم

الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الإسلام، وتوحيد جهود الدول الإسلامية لإقامة سلام عالمي يوفر الأمن والحرية والعدالة، وعلى الصعيد العالمي فقد انضمت سلطنة عُمان إلى هيئة الأمم المتحدة في السابع من أكتوبر عام 1971، ومنها تدرجت السلطنة في الانضمام للمنظمات التابعة لها كمنظمة الصحة العالمية في مايو 1971، ومنظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر 1971، وصندوق النقد الدولي في ديسمبر 1971، كما لعبت سلطنة عُمان دوراً بارزاً في مختلف هيئات ولجان الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، فهناك وفد في مقر منظمة (الأونكتاد) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى المتخصصة في جنيف، واليونسكو في باريس.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: متغيرات السياسة الخارجية العُمانية الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية العُمانية.

المطلب الثالث: تطبيقات السياسة الخارجية العُمانية.

المطلب الأول

متغيرات السياسة الخارجية العُمانية الإقليمية والدولية

حرصت سلطنة عُمان منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم على توثيق علاقات السلطنة مع الدول العربية الشقيقة حتى في أوقات الأزمات التي شهدتها الأمة العربية، وكان موقف سلطنة عُمان ينطلق من تغليب مصالح الأمة العربية من خلال التأكيد على انتماء السلطنة للأمة العربية والنظر إلى أي موقف عربي من خلال مدى وصدق ورؤيته العربية، ولقد أكدت الدبلوماسية العُمانية الحديثة توجهاتها وذلك باهتمامها بتدعيم التعاون بينها وبين العالم العربي والإسلامي، وحرصت على إقامة أقوى العلاقات مع الدول والتعاون معها (الرواس، 2005: 69).

وقد تمثلت أولى الخطوات بتدعيم وجودها في مجلس التعاون الخليجي، وقد اهتمت سلطنة عُمان بالعمل في إطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهي إحدى الدول الرئيسية التي أسهمت في إنشاء المجلس عام 1981، من خلال الدعوة التي وجهها السلطان قابوس لدول الخليج لبحث التوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة وتحدد العلاقات بين دولها في مؤتمر وزراء الخارجية لدول الخليج العربية في 25 نوفمبر 1976، كما تسعى السلطنة منذ قيام مجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج العربي إلى تطوير وتنمية التعاون القائم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية بما يدعم المسيرة الخليجية لصالح الدول العربية في الخليج، كما أن دور سلطنة عُمان في إنشاء المجلس يبرز من خلال سعي السلطنة لتطوير التعاون والتكامل بين دول المجلس سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي، انطلاقاً من إدراك السلطنة بحكم موقعها وخبرتها التاريخية

ويُعدّ نظر السلطان قابوس لطبيعة الوضع في الخليج وأهميته الإقليمية والدولية (الرئيسي، 1996: 27).

وفي هذا الإطار يقول السلطان قابوس: "الرؤية العُمانية هي نفس الاسم للمجلس، المجلس هو للتعاون، وهو ليس اتحاد... إنما يتطور بعد ذلك إلى شيء اسمه وحدة هذا شيء لا أستطيع أن أتكهن فيه الآن" (حديث صحافي للسلطان قابوس لصحيفة الخليج الإماراتي، 11 يناير، 1986).

وقد التزمت الدبلوماسية العُمانية على الصعيد الخليجي بمبادئ وأهداف المجلس بالحفاظ على الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وتحقيق الرخاء والرفاهية والأمن والاستقرار لشعوبها، نظراً لأهمية الموقع الجغرافي المتقارب بحكم الارتباط والعلاقات، والوشائج العميقة التي تربط أبناء هذه المنطقة بعضهم ببعض، ولذا فإن الدبلوماسية العُمانية تعطي الأهمية الكبرى في تحركها الدبلوماسي لهذا الجانب الذي يحترم المصالح والأهداف المشتركة لدول المجلس (الشنفري، 1990: 212). كما عبر عن ذلك السلطان قابوس في خطابه يقول: "إن أمن المنطقة كل لا يتجزأ واستقرارها مسؤولية كل الحكومات وشعوب المنطقة" (خطاب السلطان في العيد الوطني الخامس، 1975).

كما شاركت سلطنة عُمان في معظم مؤتمرات الجامعة العربية سواء كانت مؤتمرات قمة، أو على مستوى وزراء الخارجية العرب بهدف تدعيم علاقاتها مع شقيقاتها من هذه الدول والمساهمة في كل الجهود المبذولة لخدمة ونصرة قضايا المنطقة العربية (عُمان في عيون العالم، 1987: 98). وأصبحت سلطنة عُمان عنصراً مهماً ونشطاً في المشاركة الإيجابية في مختلف اجتماعات ونشاطات جامعة الدول العربية، كذلك فإن العلاقات الثنائية بين السلطنة والعديد من الدول العربية قد شهدت تطوراً كبيراً لخدمة المصالح المشتركة، وأهداف الجامعة

العربية، وقد ركزت سلطنة عُمان في سياساتها الخارجية على الصعيد العربي للمساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصره القضايا العربية العادلة وفي مقدمتها قضية العرب المصيرية - قضية فلسطين - وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامته دولته المستقلة (الشنفري، 1990: 213).

ولعل أهم ما يميز هذه السياسة، مرونتها وفهمها للأحداث على أساس واقعي بعيد عن أي تأثيرات أو تأثر بمواقف معينة، وذلك لخدمة وحدة الصف العربي، وتوثيق العلاقات الحميمة مع الدول العربية الشقيقة والصديقة في إطار احترام السيادة الوطنية لهذه الدول (الرواس، 2005: 79).

وفي هذا الجانب يقول السلطان قابوس: "إننا جزء من الأمة العربية تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح ولا لبس فيه ولا غموض وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي لدعمه بالدم والمال ونساعده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله" (وزارة الإعلام العمانية، 1997: 99).

ومن منطلق السياسة العمانية تجاه الدائرة العربية، ما قاله السلطان قابوس: "العمل على أخذ عُمان لمكانها الطبيعي في الصف العربي لنتمكن من المساهمة في الجهود العربية وتأييدها ونصرة قضاياها العادلة (وزارة الإعلام العمانية، 1997: 98).

وقد حدّدت سلطنة عُمان علاقاتها الخارجية مع جميع القوى من منطلق تحقيق المصلحة الوطنية أولاً، وعلى أهمية هذه القوى، وضرورة الانفتاح عليها والتعامل معها ثانياً، بصرف النظر عن الأيدولوجية السياسية لهذه القوى: "هذا البلد يرفض أن تكون صداقته حكراً لأي بلد

وكذلك مصالحه، ونحن نمارس سياسة الانفتاح... ولسنا ملزمين أمام أية دولة إلا دولة عُمان" (حديث السلطان قابوس لمجلة الحوادث اللبنانية، 27/10/1972).

لذلك كانت علاقات سلطنة عُمان مع دول العالم علاقات متميزة، والدبلوماسية العُمانية تتال التقدير والاحترام نظراً إلى مجهوداتها على الساحة الدولية في سبيل ترسيخ مفاهيم الإكثار من الصداقات على أساس التساوي في الحقوق والواجبات والنظر الموضوعي إلى المصالح المتبادلة، وإلى التكافؤ في التعاملات وإلى عدم التدخل في شؤون الآخرين وإلى توطيد دعائم السلام والعدل والحق والاستقرار والازدهار (الرواس، 2005: 115).

وكانت سلطنة عُمان هي أول دولة خليجية تقيم علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1850، ومع مجيء السلطان قابوس افتتحت عُمان بعثة دبلوماسية لها في نيويورك، وافتتحت الولايات المتحدة سفارة لها في مسقط عام 1972، تطورت العلاقات قليلاً فأبرمت صفقة لشراء أسلحة من أمريكا (القاسمي، 1989: 57).

وشهدت هذه العلاقات تطورات مهمة، فقد سعت كل من سلطنة عُمان والولايات المتحدة إلى تقوية العلاقات الثنائية والنهوض بها إلى أعلى المستويات، وقد قام عدد كبير من المسؤولين في الدولتين بزيارات متبادلة (الرواس، 2005: 118).

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فقد أقامت سلطنة عُمان علاقات ممتازة مع الاتحاد السوفياتي؛ وذلك في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري والمشاركة في حل القضايا المشتركة وبما يحقق مصلحة الطرفين، إذ تم إعداد الترتيبات النهائية في سبيل تطوير العلاقات بما يخدم مصلحة الطرفين، على أعلى المستويات وفي إطار من الدبلوماسية المتميزة بين البلدين لذلك شهدت العاصمة السوفيتية موسكو في 18 ديسمبر 1985 أول موكب رسمي لأول سفير لسلطنة عُمان، كما أعلن السلطان قابوس عن إقامة علاقات مع موسكو في أكتوبر 1985، وقد

تضمن بيان إقامة العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة عُمان والاتحاد السوفياتي التأكيد على الاحترام المتبادل، وحرمة الأراضي الوطنية، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة (حمودي، 1993 : 20).

وتكتسب العلاقات العُمانية البريطانية صبغة تاريخية، تعدّ من أقدم العلاقات في تاريخ سلطنة عُمان، إذ كانت الدولتان ترتبطان باتفاقيات تجارية، وتقوية الأطر العُمانية عن طريق إرسال الخبراء البريطانيين إلى عُمان (الرواس، 2005: 126).

وحققت دبلوماسية العلاقات المتوازنة بين سلطنة عُمان وكل من بريطانيا وفرنسا ذروة إنجازاتها في عام 1862 عندما وقعت القوتان اتفاقاً مشتركاً باحترام استقلال كل من زنجبار ومسقط في إطار الإمبراطورية العُمانية في أعقاب وفاة السيد سعيد بن سلطان ونشوب نزاع بين ورثته على عرش السلطنة التي كانت تضم مسقط وزنجبار ثم اقتسامها كل من السيد ثويني بن سعيد سلطاناً لمسقط والسيد ماجد بن سعيد سلطان لزنجان إثر قبولها بالتحكيم الإنجليزي في النزاع بينهما (Allen, 1987, pp107-108).

وتعد قصة العلاقات العُمانية مع كل من بريطانيا وفرنسا أنموذجاً للعلاقات بين سلطنة عُمان والقوى الرئيسية الأخرى في العالم، ففي الفترات التي تمكنت فيها سلطنة عُمان من الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الدولتين استطاعت الحصول من كل منهما على اعتراف متبادل باستقلالها، إذ إن سلطنة عُمان اتبعت كل السبل الكفيلة بتحسين العلاقات مع هاتين الدولتين وصولاً إلى تحقيق الاستقلال الكامل على التراب العُمني (نوار، 1982: 41).

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية العُمانية

رغم جميع الأحداث والتطورات والتحويلات التي شهدتها التوازنات الدولية في القرن العشرين ونهاياته بصورة خاصة إلا أنّ سلطنة عُمان حافظت على علاقاتها الخارجية بشكل جيد. وتعود أسباب ذلك إلى تنامي واتساع المصالح الاقتصادية المتبادلة بين دول مجلس التعاون وعُمان، كذلك بين اليمن وإيران والهند وباكستان ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

وتمّ ذلك عبر حركة اقتصادية من خلال استيراد البضائع والأسلحة والأيدي العاملة على مستويات عديدة ومختلفة.

وقد ساعد على ذلك ما اتصفت به السياسة الخارجية العُمانية من وضوح وواقعية وابتعاد عن الشعارات الكبرى والأهداف بعيدة المنال والتركيز بصورة أساسية على التعامل مع الحقائق الواقعية، والعمل على تحقيق المكاسب الممكنة في ظل الظروف الموضوعية القائمة مع التحرك للأمام بانتزان وعقلانية لتحقيق مستقبل أفضل (الرواس، 2005: 132)

وبشكل عام فإن أهم العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية العُمانية كالاتي (ثابت، 2007: 228):

- 1- إدراك معطيات البيئتين العربية والدولية وضرورة التفاعل: إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان قد حكمتها مجموعة من القيم والانتماءات والروابط العربية الإسلامية مثل مفهوم العروبة وما يتصل به من قيم سياسية ترتبط بالصراع العربي - الإسرائيلي، والأمن الوطني العربي، والعمل العربي المشترك، إلى جانب مجموعة القيم الإسلامية إذ يعتقد السواد الأعظم من العرب الإسلام، وتشكل هذه القيم أحد أهم مصادر

الشرعية الوطنية للسياسة الخارجية العُمانية، وهذا دفع سلطنة عُمان للانتماء للوطن العربي والتفاعل مع جل قضاياها. وفي ذلك قال السلطان قابوس بن سعيد بشأن هذا الهدف: إن السعي إلى تحقيقه يرمي إلى "أن نؤكد من جديد وجه عُمان العربي وأصالتها العربية وإخلاصها لكل القضايا العربية وفي مقدمتها قضية شعب فلسطين الذي اغتصبت أرضه ظلماً وغدراً من العدو الصهيوني في العام 1948م" (وزارة الإعلام العُمانية، 1997: 198).

بيد أن عوامل مستجدة عديدة أسهمت في عقد الثمانينات في تبلور التوجهات العربية والدولية لسلطنة عُمان على أساس من ترسيخ وتأكيد المنطلقات الإستراتيجية التي تتمتع بقدر عالٍ من الاستقرار والثبات، فقد انتهى تمرد ظفار (1962-1975) وأخذت السلطنة تسعى إلى تجاوز الجراح بعدد من المصالحات مع الأطراف العربية المجاورة وخصوصاً اليمن الجنوبي سابقاً والسعودية، وكان من أبرز ملامح التغيير هو إدراك ضرورة أن تتبنى عُمان تصورات محددة لعدد من القضايا الإستراتيجية والسياسية.

2- الأولويات القائمة على الحقائق السياسية الدولية والعربية: يمكن القول بأن السياسة الخارجية العُمانية إزاء محيطها العربي بالذات ونطاقها الإقليمي انطلقت من مجموعة من الحقائق السياسية التي عدت موجهاً رئيسياً لعلاقات عُمان العربية والإقليمية على النحو الآتي:

أ- أوليات مقتضيات الأمن الوطني والوحدة الداخلية، ذلك أن السياسة العُمانية تؤمن أن الأمن الوطني والوحدة الداخلية هي المعيار الذي يحدد الأصدقاء والأعداء، ومن هنا فقد تركت مرارة تمرد ظفار ظلالاً ظلت مستمرة انطلاقاً مما عدته السلطنة العُمانية تدخلا من قبل دول عربية يساعد على هز الاستقرار الداخلي.

ب- إيمان السلطنة الاستراتيجي بخبرات التاريخ وثوابت الجغرافيا، ومن هنا إدراك عُمان بأن مختلف الأقطار العربية وغير العربية الموجودة في المنطقة مسؤولة مسؤولة مشتركة عن المنطقة في إطار عدة مبادئ أساسية منها:

- الإيمان بسياسة السلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

- الإيمان بأن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي لا يتم إلا من خلال التسوية السلمية القائمة على إعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين.

ج- إدراك مبكر لدور عُمان القيادي في المشاركة الفعالة في صياغة تصورات أمن الخليج ككل وفي سياسات وترتيبات التعاون والدفاع الإقليمي عن الخليج.

3- مقومات الرؤية العُمانية لأمن الخليج: تتمثل الرؤية العُمانية لأمن الخليج من خلال:

أ- القيام باتصالات وتحركات ثنائية داخل المنطقة.

ب- الاشتراك في المستويات الأدنى من التعاون الإقليمي مع الاستمرار في المناداة بإقامة مستويات أعلى من العمل المشترك.

ج- الإبقاء على علاقات متوازنة مع مختلف الدول على أساس من احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

د- تنمية العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل استقرار المنطقة.

المطلب الثالث

تطبيقات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

يبدو واضحاً أن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان شهدت تطورات واضحة، وكانت هذه التطورات نابعة ومرتكزة على مبادئ أرساها نظام الحكم. ومن أهم تلك المبادئ تطلّع مؤسسة الحكم إلى عالم يسوده السلام والأمن والطمأنينة وينبذ الإرهاب ويدينه بعدّه عدواً للسلام فضلاً عن التصدي له ومحاربتة واستئصال جذوره. ولا شك في أن عملية صنع القرار السياسي بما يترتب عليه من نتائج ينبغي أن تراعي مصلحة الوطن أولاً، وهذا ما أراده السلطان قابوس بن سعيد من خلال قراراته التي أثبتت أن مصلحة الوطن تأتي أولاً بما يعنيه ذلك من محافظة على وحدة كيانه ومستقبله (حسين وخريسان، 2007: 251).

ويمكننا تقسيم العوامل المؤثرة على القرار بما يلي (مقلد، 1982: 254):

1. دور صانع القرار الرسمي في هيكل صنع القرارات المسؤولة.
2. ميوله واتجاهاته الشخصية.
3. رؤيته لمصالح دولته وطبيعة تقييمه لها.
4. إدراكه للموقف الخارجي، وكذلك إدراكه لمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.
5. مدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية وذلك في الدول التي ينتمي فيها متخذ القرار السياسي إلى حزب معين.
6. انتماءاته المذهبية أو ميوله العقائدية.
7. القواعد والإجراءات المنظمة لعملية صنع القرارات.
8. تقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة.

9. الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية.
10. الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات سابقة.
11. التقاليد والأعراف.
12. الاتجاهات الشعبية في دولته.
13. توقعاته عن السلوك الذي يحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذات العلاقة بالموقف.
14. الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار.

ويرتكز القرار السياسي على ثلاثة متغيرات رئيسية هي (مقلد، 1982: 256):

- 1- صناعة القرار.
- 2- الموقف الذي يواجهه صناع القرار.
- 3- الهدف من اتخاذ القرار.

انطلاقاً من افتراض (سنايدر) لعقلانية صناع القرار فقد اشترط ما يلي:

- أن يكون لدى صناع القرار وعي بأهمية النسبية لقيم مجتمعهم.
 - أن تكون لديهم القدرة على ربط الوسائل بالأهداف.
 - أن يكون القرار الذي يتخذونه متماشياً مع الموقف السائد قبل اتخاذ القرار وبعده.
 - أن يعطوا اهتماماً كبيراً بالعناصر المتحركة بالموقف.
- وهكذا فإن القرار كما يراه مزيج معقد من التفاعل بين الأوضاع الداخلية في إدراكات صناع القرار الخارجي وإدراكات صناع القرار في الدول الأخرى (الحمداني، 2003: 212).

ويمكن عرض بعض التطبيقات للسياسة الخارجية في سلطنة عُمان:

1- تسوية النزاع العُماني اليمني على الحدود:

ترجع نشأة النزاع اليمني العُماني على الحدود إلى عام 1965 عندما وقعت سلطات الحماية البريطانية اتفاقية للحدود مع سلطان مسقط وعُمان، وهذه الاتفاقية تعد في الواقع بمثابة تطوير وتعديل لخط سابق كان يعرف بخط "هيكم بوثم" وقد تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين سلطنة المهرة وسلطنة مسقط وعُمان في عامي 1954، 1960 وكان هدف حماية المصالح البريطانية في المحميات الشرقية وراء تحديد الخط السابق للحدود والذي تضمنته الاتفاقيات التي فرضتها السلطات البريطانية على كل من اليمن وعُمان (نوار، 1982: 30).

غير أن هذه الاتفاقيات التي أقرتها سلطات الجبهة القومية بعد حصول الجنوب اليمني على استقلاله في 1967/11/30 قد تغيرت ودفعت إلى إثارة النزاع مرة أخرى حول الحدود وإلى محاولة تجاوز اتفاقية 1965 ومن أهمها:

- حدوث تغير سياسي حاد في بنية الحكم في اليمن الجنوبي بفعل تحول النخبة الحاكمة هناك إلى تبني الفكر الماركسي، واللجوء إلى توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي.
- بدء حركة التمرد المسلح في ظفار المتاخمة لليمن الجنوبي وما قدمه النظام الحاكم في عدن من دعم سياسي وعسكري لها.
- نجاح حكومة سلطنة عُمان منذ مطلع السبعينات في إنهاء كافة أشكال التمرد المسلح في إقليم ظفار (التقرير الاستراتيجي العربي، 1995 : 285).

وقد عاد البلدان إلى التفاوض عام 1987 بعد انتهاء الصراع على السلطة في اليمن الجنوبي في يناير 1986. غير أن المفاوضات تعثرت نسبياً نظراً لتوصل اليمن الجنوبي واليمن الشمالي إلى اتفاق على تأجيل النظر في مسائل الحدود لفعل الشروع في خطوات الوحدة للشطرين والتي بدأت منذ 1989/11/30.

وعقب قيام الوحدة اليمنية استؤنفت المفاوضات الخاصة بالحدود مع سلطنة عُمان في إطار من الجدية وحرص الطرفين على إنهاء هذا الملف بالاتفاق على عدد من المبادئ العامة التي تم عن طريقها التخلي عن منطق اتفاقية 1965 من جانب ومنطق الإدعاءات التاريخية من جانب آخر.

فقد تجلت هذه المبادئ في التراضي والتوافق وعدم الإفراط أو التفريط في الحقوق والسيادة الوطنية لكل من اليمن الموحد وسلطنة عُمان، بجانب عدم سعي أي طرف إلى تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وأن يوضع في الاعتبار تسهيل التنقل بالنسبة للقبائل التي تعيش على جانبي الحدود. ولكن لوحظ أن مبدأ جعل خط الحدود مستقيماً إلى أقصى حد ممكن أثار بعض المعوقات وخاصة في المنطقة المسماة بمثلث "حبروت" والتي تتداخل فيها مصالح القبائل العُمانية واليمنية إلى حد كبير بفعل التعرج الظاهر في الخط الحدودي القديم.

ويؤدي الأخذ بمبدأ الخط الحدودي المستقيم إلى أن ينطلق الخط الحدودي من منطقة "خربة علي" على المحيط الهندي وبصورة مستقيمة حتى منطقة "حبروت" ليتعرج قليلاً ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة إلى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عُمان واليمن والسعودية. ويرى اليمنيون أن استقامة الخط الحدودي جعلت اليمن تستعيد منطقة تزيد مساحتها قليلاً من أربعة كيلو مترات مربعة في حدود محافظة المهرة، في حين ذكرت مصادر حزبية يمنية أن الاتفاق أدى إلى تنازل اليمن عن نحو 18 كم مربع.

وعلى هذا الأساس وعقب عدة جولات من المفاوضات توصل اليمن وعمان إلى اتفاقية ترسيم الحدود بينهما، وتم التوقيع عليها في صنعاء في الأول من أكتوبر 1992، وتتضمن الاتفاقية ملحقين ينظم أولهما حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ويكفل استمرار ممارسة التقاليد السائدة في المناطق الحدودية منذ مئات السنين والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود تبعاً لمواسم سقوط المطر.

ويتضمن الملحق الثاني من الاتفاقية تنظيم سلطات الحدود بين الجانبين، مثال ذلك مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطوله أكثر من 300 كم، وكذلك مهمة تحديد إجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة إلى منطقة اقتصادية مشتركة تتضمن الاستثمار المشترك والمبادلات التجارية. هذا إلى جانب ما يتيح الملحق الثاني من الانتقال المباشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر، خاصة وأن معظم المقيمين في تلك المناطق الحدودية من عائلات وعشائر واحدة تعيش على الجانبين (أبو طالب، 1993: 215).

وقد حظي الاتفاق العماني - اليمني حول ترسيم الحدود باهتمام الدول العربية المجاورة وخاصة المملكة العربية السعودية التي لها حدود مشتركة مع كل من عمان واليمن وحيث برزت الحاجة إلى التفاوض بين الدول الثلاث من أجل البحث عن تسوية مرضية لهذه الدول تراعي المصالح المشتركة، وتحاول تسوية القضايا المتعلقة منذ أمد بعيد بخصوص هذه الحدود المشتركة.

2- النزاع السعودي العماني:

برزت قضية الحدود عام 1949 بين كل من: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومشخة أبو ظبي، حول واحة البريمي، ويبدو أنه ليس هناك نزاع بين سلطنة عمان وأبو ظبي،

وبما أن الشؤون الخارجية لأبو ظبي وُعمان كانت بيد بريطانيا، فقد منحت كل من المشيختين الحكومة البريطانية حق بيان وجهة نظر موكلتيها بشأن ترسيم الحدود.

لقد أثارت ادعاءات الحكومة السعودية التي أعلنتها في 14 تشرين الأول عام 1949، والمتعلقة بالواحة، حفيظة حكومة سلطنة عُمان التي رفضتها بشدة، وفي الوقت نفسه قامت بتأكيد حقوقها المشروعة في جزء من الواحة، كانت تحكمه بصورة مباشرة عن طريق مشايخ القبائل التابعة لها، وخاصة شيخ بني نعيم (المغازي، 1974: 369).

وكانت وجهة نظر الحكومة العُمانية تتلخص في وجوب طرد السعوديين، الذين عدّتهم دخلاء على المنطقة وإبعادهم عن واحة البريمي، ومن ثم أخذ الولاء القبلي فيها بعين الاعتبار، عند الشروع في أي تسوية لموضوعها.

وفي 10 تشرين الأول عام 1952 قبلت حكومة بريطانيا التوقيع على اتفاقية لتجميد الأوضاع، نيابة عن سلطان عُمان، وفي هذه الأثناء كان السفير الأمريكي في جدة قد صاغ جملة من المقترحات.

وقد قبل حكام عُمان بهذه الاتفاقية، حتى أن جملة من النداءات وجهت لهم تنتقدهم فيها لقبولهم بهذه الاتفاقية، "التي هي تنافي المروءة والشهامة والضمير العربي الحي".

وفي العام 1953-1954 حاصرت قوات السلطان سعيد وأبو ظبي القوات المتواجدة في حماسا، ثم أحالت النزاع إلى محكمة دولية عام 1954م (فيليبس، 1983: 176).

وللحيلولة دون مزيد من الاعتداءات السعودية على أراضي مسقط، التي تمثلت في عمليات السلب والنهب وقتل المدنيين، نقلت وحدات إضافية من قوات ساحل عُمان ومسقط وأبو ظبي وقوات ليفيس (Livis) إلى البريمي، وفرض الحصار على قوات تركي في حماسا بمساعدة صقر بن سلطان، وقطعت المؤن والإمدادات؛ وذلك في منتصف آب عام 1955.

لقد سعت كل من: بريطانيا وُعمان وأبو ظبي إلى السيطرة على البريمي، فاحتلتها في عام 1955، إذ تمّ إجبار ابن نامي وقواته على الانسحاب، وارتحل ابن نامي بصحبة: صقر بن سلطان، وراشد بن حماد، وعبيد بن جمعة وغيرهم، وبمساندة بريطانية، تمّ الاستيلاء على قرية أو قريتين في طرق المرتفعات وهي أماكن إستراتيجية، وبذلك تمكن من فرض نفوذه على الجبال الداخلية في سلطنة عُمان، وقد تمثلت مطالبات سلطان عُمان بثلاث واحات من أصل تسع واحات؛ هي البريمي وحماسا وسارة (صعرا) (بيربي، 1960:224).

وبعد ثلاثة أسابيع من الرسائل المتبادلة بين الحكومة البريطانية، التي هي ممثلة لعُمان، وأبو ظبي، والعربية السعودية، عمد سلطان عُمان إلى جمع 7000 من أفضل المقاتلين من القبائل، وقام بتوزيعهم على عدة جهات، إلا أن الميجور تشونسي (Al-Maijor Tshonsi)، طلب تأجيل القيام بأي عمل عسكري، وقد أضرت هذه النصيحة بسلطنة عُمان (بيربي، 1960: 225).

وقد تمكن السعوديون، خلال الثلاث سنوات التي مكثوها في البريمي، من الوصول إلى القبائل العُمانية في الجبل الأخضر ونزوى، من خلال نفوذهم والأموال التي قدموها، وجهزوا أمورهم للثورة على سلطان عُمان في 25 كانون الأول عام 1955 بقيادة غالب بن علي، مما أدى إلى رفع علم الإمامة الأبيض أمام السلطان، هذا الأمر أرغم السلطان على سحب قواته وضباطه البريطانيين إلى الداخل ليسيّطروا على الثوار، كان ذلك بعد ثلاثة أشهر من انسحاب السعوديين من البريمي (الريس، 1973: 288)، فالحكومة السعودية كانت تسعى إلى مد نفوذها إلى داخل عُمان من خلال دعمها للإمام غالب وأخيه طالب أبناء علي (كيلي، 1971: 288).

ومن الشخصيات التي حظيت باهتمام السعوديين وعطاياهم الشيخ سليمان بن حمير في الجبل الأبيض الذي كان يتطلع لحكم عُمان، وهذا يدل على أن هناك عدة شخصيات كانت تسعى للحصول على فرصة لحكم سلطنة عُمان.

وفي شهر كانون الأول عام 1955، اجتمع السلطان سعيد بن تيمور سلطان عُمان في قرية البريمي مع الشيخ شخبوط بن سلطان شيخ أبو ظبي؛ من أجل إبرام اتفاق تاريخي يتم من خلاله تقاسم السيادة على واحة البريمي (بيربي، 1960: 227).

وكما هو معلوم، فإن الفكر الوهابي انتشر بين العديد من قبائل البريمي وشمال عُمان، إلا أن بريطانيا وقفت مع سلطان عُمان، وقضت على عاصمة الإمامة (The Imam's hedquarters) في نزوى، في أواسط تموز عام 1957، بعد توقف الدعم السعودي لها، الأمر الذي أدى إلى تغيير طبيعة النزاع بعد سنين من المقاومة.

وقد دلت الوقائع والأحداث على أن سلطان عُمان رفض تجديد التحكيم، ورفض أيضاً نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية، من خلال البيانات الصادرة في أيار وتموز عام 1959 (كيلي، 1971: 387).

وقد دلت عدة أمور، على أن هناك تضارباً في المصالح بين سلطنة عُمان والحكومة السعودية؛ ومن ذلك أن الحكومة السعودية تقدمت بشكوى ضد موظفي سلطان عُمان، الذين كانوا يتدخلون بتجارة العبور العادية للسلع ومرور الناس إلى البريمي، إلا أن سلطان عُمان بين أن ما فعله كان من أجل أخذ الحيطة والحذر، باعتبار أن معظم الذين يستخدمون هذه الطرق العابرة كانوا من أنصار السعوديين (كيلي، 1971: 387).

كما ورد أن الأمريكان بذلوا جهداً كبيراً؛ لإقناع السلطات البريطانية بالتدخل لمطالبة سلطان عُمان بوقف الأعمال، التي يقوم بها في البريمي؛ لأن ذلك قد يحدث أزمة. وبالمقابل فالحكومة السعودية امتنعت عن التصويت على عضوية عُمان في هيئة الأمم المتحدة وهو الأمر الذي يوضح طبيعة العلاقة القائمة بين مسقط والرياض (فيليبس، 1983: 175).

وأخيراً فقد حلت العربية السعودية نزاعها مع سلطنة عُمان حول واحة البريمي، عندما زار السلطان قابوس الملك فيصل في الرياض في تشرين الأول عام 1974، وصدر بعد تلك الزيارة بيان مشترك، اعترفت فيه السعودية بالقرى الثلاث: (البريمي، صعرا، حماسا) من واحة البريمي التي ضمت إلى سلطنة عُمان.

إن طبيعة النزاع بين الحكومة السعودية وسلطنة عُمان، يعود إلى أسباب يستند عليها كل من الطرفين السعودي والعُماني، فالسعوديون يعدّون بأنهم أصحاب الحق في بسط سيطرتهم على الواحة؛ ذلك أن أسلافهم بسطوا سيطرتهم على الواحة بين عامي (1813-1869)، أما بالنسبة لسلطنة عُمان فتعدّ أنها صاحبة الحق، لأن أجزاء من الواحة تقع ضمن أراضيها، وتبعية قبائلها لها، وبشكل عام فلا توجد نصوص يمكن الاعتماد عليها في تكييف طبيعة هذا النزاع بين البلدين.

وكان من الملاحظ أن النزاع تطور خلال مراحل عدة، وظهرت من خلال هذا النزاع العديد من المواقف التي كانت في مجملها تظهر تشبث سلطنة عُمان والحكومة السعودية بأحقية كل منهما في الواحة.

ويمكن إيضاح أسباب النزاع؛ بأنها كانت تتمثل في اكتشاف النفط، والموقع الاستراتيجي للواحة، وكسب ولاء القبائل في الواحة لكلا الطرفين، كما كان للتدخل البريطاني حليفة عُمان، وأمريكا حليفة السعودية دور بارز في إدارة دفة النزاع بين كلا البلدين.

وقد مرت بؤادر الحل النهائي بعدة مراحل، بدءاً بالاتفاقية التي وقعتها بريطانيا عام 1952؛ لتجميد الأوضاع المتردية في البريمي بين السعودية وعمان، ثم أُحيلت قضية النزاع في عام 1954 إلى محكمة دولية، ثم دلت الوقائع والأحداث على أن سلطنة عمان رفضت تجديد التحكيم، ونقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية في عام 1959.

أخيراً في بيان مشترك بين السلطان قابوس والملك فيصل، بعد زيارة الملك فيصل في الرياض عام 1974، اعترفت الحكومة السعودية بملكية القرى الثلاث (البريمي، صعرا، حماسا)، لسلطنة عمان، وفي عام 1990 إثر زيارة السلطان قابوس للرياض تم توقيع اتفاقية ترسيم بين البلدين، وهذا يدل على قبول سلطنة عمان باتفاقية التحكيم.

مما سبق نستخلص أن سلطنة عمان لعبت خلال السنوات الأخيرة دوراً مهماً لحفظ التوازن في منطقة الخليج، وتوفير قناة للحوار بين دول الخليج العربية وجاراتها الكبرى غير العربية إيران وكان للدبلوماسية العمانية دور حيوي في استمرار الحوار المباشر وغير المباشر بين مصر وإيران خلال فترة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ العام 1979 وحتى استئناف هذه العلاقات في 26 مارس (آذار) 1991 وأسهمت السلطنة بنجاح في العمل على إطلاق سراح البحارة والصيادين المصريين الذين كانت إيران احتجزتهم خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية، كما أسهمت كذلك بنجاح في العمل على إطلاق سراح الأسرى المصريين الذين احتجزتهم إيران خلال الحرب مع العراق، ولا تقتصر الوساطة الدبلوماسية العمانية على المشكلات العالقة بين الدول العربية وإيران، وإنما ساعدت كذلك على توفير قناة مهمة للحوار وتبادل الرسائل، وحل الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران، مستفيدة في ذلك من ثقة الطرفين في جدية وإخلاص السياسة الخارجية العمانية البعيدة عن كل المحاور أو التحالفات الضيقة في المنطقة، واستطاعت سلطنة عمان بفضل مجموعة العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها مع الدول

الكبرى أن تحتفظ لنفسها بهامش للمناورة ومساحة للحركة، خصوصاً بعد أن تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين السلطنة والصين في العام 1978، وإقامة علاقات دبلوماسية في العام 1985 عندما وصل أول سفير من عُمان إلى موسكو ثم تمت عملية تبادل السفراء بين مسقط وموسكو في ديسمبر (كانون الأول) 1987 .

وتعدّ عُمان "الحفاظ على أمن المنطقة هو مسؤولية شعوب المنطقة كلها" (خطاب السلطان قابوس في العيد الوطني الخامس، 18 نوفمبر 1975) ومنذ محاولات عُمان الأولى لكسر طوق العزلة من حولها، كانت تلك الرسالة بشأن أمن المنطقة أحد العناصر الرئيسية لحركة الدبلوماسية العُمانية التي كان يقودها ويمثلها شخصياً السلطان قابوس منذ ذلك الوقت ففي زيارته الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة أكد السلطان قابوس للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أن "دول الخليج تتعرض للأخطار الخارجية تماماً مثل سلطنة عُمان" (حديث للسلطان قابوس إلى جريدة الرأي الأردنية، عُمان، 1973/4/28).

وكرر السلطان نفس الرسالة في قطر بقوله إن الهدف الأول من هذه الزيارة هو التشاور وتبادل الرأي حول تحقيق التعاون مع الإخوة والجيران في جميع الأمور التي تهمنا جميعاً، ونحن جميعاً نهتم باستقرار الأمن في المنطقة سياسة عامة ولا ريب إننا إذا حققنا الأمن في المنطقة وتعاوننا جميعاً في هذا السبيل، فإننا نكون بذلك قد أمانا أنفسنا ضد أي خطر خارجي ولا ريب كذلك في الاتحاد قوة، وهو إذا أمكن تحقيقه فإنه سيكون الدرع الواقى للمنطقة (حديث للسلطان قابوس إلى مجلة المصدر المصرية، القاهرة، 1973/6/23).

وأكد السلطان في حديث آخر "سنسعى إلى المزيد من التضامن والاتحاد بيننا وبين إخواننا العرب على ساحل الخليج؛ لأننا نعدّ أنفسنا وحدة كاملة والمستقبل كفيل بوضع اللمسات الأخيرة لأي نوع من الوحدة أو الاتحاد" (حديث للسلطان قابوس إلى جريدة اللبنانية، بيروت، 1974/1/16).

وفي عام 1976 دعا السلطان قابوس لعقد اجتماع لوزراء خارجية دول الخليج الثماني (السعودية- إيران- العراق- الكويت- قطر- الإمارات- البحرين - سلطنة عُمان)، لعقد اجتماع في مسقط يخصص أساساً لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي، ورغم أن المحادثات لم تسفر من اتفاق إلا أن ذلك اللقاء كان بداية الدعوة لبناء اتحاد إقليمي في المنطقة (Allen, 1987: 115).

وقال السلطان قابوس في كلمته التي وجّهها بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية دول الخليج في 25 نوفمبر 1976 في مسقط "أن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا، ويهم عُمان حكومة وشعباً أن تشهد منطقتنا استقراراً وأمناً دائمين يمهدان لها السبيل لتثبيت دعائم التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام" وأكد السلطان أيضاً في كلمته على أن "سلطنة عُمان تعرف، كما يعرف العدو، بأنها خط الدفاع الأول للمنطقة بعدّ موقعها الإستراتيجي، وإنها المنفذ الرئيسي لها" (خطب وكلمات السلطان قابوس، 1981: 41).

واستمرت مساعي الدبلوماسية العُمانية قائمة، وتعززت دعوتها لإقامة ترتيبات أو إطار للتعاون الإقليمي شيئاً فشيئاً عن طريق إنشاء أجهزة للتعاون المشترك في شكل منظمات للتعاون الإقليمي في المجالات المتخصصة مثل التنمية الصناعية أو الطيران وخلافه ولكن القصور عن التوصل لاتفاق في المجالات الدفاعية والسياسية دفع السلطان قابوس للتأكيد مرة أخرى على أن "الأهمية الجغرافية والسياسية للخليج منطقة تؤكد ضرورة التعاون التام بين دولنا لقد كانت هناك

طبعاً مشاورات وإجراءات مشتركة في مجالات محدودة، لكن التشاور فيما يتعلق بالميادين السياسية والأمنية أصبح الآن مهماً للغاية بالنسبة لاستقرار المنطقة واستمرار مناعتها ضد التدخلات الأجنبية" (خطاب السلطان قابوس في العيد الوطني العاشر، 18 نوفمبر 1980).

كان ذلك قبل شهور قليلة من اجتماع وزراء خارجية السعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين والإمارات في الرياض في فبراير 1981، إذ تم اقتراح تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقره قادة تلك الدول في اجتماعهم في أبو ظبي في مايو من العام نفسه - ومنذ ذلك الوقت تعدّ عمان نفسها من أكثر المعنيين بشؤون الدفاع والتعاون السياسي داخل مجلس التعاون، وربما كان حصولها على منصب الشؤون السياسية في المجلس - الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في مجلس التعاون هو في العادة دبلوماسي عُماني - هو أحد الرموز التي تدل على ذلك.

تتظر الدبلوماسية العُمانية إلى إيران والدور الإيراني في الخليج بوصف ذلك إحدى الحقائق الجغرافية والتاريخية التي لا يمكن التصرف بدون أخذها في الحسبان، فبلاد فارس هناك على الجانب الآخر من الخليج منذ الأزل، وستظل هناك إلى الأبد إذ إنها ليست دولة مصنوعة أو مستهدفة أو مقامة على أنقاض حقوق الآخرين، مثل دول كثيرة أقيمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لكنّها بلد ذو تاريخ وحضارة تمثل جزءاً من تاريخ وحضارة المنطقة - نحن بلا شك جميعنا مسؤولون عن كل المنطقة جغرافياً وتاريخياً، ومن جميع النواحي وسوف نعيش فيها ونبقى فيها والشعوب باقية (حديث للسلطان قابوس لرئيس تحرير صحيفة الخليج - الشارقة في

.(1986/1/11)

وفى هذا السياق فإن سقوط الشاة وتغير النظام السياسي في إيران لم يؤثر سلباً على هذه العلاقات وقد أكد السلطان ذلك بقوله – نحن منذ أن بدأت إيران الجديدة استمرت علاقاتنا كما هي لم يطرأ عليها أي طارئ فنحن ننطلق من مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين وما علينا إلا أن نتفاهم كما كنا عبر التاريخ وحتى الآن لا توجد ولم تنشأ أية مشكلات بيننا، والذي جرى في إيران يخص الإيرانيين أنفسهم، ويجب ألا نتدخل في شؤون الآخرين حتى لا يتدخلوا هم في شؤوننا، وأدعو الله أن تكون في إيران حكومة مستقرة وأن يستتب الأمن ونرى إيران معنا في الساحة بدون مشاكل داخلية (حديث السلطان قابوس لمجلة اقرأ - السعودية 1980/2/5).

ونخلص مما سبق إلى أن الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان الذي يقوم على حتميات الموقع والتضاريس وامتداد الحدود، كان له تأثير واضح في سياسة سلطنة عُمان الخارجية وخياراتها وأسلوبها في التعامل في الكثير من القضايا والتطورات الخليجية من حيث العمل على الوصول إلى صيغ تحفظ الأمن والاستقرار في الخليج العربي وتبتعد به عن الاستقطاب الجاد بين الأطراف المعنية، وعلى أساس أن الأمن في الخليج العربي يقع في المقام الأول على عاتق أبنائه ومن ثم يتسع ليشمل كل الدول المطلة عليه.

أما من ناحية تطورات السلطنة مع الدول العربية فنجد أن سلطنة عُمان تحرص على إقامة علاقات طيبة ووثيقة مع جميع الدول العربية، وتعمل على تنقية الأجواء العربية ودعم الجامعة العربية وتشجيع الحوار البناء بين الأشقاء العرب، وقد نفذت هذا الدور ببراعة وحكمة نتيجة لسياستها الخارجية المتوازنة التي رسمها صانع القرار العُماني السلطان قابوس، ومن ذلك أن سلطنة عُمان قدمت أنموذجاً يحتذى به في حل مشكلات الحدود مع اليمن، إذ تمكنت الدولتان من تحويل مناطقيهما الحدودية إلى مناطق للتعاون والتواصل حتى تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود الدولية في عام 1992.

ومن ناحية تطورات السلطنة مع الدول الإقليمية فقد سعت سلطنة عُمان إلى التعاون الإقليمي مع العديد من الدول، ومن ذلك أن سلطنة عُمان ركزت على التعاون بين الدول المطلة على مضيق هرمز للحفاظ على أمن المياه وضمان تدفق النفط فيه، وقد اعترف السلطان قابوس بأن مسؤولية الدفاع عن المضيق هي أكبر من طاقة عُمان.

وأخيراً تطورت السلطنة في مجال العلاقات الدولية إذ إن سلطنة عُمان أقامت علاقات ثنائية قوية مع العديد من الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكانت قائمة على مَد يد الصداقة والتعاون واحترام الآخر والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والثقافية وغير ذلك.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أهمية تأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية، وتم إثبات فرضية الدراسة التي تقوم على أن الجغرافيا السياسية لسلطنة عُمان والمتعلقة بإمكانياتها المادية والبشرية، وحجم الدولة، وطبيعة نظامها السياسي، أثرت في المواقف السياسية التي يتبناها هذا النظام إزاء القضايا المحلية والعربية والعالمية، وهذا بدوره شكل سمة لسياستها الخارجية التي اتسمت بالاعتدال والوسطية، وبمناصرة القضايا، بما يتلاءم مع المواقف الإقليمية والدولية ونحوها خشية الانزلاق إلى الخطأ.

إن الدبلوماسية العُمانية في علاقاتها الخارجية كانت تدرك ظروفها من قلة موارد أو قلة عدد السكان مع أهمية الموقع اتجاه قوى تفوقها، ومن خلال إدراكها لجملة هذه الأمور كانت تتصرف بحكمة وعقلانية ودون تهور، ومن خلال توازنات دقيقة تحكمها متغيرات دولية.

فالموقع الجغرافي للدولة ذو أهمية لها ويفترض الموقع الثابت، المحدد فلكياً، أي حسابياً بخطوط الطول والعرض والموقع النسبي للدولة، العائد للظروف الجغرافية المتحركة هنا، كالمنفذ على البحر الذي لم يكن مسلوکاً، مما أعاق التطور، ثم انفتح للملاحة، وكذلك هو الحال في المناطق المعزولة، وهذا التحرك يعود لتطور المواصلات وإزالة الحواجز الطبيعية.

إن سلطنة عُمان واحدة من الدول التي يصعب فهم سياستها خارج إطار جغرافيتها، لأن إمكانات الموقع لا تحقق نفسها بنفسها، بل من خلال الإنسان، ولأن هذه الإمكانيات لا تظهر كاملة طفرة واحدة، وإنما تنمو، وتبرز وتتطور في عملية حركية، إذ تتفاعل العناصر الجغرافية

والتاريخية بحركة منتظمة أحياناً، وعشوائية في بعض الأحيان، وقد أدى ذلك إلى أن اكتسبت سلطنة عُمان من خلال موقعها أهمية واضحة عبر التاريخ.

لذا وجدنا السياسة الخارجية العُمانية في تعاطيها مع القضايا المفروضة - ضمن ثابت الجغرافيا - قد اتسمت بالهدوء والتأنى والموضوعية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيوستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في حماية مدخل الخليج العربي الذي يعدّ من أهم خلجان العالم، وعليه تتزاحم دول القوة كأمریکا وبريطانيا، وتقوم حوله مذهبيات دينية بارزة أصبحت تأخذ دوراً مهماً في صناعة العديد من جوانب السياسة الخارجية لدول المنطقة.

النتائج:

في ضوء الدراسة فقد تم التوصل للنتائج التالية:

1. الموقع الجغرافي للدولة ذو أهمية لها ويفترض الموقع الثابت، المحدد فلكياً، أي حسابياً بخطوط الطول والعرض والموقع النسبي للدولة، العائد للظروف الجغرافية المتحركة.
2. تأتي دراسة الموقع الجغرافي لما له من أهمية في عملية بناء الدولة والحفاظ على وحدتها السياسية.
3. تبنّى سلطة عُمان علاقاتها مع العالم الخارجي على أسس وثوابت رئيسية ترسخت عبر مئات السنين انطلاقاً من أن سلطنة عُمان تضرب بجذورها في التاريخ وتقوم بأدوار إقليمية كالتدخل في الأزمة بين الكويت والعراق، ودولية مهمة كالمشاركة في المؤتمرات الدولية.
4. النظام السياسي العُماني ظاهرياً محكوم بالفرد، لكنّه في داخله يبدو وبوضوح نظاماً حكيماً في سياسته المتأثرة بقوة شخصية القائد وقدرته الفائقة على إدارة أجهزة الدولة بصورة متكاملة متوافقة.
5. شكلت سلطنة عُمان على امتداد التاريخ مركزاً حضارياً وتجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن خلال هذه الأرضية الحضارية انطلقت مسيرة نهضة عُمان الحديثة.
6. رسم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان، سياسة عُمان الخارجية التي تركز على مبادئ متجدرة وراسخة وتقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم، وحسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، وإيجاد علاقات طيبة مع مختلف الدول في العالم.

7. تميزت السياسة الخارجية العُمانية منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم أوائل السبعينات من القرن الماضي بالحكمة والوسطية والاعتدال في تفاعلها مع محيطها الإقليمي والعربي والدولي.

8. أدار السلطان قابوس السياسة الخارجية للدولة الحديثة على مستوى فهم جديد للمتغيرات التي أحدثها تطور النظام العربي، وإدراك مدى أهمية الانخراط العُماني في التفاعلات السياسية الخارجية للدولة الحديثة على مستوى فهم جديد للمتغيرات التي أحدثها هذا التطور. إذ بدأ بالانفتاح على البلاد العربية وبالتالي الخروج من العزلة التي عاشتها الدولة العُمانية لفترة طويلة.

9. أدركت عُمان أن التخطيط والتنظيم هما أساس صياغة إستراتيجيتها الخارجية على أن يتم ذلك عبر بناء خطاب سياسي يلتزم بما يتفق والثابت للدولة ويتوافق مع إمكانياتها وقدراتها.

10. عرفت عُمان بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم "ثورة" حقيقية في كل مكونات الدولة، ومن خلال ما شهدته مجالات السياسة الخارجية والدبلوماسية العُمانية من تقدم وإعادة صياغة، إذ بدأت الدولة الجديدة بتهيئة نفسها للتعامل مع المجتمع الدولي والانخراط فيه؛ ولكن على أسس من العقلانية والانفتاح والاعتدال.

11. من أهم الأهداف التي تنظر إليها الدول وتلقي بها على عاتق سياساتها الخارجية: المحافظة على استقلالها وأمنها، وحماية مصالحها الاقتصادية، ومنحها المكانة بين الدول، ولتحقيق هذه الأهداف فإن السياسة الخارجية بدورها تلقي هذه الأهداف على الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية في الدولة لتضطلع بمسؤولية صنع هذه السياسة.

12. نجد أن السياسة الخارجية العُمانية في واقعها التطبيقي والعلمي تركز على منهجية التخطيط من خلال رؤية واضحة قبل اتخاذ القرارات التي تتعلق بالسياسة الخارجية.

13. اتخذت السياسة الخارجية العُمانية موقفاً واضحاً من الصراع العربي - الإسرائيلي، اتسم بالالتزام بالتوجه العربي العام، ولم يظهر الجانب العُماني تمييزاً أو تخالفاً إلا في الجوانب المتعلقة بالآليات التي يجب أن يتم بواسطتها حل الصراع. أما إذا لم يتحقق الإجماع أو شبه الإجماع بين الدول العربية فإن عُمان تميل إلى الأخذ بالمبادرات والحلول السلمية.

14. إن الرؤية العُمانية لمفهوم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تنطلق من الذات إلى الآخر، ومن المحلي الخاص إلى الدولي العام، مع الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية القائمة على الحوار السياسي وتبادل المنافع على أسس مبدأ المصالح المشتركة.

15. اتصف السلطان بالإحاطة الشاملة والإشراف ودراسة تفاصيل الموضوع والعناية بهذه التفاصيل.

16. أن السياسة الخارجية العُمانية كانت فعالة في جميع الدوائر التي تشمل النشاط السياسي والعمل الدبلوماسي .

17. تميزت السياسة الخارجية العُمانية بوجود فكر سياسي شمل كافة القضايا ذات الصلة بالمجتمع العُماني وكيفية التعامل معها والانتقال بالواقع الاجتماعي والاقتصادي العُماني الذي عرف عنه الانغلاق على نفسه إلى واقع جديد ومنفتح على دول العالم، ويشمل هذا الفكر السياسي جميع الأفكار والنظريات والقيم التي تشكل قاعدة السلوك السياسي.

18. التزمت الدبلوماسية العُمانية على الصعيد الخليجي بمبادئ وأهداف المجلس بالحفاظ على الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وتحقيق الرخاء والرفاهية والأمن والاستقرار لشعوبها، نظراً لأهمية الموقع الجغرافي المتقارب بحكم الارتباط والعلاقات، والوشائج العميقة التي تربط أبناء هذه المنطقة بعضهم ببعض.

19. كان لسلطنة عُمان دور فعال في معظم مؤتمرات الجامعة العربية سواء كانت مؤتمرات قمة،

أو على مستوى وزراء الخارجية العرب بهدف تدعيم علاقاتها مع الدول العربية الشقيقة من

هذه الدول والمساهمة في كل الجهود المبذولة لخدمة ونصرة قضايا المنطقة العربية.

20. أهم ما يميز هذه السياسة، مرونتها وفهمها للأحداث على أساس واقعي بعيداً عن أي تأثيرات

أو تأثر بمواقف معينة، وذلك لخدمة وحدة الصف العربي، وتوثيق العلاقات الحميمة مع

الدول العربية الشقيقة والصديقة في إطار احترام السيادة الوطنية لهذه الدول.

21. حرصت سلطنة عُمان على إقامة علاقات ودية مع الدول العربية الشقيقة، وحددت سلطنة

عُمان علاقاتها الخارجية مع جميع القوى من منطلق تحقيق المصلحة الوطنية أولاً، وعلى

أهمية هذه القوى، وضرورة الانفتاح عليها والتعامل معها ثانياً، بصرف النظر عن

الأيدولوجية السياسية لهذه القوى.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصي الآتي:

1. ضرورة وجود فريق متخصص في جميع مجالات الشؤون الخارجية يعمل مستشاراً لتقديم الخبرات والاستشارات المطلوبة في القضايا التي تقع ضمن اختصاص كل من أجهزة السياسة الخارجية العمانية لاتخاذ القرار المناسب أو توجيه السياسة الخارجية بالشكل الذي يعود على السلطنة كاملة بالنتائج المتوخاه من هذا القرار.
2. إعطاء أهمية أكبر للمؤتمرات والمنظمات الإقليمية والدولية أسوة بمجلس التعاون الخليجي والذي يشهد تواجداً لسلطنة عُمان على الساحتين الإقليمية والدولية وخاصة المنظمات الاقتصادية لامتداد أثرها لجميع الدول الحاصلة على عضويتها أو التي تحصل عليها.
3. العمل على تطوير المؤسسات والأجهزة المتعلقة بتنفيذ السياسة الخارجية العمانية وعلى رأسها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومنحها صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار المتعلق بالدول المعتمدة لديها.
4. ضرورة اهتمام وزارة الخارجية العمانية بتزويد مراكز مصادر التعلم بالكتب المتخصصة بعلاقات سلطنة عُمان الخارجية في القرن الحادي والعشرين.
5. منح دور كبير للسلطة التشريعية في تنفيذ السياسة الخارجية وذلك بتعديل نظام مجلس عُمان رقم 86 لسنة 1997 بالنص على إلزامية قراراته عوضاً عن الدور الاستشاري المقصر على تقديم النصح للحكومة .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(1) الكتب:

- إبراهيم، علي (1997). الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- ابن الأثير (د.ت). الكامل في التاريخ، الجزء الرابع، دن.
- أبو العلا، محمد محمود (1988). جغرافية إقليم عُمان، سلطنة عُمان والإمارات العربية، مكتبة الفلاح، الكويت، الكويت.
- أبو دية، سعد (1998). السياسات الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس (1970-1998) دراسة في عقائد صانع القرار العُماني، دار البشير، عمان، ط1.
- الأزكوي، سرحان بن سعيد (1986). تاريخ عمان: كشف الغمة الجامعة لأخبار الأمة، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.
- بوعشة، محمد (1999) التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات) ، الطبعة الأولى ، دار الجيل، بيروت .
- بيربي، جان جاك (1960). جزيرة العرب، ط1، تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري، بيروت.
- الجباوي، علي عبد الله (1990). الفكر الانثروبولوجي في التراث الفكري العربي، مطبعة اتحاد العرب، دمشق.
- الجزائري، سعيد (1997). المخابرات والعالم، الجزء الخامس، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- الحسان، بوقنطار (1985) العلاقات الدولية، دار توفال للنشر، المغرب.

- حسين، عبد الرزاق (1976). *الجغرافية السياسية*، مطبعة أسعد، بغداد، العراق.
- الحمداني، قحطان (2003) *النظرية السياسية المعاصرة*، دار الحامد، عمان، الأردن.
- حمودي، هادي حسن (1992). *الفكر السياسي العُماني*، من الثابت إلى المتغيرات، مسقط، وزارة الإعلام.
- حمودي، هادي حسن (1993). *الفكر السياسي العُماني*، العيسى للكتب، لندن، بريطانيا.
- الخزرجي، ثامر كامل (2005). *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات*، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
- الخزرجي، ثامر كامل (2005). *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات*، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
- دوراتي، جيمس (1985). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة وتحقيق وليد عبد الحميد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الاسكندرية.
- رزيق، حميد بن محمد (1984). *الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين*، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، الطبعة الأولى.
- الرمضاني، مازن (1978). *فن التخطيط السياسي الخارجي*، مطبوعات كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد.
- الرمضاني، مازن (1978). *في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية*، دن، بغداد.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (1991). *السياسة الخارجية*، ط1، جامعة بغداد، بغداد.
- رياض، محمد (1979). *الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- رينوفان، بيبير (1989). **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة فايز نقش، طبعة 3، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
- زهران، إبراهيم وآخرون (2003). **زعماء صنعوا التاريخ**، دار يافا، عمان، الأردن.
- السالمي، عبد الله بن حميد (د.ت). **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، المجلد الأول، مطبعة الإمام، القاهرة.
- سلطان، جاسم (2007). **مناهج البحث في الجغرافيا السياسية**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- السيايبي، سالم بن حمود (1980). **عمان عبر التاريخ**، الجزء الأول، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.
- السيار، عائشة (1975). **دولة اليعاربة: عمان وشرق أفريقيا 1624-1741**، دار القدس، بيروت.
- السيد، محمد (1984). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، بروفشنال للأعلام.
- الصباغ، عبد الكريم (1993). **عمان وعمانيون**، تاريخ وانطباعات، مطبعة نصر، دمشق، سورية.
- العبري، سعيد بن سليمان (1996). **التنظيم الدبلوماسي والقنصلي لسلطنة عمان**، دار النهضة العربية، القاهرة.
- العبري، سعيد بن سليمان (2006). **العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة.

- العقاد، صلاح (1974). **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عُمان، (1997). **سلطنة عُمان**، وزارة الإعلام، مسقط.
- العنسي، سعود بن سالم (1994) **إستراتيجية التنمية في عمان**، المؤلف، مسقط.
- غباش، حسين (1997). **عُمان: الديمقراطية الإسلامية**، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، دار الجديد، بيروت، لبنان.
- فيليبس، وندل، تاريخ عُمان، ترجمة: محمد أمين عبدا لله، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، القاهرة، 1983م.
- قاسم، جمال زكريا (1968). **دولة البوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا 1741-1861م**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر.
- القاسمي، سلطان بن محمد (1989). **تقسيم الإمبراطورية العُمانية 1856-1862**، دبي، الإمارات العربية المتحدة، البيان، الإمارات.
- الكندي، أحمد بن عبد الله (1983). **المصنف**، مطبعة عُمان، وزارة التراث القومي، مسقط، عُمان.
- كيشيشيان، جوزيف (1996). **رؤية من الخارج: بعض مميزات السياسة الخارجية العمانية**، المعهد الدبلوماسي العماني، الدورة 13، وزارة الخارجية، مسقط.
- كيلى، جي. بي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب: خيرى حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1971م.
- محمد، موسى، (1996). **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، الجزء الثاني**، ط1، بيروت: دار البيارق، بيروت.

- المغازي، عبد المنعم عبد الوهاب (1974). **جغرافية العلاقات السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.
- مقلد، إسماعيل صبري (1982)، **نظريات السياسة الدولية**، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، الطبعة الأولى.
- مهنا، محمد نصر، (1998). **مدخل إلى علم العلاقات الدولي في عالم متغير**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- الموافي، عبد الحميد (2002). **عُمان: بناء الدولة الحديثة**، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- ميرل، مارسيل، (د.ت) **السياسة الخارجية**، ترجمة د. خضر خضر، جريس برس، سلسلة دولية، بيروت.
- نعمة، كاظم هاشم (1979) **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، جامعة بغداد، بغداد.
- النفيسي، عبد الله فهد (1995). **تثمين الصراع في ظفار**، مطابع دار السياسة، الكويت.
- نهار، غازي صالح (1997) **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة وحرب الخليج العربي الثانية (1990-1996)**، المؤلف، عمان، الأردن.
- الهيتي، صبري (2000). **الجغرافيا السياسية**، دار صفاء، عمان، الأردن.

(2) الدوريات والصحف:

- أبو طالب، حسن (1993). **حالة الحدود اليمنية مع عُمان والسعودية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993.
- التعداد (2010). **مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**، مسقط، عُمان.
- صحية القدس العربي، لندن.

- صحيفة الأحرار اللبنانية، لبنان.
- صحيفة الأخبار القاهرية، القاهرة.
- صحيفة الأهرام القاهرية، القاهرة.
- صحيفة البلاد البحرينية، البحرين.
- صحيفة الخليج - الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- صحيفة الخليج الإماراتي، الإمارات العربية المتحدة.
- صحيفة الوطن العمانية، سلطنة عُمان.
- صحيفة عُمان، سلطنة عُمان.
- الكيالي، عبد الوهاب (2008). موسوعة السياسة، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- مجلة اقرأ السعودية، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الإعلام (1987). عمان في عيون العالم، الجزء الأول، إصدار وزارة الإعلام، مسقط، سلطنة عُمان.
- وزارة الإعلام العمانية، عمان في التاريخ، دار إميل للنشر المحدود، لندن، 1995.
- وزارة الإعلام، "خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم 1970-2000"، مطابع مؤسسة عمان للصحافة والأخبار والنشر، مسقط، 2001.
- وزارة الإعلام، "عمان 2004-2005"، مطبعة مزون، مسقط.
- وزارة الإعلام، الكتاب السنوي 2002-2003، سلطنة عُمان.
- وزارة الإعلام، الكتاب السنوي 2011-2012، سلطنة عُمان.

- وزارة الخارجية (1980). الخارجية الوجه المشرق لعمان، مكتب الإعلام، المطابع العالمية، روي، سلطنة عمان.

- وزارة الخارجية (1982). الوجه المشرق لعمان، رئاسة الشؤون الإسلامية والدراسات، المطابع العالمية، مسقط.

(3) الرسائل والدراسات:

- جابر، فاضل محمد (1994). عمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد 1744-1783 دراسة في التاريخ السياسي الحديث، ط2، وزارة الإعلام، مسقط، عمان.

- جرجيس، فؤاد (1997). النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- الرئيسي، طالب بن ميران (1996). السياسة الخارجية للسلطنة، محاضرات الدورة الخامسة عشرة، المعهد الدبلوماسي العماني، وزارة الخارجية، مطابع مؤسسة عمان، سلطنة عمان.

- رواس، فيصل بن سعيد (2005). السياسة الخارجية العمانية بين التحالفات والتوازنات من 1970-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- سامي، خالد (1997). المجتمع المدني المقومات والمعوقات، مجلة الطريق، مجلد 65، عدد (2).

- سليم، محمد السيد (1988). تخطيط السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1988.

- السويدي، أحمد (2005). تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان (1970-2000م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان.
- الشنفرى، أحمد بن سالم بن احمد (1989-1990). الخطاب السياسي للسلطان قابوس، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط.
- الشنفرى، أحمد سالم (1995). سياسة عمان في عهد السلطان قابوس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- الطنجي، عبد الله (2010). الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- طويرش، موسى محمد (1989). رجل الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- العريمي، محمد بن مبارك (2002). تطور نظام الشورى في سلطنة عمان: من عام 1981-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العزيزي، عبد العباس (2003). الجغرافيا السياسية لسلطنة عُمان، دراسة في الجيوبوليتكس، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العلايا، علاء محمد (2009). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- فضة، محمد إبراهيم (1973). أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 74، أكتوبر 1973.

- مقيبيل، طاهر بن علي (2010). أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية (1970-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- نوار، إبراهيم (1982). السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة، مجلة السياسة الدولية، العدد 11، أكتوبر، 1982.
- نورس، علاء الدين (1982). السياسة الإيرانية في الخليج العربي في عهد كريم خان 1757-1779، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد.

(4) التقارير والمؤتمرات والخطابات:

- برج، محمد عبد الرحمن وآخرون (1979). نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- التقرير الاستراتيجي العربي (1987). مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
- تقرير خلوريان ستمنويل، 1987.
- تقرير مايكل يراونبخ، 1986/10/5.
- تقرير مايكل هانس، 1986/11/18.
- ثابت، أحمد (2007). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- الجالودي، عليان والمقداد، محمد (2007). **السياسة الخارجية العمانية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.**
- حسين، سعد وخريسان، باسم (2007). **السياسة الخارجية العُمانية قراءة في الأسس والثوابت، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.**
- الحضرمي، عمر والقطاطشة، محمد (2007). **الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.**
- **الخطاب السامي (1995).** وزارة الإعلام، دار جريدة عُمان للنشر، مسقط، سلطنة عُمان.
- **خطب وكلمات السلطان قابوس، وزارة الإعلام وشئون الشباب، مسقط، 1981م .**
- **خلف، محمود (1998).** مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية، مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، تحريراً في مشاقبة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن.
- **الريامي، أحمد (2007).** **الوعي السياسي بتاريخ العلاقات الخارجية لسلطنة عُمان في القرن العشرين لدى طلبه التعليم العالي في السلطنة: دراسة تطبيقية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.**
- **الريس، رياض نجيب، صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي بين 1968-1971، ط1، النهار الخدمات الصحافية، بيروت، 1973م.**

- السعيدين، ضيف الله (2007). دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية في سلطنة عُمان، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- المشاقبة، خالد (2007). مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية "واقع ومتطلعات"، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المواقع الالكترونية:

- موقع وزارة الخارجية العُمانية www.mofa.gov.com.
- موقع وزارة الإعلام العُمانية www.omanet.om.
- موقع وزارة التعليم العالي العُمانية 2010 www.moe.gov.om.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) الكتب:

- Allen, Calvin H. (1987). **The Modernization of the Sultanate** – London: Croom Helm.
- Black, J.E and Thomason, K. (1963). **Foreign policies in a world of change**, Harper and Row, New York.
- Herman, Kahn (1966). **The arms race and some of its Hazards in Fred Sandermann and William Olson**, The theory and Practice of International Relations, Prentice Hall, N.J.
- Jack Donnelly, (1982) **Human Rights And Foreign Policy**, World Politics, No.4, July.
- Peter R. Baehr, (1994) **The Role Of Human Rights In Foreign Policy**, The Macmillan Press Ltd., London.
- Sipry Yearbook (2010). **Arabian Business Journal**, Stockholm International Peace Research institute, Available in: www.sipriyearbook.org.